هاشم نعمة فياض

هجرة العمالة من المغرب العربي إلى أوروبا: هولندا نموذجاً

دراسة تحليلية مقارنة



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

تكتسي دراسة هجرة العمالة من بلدان المغرب العربي أهمية كبيرة ومتزايدة، نظراً إلى تاريخها الطويل وحجمها الكبير ودورها المتزايد اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحتى سياسياً، سواء في البلدان المرسلة للعمالة أو في البلدان المستقبلة لها. وعلى الرغم من ذلك، لا يلقى هذا الموضوع حتى الآن اهتماماً بحثياً كافياً في البلدان العربية التي تشملها هذه الظاهرة بقوة، ومنها بلدان المغرب العربي.

لذا يأتي هذا الكتاب ليبحث بالأرقام والتحليل، في تطور واتجاهات الهجرة من بلدان المغرب العربي إلى أوروبا وبوجه خاص إلى هولندا، نظراً إلى تزايد تركز انتقال المهاجرين العرب، والمغاربة خصوصاً، إليها؛ فيهتم في دراسة تطورهم عبر الوقت ونمط توزُّعهم الجغرافي وبنيتهم العمرية والنوعية وتطور مستوى الخصوبة ومعدل الوفيات والبنية العائلية والتعليم والبنية المهنية والاندماج في المجتمع الهولندي والتحويلات، ويسعى لفهم العلاقة المتبادلة بين الهجرة والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وبصورة خاصة بالنسبة إلى بلدان المغرب العربي.

توزيع:

السعر: ٥ دولارات



ISBN 978-9953-0-2273-4





هجرة العمالة
من المغرب العربي إلى أوروبا
هولندا نموذجًا

دراسة تحليلية مقارنة

هجرة العمالة من المغرب العربي إلى أوروبا هولندا نموذجًا

دراسة تحليلية مقارنة

هاشم نعمة فياض



الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
فياض، هاشم نعمة
هجرة العمالة من المغرب العربي إلى أوروبا، هولندا نموذجًا : دراسة تحليلية مقارنة/ هاشم نعمة فياض.
١٦٠ ص؛ ٢٢ سم.
يشتمل على بيليوغرافية (ص. ١٣٩ ـ ١٤٥) وفهرس عام.
ISBN 978-9953-0-2273-4
١ . العمال المهاجرون ـ المغرب العربي. ٢. المغرب العربي ـ الهجرة.
٣. العمال المهاجرون ـ هولندا. أ. العنوان.
304.8492061

العنوان بالإنكليزية

Labour's Immigration from Maghreb to Europe, the Case of Netherlands: A Comparative Analytic Study

by Hashem Nimeh Fayyad

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر



شارع رقم: ٨٢٦ ـ منطقة ٦٦
المنطقة الدبلوماسية ـ الدفنة، ص. ب. : ١٠٢٧٧ ـ الدوحة ـ قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ـ ٠٠٩٧٤ فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ـ ٠٠٩٧٤
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢

توزيع



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com
هاتف: ٧٨٦٢٣٣ـ٧٨٥١٠٨ـ٧٨٥١٠٧ (١ ـ ٠٠٩٦١)
الموقع على شبكة الانترنت: http://www.asp.com.lb

المحتويـات

قائمـــة الجـــداول

قائمــة الأشكــال

ملخص

بحثت هذه الدراسة تطور الهجرة واتجاهاتها من بلدان المغرب العربي إلى أوروبا، وحللت وقارنت حجمها وطبيعتها، ودرست هولندا نموذجًا، نظرًا إلى تزايد ثقل المهاجرين القادمين من البلدان العربية فيها، وذلك من النواحي الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية، وخصوصًا المهاجرين المغاربة؛ إذ ركز البحث على دراسة تطورهم عبر الوقت ونمط توزيعهم الجغرافي وبنيتهم العمرية والنوعية وتطور مستوى الخصوبة ومعدل الوفيات لديهم، فضلًا عن البنية العائلية والتعليم والبنية المهنية والاندماج في المجتمع الهولندي والتحويلات، مع التركيز على العلاقة المتبادلة بين الهجرة والتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية، وبصورة خاصة بالنسبة إلى البلدان المرسلة للعمالة. أخيرًا، حللت الدراسة سياسات الهجرة وخرجت بخلاصة. وفي بحث كل هذه المكونات، أجرت مقابلة بالجوالي المهاجرة الكبيرة الأخرى والصغيرة المقيمة في هولندا وبالسكان الهولنديين الأصليين، من أجل كشف أوجه الشبه والاختلاف في ما بين هذه المجموعات السكانية وتعليل ذلك.

مقدمة

نظرًا إلى الدوافع التي فرضتها العولمة، باتت الهجرة الدولية وعلاقتها بالتنمية تحظى بمزيد من الاهتمام والبحث

العلمي على المستوى الأكاديمي، وعلى مستوى مراكز الأبحاث والمنظمات المتخصصة. ويعد هذا الاهتمام حصيلة اتساع هذه الظاهرة وزيادة تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتشابكة والمتبادلة على المستويات المحلي والإقليمي والعالمي؛ إذ إن تأثيرات الهجرة في الأشخاص والمجتمعات والدول عميقة ومتعددة الأوجه، ومعظمها مرتبط بعملية التنمية، إمّا بصورة مباشرة وإمّا بصورة غير مباشرة. من هنا تأتي أهمية البحث المعمق لتحليل آليات عمل العلاقة بين الهجرة والتنمية.

مثّل النقاش الرفيع المستوى على صعيد الأمم المتحدة، المتعلق بالهجرة الدولية والتنمية، تأكيدًا تاريخيًا للعلاقة الواضحة بينهما. كما أن الفرص المتعددة والتحديات المتعلقة بهذا الموضوع وبرامج التحرك إلى الأمام، وبخاصةٍ تحريك الجانب السياسي، ستؤدي إلى بناء مشاركة فعّالة لتحقيق أكبر قدر من المنفعة للهجرة من أجل تطوير كل من البلدان المرسِلة والبلدان المستقبلة للعمالة وحماية حقوق المهاجرين[١]. من هنا يتحتم إيلاء هذا الموضوع ما يستحقه من اهتمام، واقتناص هذه الفرصة من جانب البلدان النامية، وخصوصًا العربية منها، ليكون مردود الهجرة أكبر من خسائرها.

من ناحية بلدان المغرب العربي[٢]، تكتسي دراسة هجرة

---

(١) Philip Martin, Susan Martin and Sarah Cross, «High-Level Dialogue on Migration and Development,» *International Migration*, vol. 45, no. 1 (March 2007), p. 8.

(٢) نعني في هذه الدراسة بلدان المغرب العربي الثلاث، المغرب والجزائر وتونس، لكون هذه البلدان تشترك بميزات تاريخية وثقافية، منها خضوعها للاستعمار =

العمالة أهمية كبيرة ومتزايدة، نظرًا إلى تاريخها الطويل وحجمها الكبير ودورها المتزايد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، سواء في البلدان المرسلة للعمالة أو في البلدان المستقبلة لها. لكن يلاحظ أن هذا الموضوع لا يلقى حتى الآن اهتمامًا بحثيًا كافيًا في البلدان العربية التي تشملها هذه الظاهرة بقوة، ومنها بلدان المغرب العربي، وهذا يعود إلى عدة أسباب، منها ضعف مؤسسات البحث العلمي عمومًا، والمعنية بالهجرة خصوصًا، وقلة توثيق معطياتها وضعف الشفافية في بحثها. ونظرًا إلى قلة أو ندرة الدراسات والأبحاث الأكاديمية المعمقة التي تعالج الموضوع، وبالأخص على مستوى هولندا، رأينا من المفيد بحث هذا الموضوع، متبعين منهجَي التحليل الإحصائي والمقارن من أجل الوصول إلى نتائج ذات قيمة علمية يمكن الركون إليها في الدراسات والأبحاث الأكاديمية.

فرضيات البحث

تتركز فرضيات البحث في النقاط الأساسية التالية:

- ارتباط هجرة العمالة على نحو وثيق باستعمار بلدان المغرب العربي، واستمرار ذلك حتى بعد حصول هذه البلدان على استقلالها، وخصوصًا حالة المغرب.

- بروز ضعف التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية كعامل حاسم في انطلاق الهجرة واستمرارها.

= الفرنسي واشتراكها بقوة في هجرة العمالة إلى أوروبا، وخصوصًا إلى فرنسا، وهذا لا يعني استثناء ليبيا وموريتانيا من بلدان المغرب العربي الكبير.

ـ تزايد حجم المهاجرين على الرغم من الإجراءات التي تتخذها البلدان المستقبلة للمهاجرين للحد من دخولهم.

ـ وجود تباينات في البنية العمرية والنوعية ومعدل الخصوبة والوفيات والبنية العائلية والتعليم والبنية المهنية بين المهاجرين المغاربة والمهاجرين الآخرين والهولنديين الأصليين، لكن التباينات تكون أكبر مع المجموعة الأخيرة، ومع مرور الوقت تتقلص فجوة التباين مع هذه المجموعة.

ـ وجود تأثيرات، متشعبة ومتبادلة، لتحويلات المهاجرين في البنية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان الأصل، لكن هذه التحويلات لم تُستثمر على نحو فعال للمساهمة في التنمية.

ـ بقاء ارتباط العمالة المهاجرة المغربية بعلاقات قوية، اجتماعية واقتصادية وثقافية، بالمغرب.

صعوبات البحث

من الصعوبات التي تواجه الباحث في أثناء دراسته الهجرة من بلدان المغرب العربي، قلة، أو بالأحرى ندرة، المعطيات الإحصائية المتعلقة بالهجرة في هذه البلدان، حتى من الناحية الكمية. أمّا في البلدان الأوروبية المستقبلة للعمالة المهاجرة، فإن المعطيات المتوافرة تزيد الباحث إرباكًا، ذلك أنها لا تنطبق مع الواقع الفعلي لحجم العمالة المهاجرة وطبيعتها وتطورها، ويعود ذلك إلى عدة أسباب، منها الحرية التي يتمتع بها العمال المهاجرون، والتي تمكّنهم من التنقل من مكان إلى آخر ومن عمل إلى آخر. وهناك صعوبات أخرى تضاف إلى ذلك، وهي

الغموض الذي يكتنف مفهوم العامل المهاجر؛ إذ على الرغم من المحاولات التي بذلها بعض الباحثين للتعامل مع المعطيات المتعلقة بالعمال المهاجرين، كل على حدة، فهُم سرعان ما واجهوا عقبات تتمثل بامتزاج البيانات الإحصائية لهؤلاء بتلك العائدة إلى أسر العمال المهاجرين، لتذوب في النهاية في أعداد الجوالي الأجنبية.

تعترض الباحث كذلك صعوبات متمثلة بسبل التمييز بين العامل المهاجر الذي يريد الإقامة بصفة دائمة، والعامل الذي ينوي البقاء فترة معينة، والعامل الموسمي الذي يرتبط بالعمل في موسم معين (مثل الطلبة الذين يدرسون ويعملون)، إضافة إلى الأشخاص الذين يتمتعون بكفاءات علمية عالية ويريدون العمل في الخارج. فضلًا عن ذلك، يصعب تمييز الأشخاص الذين غادروا أوطانهم لأسباب أخرى، كالأسباب السياسية. من كل ما تقدم، يبدو من الصعوبة بمكان رسم لوحة دقيقة عن حجم وطبيعة وتطور اتجاهات العمالة المهاجرة من المغرب العربي إلى أوروبا[٣].

ويلاحظ في الآونة الأخيرة تزايد الطلب على الإحصاءات ذات الجودة العالية التي تخص الهجرة، لكن الإلمام بالتعاريف الواضحة في هذا المجال، والترتيبات القانونية، ومصادر البيانات والأنظمة المعمول بها لجمع البيانات داخل البلدان وفي ما بينها، تمثل جميعها تحديًا لكل من البلدان المرسلة والمستقبلة للهجرة الدولية؛ فقد يختلف تعريف الأمم المتحدة للمهاجر

(٣) هاشم نعمة فياض، أفريقيا: دراسة في حركات الهجرة السكانية (سبها، ليبيا: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ١٩٩٢)، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

الدولي عن تعريف كل بلد وعن تعريف كل وكالة مجمعة للبيانات، إضافة إلى تنوع المصادر واختلاف الأهداف من وراء جمع البيانات في كل مصدر، إذ قد تكون أهدافًا إدارية، أو لاستيفاء حاجات سياسية معينة، وليس ضروريًا أن تكون متعلقة بإحصاءات الهجرة الدولية(٤).

على صعيد حركة الكفاءات العائدة إلى البلدان العربية، ومنها بلدان المغرب العربي، حدثت تطورات كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية، إلّا أن العثور على معطيات موثوق فيها في شأنها لا يزال أمرًا صعبًا جدًا. ولم تتحقق حتى الآن عدة مشاريع سبق أن أعلنها أكثر من مؤتمر ومنظمة عربية ودولية، بما فيها جامعة الدول العربية، لإجراء مسح إحصائي للعقول المهاجرة. ولم يعمد أي بلد عربي إلى إحصاء عدد مهاجريه، وفق درجات التعليم والكفاءات(٥).

ويعاني النقصَ نفسَه أوسعُ عمل بحثي دولي عن المغتربين

---

(٤) «تقرير ورشة عمل إقليمية حول إحصاءات الهجرة الدولية،» (الأمم المتحدة، القاهرة، ٣٠ حزيران/ يونيو - ٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٩)، ص ٨. ونظرًا إلى أهمية الهجرة الدولية بوصفها أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر في تركيب السكان، وتؤدي دورًا رئيسيًا في التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العالم، ستعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٣ حوارًا آخر رفيع المستوى في شأن الهجرة الدولية والتنمية. وبهذا الصدد شجع الحوار الرفيع المستوى للأمم المتحدة، سنة ٢٠٠٦، في شأن الهجرة الدولية الدول الأعضاء على إعادة النظر في السياسات والإستراتيجيات المتعلقة بجمع بيانات الهجرة الدولية لضمان إنتاج إحصاءات تلبي المعايير الدولية بحلول عام ٢٠١٣، وذلك بحسب المصدر نفسه.

(٥) محمد عارف، «حركة الكفاءات العربية، الإقليمية والدولية،» المستقبل العربي، السنة ٣٣، العدد ٣٧٧ (تموز/ يوليو ٢٠١٠)، ص ٤١.

العرب، وهو برنامج إعادة المهاجرين من المغرب العربي (MIREM) الذي تشارك فيه بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي الثلاثة، الجزائر وتونس والمغرب، ويدعمه الاتحاد الأوروبي والمعهد الجامعي الأوروبي، ويستضيفه مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة في فلورنسا في إيطاليا، كما تشارك فيه أجهزة الإحصاء ومراكز الدراسات السكانية في الجزائر وتونس والمغرب. ولا تتضمن إحصاءاته وجداوله، على كثرتها، سوى معلومات شحيحة عن الراغبين في العودة أو المضطرين إليها، من الحاصلين على التعليم الجامعي الأولي والماجستير والدكتوراه[٦].

من هنا، يعتمد بحثنا في مصادره ومراجعه أساسًا على آخر ما نشر في شأن الموضوع عن مكتب الإحصاء المركزي الهولندي، وما نشر عن المنظمات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة والمنظمات الأوروبية والإقليمية والعربية والعالمية الأخرى. كما يعتمد على الدوريات الأكاديمية العالمية والعربية والكتب والتقارير والنشرات الصادرة باللغات العربية والإنكليزية والهولندية.

الدراسات السابقة

من الدراسات السابقة التي عالجت هجرة العمالة من المغرب العربي بهذا القدر أو ذاك، على الرغم من قلتها: كتاب **المغرب: الإمبريالية والهجرة** لمؤلفه عبد الله البارودي (١٩٧٩)، المترجم عن اللغة الفرنسية، الذي حلل بشيء من

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٣.

التفصيل تاريخ الهجرة المغربية إلى فرنسا وارتباطها بمرحلة الاستعمار، والهجرة والإمبريالية وتأثيرات الهجرة الخارجية ونتائجها في المجال الاقتصادي المغربي، والمميزات الرئيسية للهجرة المغربية إلى فرنسا، والبنية المهنية للعمالة المغربية والمشكلات التي تواجهها. ويعد هذا الكتاب من المصادر المهمة التي درست هجرة العمالة المغربية إلى فرنسا. وهناك كتاب **أفريقيا: دراسة في حركات الهجرة السكانية** لمؤلفه هاشم نعمة فياض (١٩٩٢) الذي ركز في أحد فصوله على دراسة الهجرة من المغرب العربي إلى أوروبا وحلل سماتها، والبنية المهنية للعمالة المهاجرة ومشكلاتها في أوروبا الغربية، والأضرار والمنافع، وإعادة دمج العمال المهاجرين في بلدانهم الأصلية، وهجرة الكفاءات العلمية؛ وكتاب **وضعية الطفل المغربي في المهجر: هولندا نموذجًا** لمؤلفه أحمد البكاي (١٩٩٤) الذي قدم فيه لمحة تاريخية عن العلاقات المغربية الهولندية، ووضع الجالية المغربية في هولندا، وطبيعة العلاقات الأسرية، والتعليم الهولندي، وآراء الأطفال في شأن حرية الطفل والتقاليد. لكن المؤلف لم يتبع المنهج الأكاديمي في التحليل والاستنتاج، لهذا كانت الإفادة منه محدودة؛ وبحث باللغة الإنكليزية بعنوان **المغرب: تحول الهجرة، الاتجاهات، المقررات وسيناريوهات المستقبل** لمؤلفه هين دو هاس (٢٠٠٥) الذي بحث فيه، استنادًا إلى نظرية تحول الهجرة، الموضوعات التالية: حركة السكان قبل الاستعمار، والهجرة تحت تأثير الاستعمار، والهجرة الضخمة (١٩٦٣ ـ ١٩٧٢)، وجمع شمل العائلات (١٩٧٣ ـ ١٩٨٩)، وأنماط الهجرة المختلفة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٤)، والتباين الإقليمي لمصادر الهجرة الخارجية في المغرب، ولامركزية الهجرة

الداخلية، والهجرة والتحويلات وإستراتيجيا التنمية الوطنية، وسيناريوهات المستقبل. وهو يعد من البحوث المهمة التي عالجت الهجرة من المغرب بمنهج أكاديمي؛ ثم كتاب **العرب وهولندا: الأحوال الاجتماعية للمهاجرين العرب في هولندا** لمؤلفه حميد الهاشمي (٢٠٠٨) الذي درس دوافع الهجرة العربية، وتناول الموضوعات التالية: هولندا: الدولة والمجتمع وبرامج الاندماج الاجتماعي في هولندا، والأحوال التربوية والتعليمية للمهاجرين العرب في هولندا، والعرب في هولندا: اندماج أم عزلة؟؛ وكتاب **الهجرة الدولية والتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية** لمؤلفه هاشم نعمة فياض (٢٠٠٩) الذي بحث ضمنًا تطور الهجرة من المغرب العربي وأسبابها والعلاقة بين الهجرة والتنمية والتحويلات، وأضرار الهجرة ومنافعها والمعالجات؛ وكتاب **الكفاءات العلمية المغربية بالخارج بلجيكا كنموذج**، لمؤلفه عثمان البهالي (٢٠١٠) الذي درس الهجرة المغربية إلى بلجيكا وظروف الدراسة والبحث ومساهمات الكفاءات المغربية في بلجيكا، وبما أن الكاتب لم يكن متخصصًا بالدراسات السكانية افتقر بالتالي إلى التحليل المعمق.

لم يركّز أي من هذه الدراسات، على الرغم من تباين أهميتها، على هولندا بعدما أصبحت قطبًا مهمًا للهجرة الوافدة، وخصوصًا من المغرب والبلدان العربية الأخرى. وصدرت عن مكتب الإحصاء المركزي الهولندي دراسات وأبحاث وتقارير تطرقت ضمنًا إلى هجرة المغاربة إلى هولندا والهجرة من بقية البلدان العربية، ونخص بالذكر الكتاب السنوي **السكان غير الأصليين في هولندا**، الذي يركز على الجوالي المهاجرة الكبيرة،

وهي: المغاربة والأتراك والسوريناميون والأنتيليون ومهاجرو جزيرة أروبا الهولندية، وهو يدرس بنيتها الديمغرافية والمهنية ومشاركتها في سوق العمل والجرائم المسجلة والاندماج الاجتماعي والصحة والمجموعات المهاجرة الجديدة، وكان آخر صدور له عام ٢٠٠٤. وكانت إصدارات هذا الكتاب تتضمن تقريرًا سنويًا مهمًا بعنوان «التقرير السنوي عن الاندماج» يعالج الموضوعات المذكورة نفسها بالتفصيل، إضافة إلى دراسات ومقالات تخص المغاربة وبقية المهاجرين ضمن نشرة **اتجاهات السكان** التي تصدر كل ثلاثة أشهر.

خلفية نظرية

من أجل التعمّق في تحليل الهجرة الدولية ونتائجها المتشابكة على البلدان المرسلة والمستقبلة للعمالة، لا بد من التطرق إلى الإطار النظري المتعلق بها لتسهيل فهمنا لهذه الظاهرة بكل تعقيداتها وتأثيراتها المتبادلة؛ إذ يلاحظ أن النظام الاقتصادي العالمي، الذي يمثّل الاقتصاد الوطني جزءًا مكونًا له، يتيح تناول حركية العمل الدولية كموضوع بحث واستقصاء. فهذه المقاربة تنطلق من فرضية قوامها أنه لا يمكن إدراك الهجرة الدولية من دون ربطها بمنظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فهي من إنتاج هذه المنظومة والتحولات التي حدثت في بنية هذا الاقتصاد وقسمة العمل الدولية.

تهيئ الهجرة بين البلدان المستعمِرة والمستعمرات وبين مستعمرة وأخرى، الشروط لانطلاق هجرات جديدة؛ فالهجرة الآتية من البلدان الأولى، مثلًا، ستهيئ «التربة الخصبة» لنمو

هجرة معاكسة من المستعمرات نحو المتروبولات الأوروبية. وقد أطلق إقدام النظام الرأسمالي على تحطيم حدوده الوطنية عن طريق الاستعمار صيرورةَ إزالة الطابع الوطني عن قوة العمل، وبذلك تكون قد أرسيت أسس انبثاق مجال لسوق العمل، ستكون له آثار حاسمة على المدى البعيد[7]، وهذا ما نلاحظ تجلياته حتى الوقت الحاضر في بلدان المغرب العربي التي ارتبط اقتصادها بقوة باقتصاد فرنسا، ولا سيما في فترة الاستعمار.

لا يمكن دراسة الهجرة الدولية من دون تحليل تطور تقسيم العمل الدولي المرتبط بنشأة النظام الرأسمالي وتطوره، لا في البلدان الرأسمالية المتطورة فحسب، بل في البلدان التي زُرعت فيها الرأسمالية بطريقة مبتورة ومشوهة أيضًا، حتى صارت دولًا «متخلفة». ومن المعلوم أن أحد الشروط الأساسية اللازمة لبدء عملية الإنتاج الرأسمالية هو وجود قوة عمل محررة من أي علاقة إنتاج سابقة للرأسمالية يمكن أن تغني عن الاضطرار إلى بيع قوة العمل. وقد حصل ذلك، بالتدريج، بنزع ملكية الفلاحين وتحطيم الصناعة التقليدية، واتخذت تلك الصيرورة التاريخية في البلدان المتخلفة عدة وسائل، من بينها، مثلًا، الاستعمار العسكري المباشر أو آلية التبادل اللامتكافئ[8]، وهذا ما ينطبق إلى حد كبير على بلدان المغرب العربي.

ساهمت استنتاجات الدراسات الميدانية التي أجريت خلال

(٧) صالح ياسر حسن، **العلاقات الاقتصادية الدولية: الإبستمولوجيا، الأنطولوجيا، الأكسيولوجيا** (بغداد: دار الرواد للطباعة والنشر، ٢٠٠٦)، ص ٣٧٩ ـ ٣٨٠.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٨٠ ـ ٣٨١.

الفترات الأخيرة، في مراجعة ونقد المفاهيم والنماذج النظرية للهجرة الدولية، وقد يكون من أبرز تلك الاستنتاجات ما يلي: تشعب عوامل الطرد والجذب وشمولها العوامل الثقافية والعلائقية والجغرافية إضافة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، ومن ذلك اعتراف عدد من الباحثين بأن الهجرة عقب حدوثها تجدد نفسها بنفسها أو بعوامل متعلقة بالأسرة والعلاقات القرابية والاجتماعية. ومن ذلك أيضًا، الاستنتاج أن عددًا من الجهات والجماعات المتطابقة الخصائص (البطالة، الفقر. . .) لم تشهد المشاركة ذاتها في تيارات الهجرة، أو أن العرض والطلب على العمل ليسا عاملَين مستقلّين الواحد عن الآخر، أو أن عاملي الطرد والجذب تتحكم فيهما عوامل واحدة متعلقة برأس المال، وأن الهجرة لا تستقطب السكان الفقراء فقط بل جميع السكان القادرين على تحمل تكاليف الهجرة أيضًا، وأن قرار الهجرة ليس قرارًا فرديًا بل هو غالبًا ما يكون عملية يساهم مختلف أفراد الأسرة فيها.

لذلك، اتجه الاهتمام إلى اعتماد مقاربات أكثر شمولية لمعالجة الهجرة، وظهرت مقولات مثل الدعوة إلى معالجة الهجزة بوصفها نظامًا اجتماعيًا، أو جزءًا من النظام الاجتماعي الذي يقوم بدور الوسيط بين المجالات، أو معالجتها بوصفها جزءًا لا يتجزأ من شبكة العلاقات التي تربط بين المجالين الواقعين على طرفي خط سير الهجرة، أو بوصفها علاقة تاريخية للتبعية الاقتصادية المتبادلة بين مجتمعات «المركز» ومجتمعات «الأطراف»[(٩)]، وهذا

---

(٩) خالد الوحيشي، «الهجرة والأسرة: حالة البلدان العربية المرسلة للعمالة،» (الإسكوا، ١٩٩٨)، ص ٨ ـ ٩.

أيضًا ينطبق بأجلى صوره على بلدان المغرب العربي، وخصوصًا المغرب وتونس.

من ناحية أخرى، تؤكد نظرية الأنظمة العالمية أن الهجرات العابرة للحدود تتجه إلى المدن العالمية التي توجه الاستثمارات الأجنبية وتسيطر عليها، وتكون ذات مميزات خاصة، مثل كونها مقرًا لمكاتب مؤسسات تجارية عابرة للحدود وتشهد تدفق رؤوس أموال كبيرة. وتتأثر الهجرات الدولية بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية لفترة ما بعد الحداثة(١٠). بُنيت هذه النظرية ذات البعد العالمي على عمل إيمانويل فاليريشتاين عام ١٩٧٤(١١)، الذي يرى أن الهجرة الدولية هي حصيلة طبيعية للعولمة الاقتصادية وفتح الحدود الوطنية أمام التجارة العالمية. وفي كلا النظريتين لا ذكر للدور المهم الذي تؤديه المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المتعددة والشبكات الإثنية وغيرها في الهجرة(١٢)؛ لذلك من المهم إضافة هذه المكونات إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بالهجرة.

وترى النظرية الدينامية للهجرة والتحولات أن هناك علاقات

---

(١٠) Ulrike Schuerkens, «Transnational Migrations and Social Transformations: A Theoretical Perspective,» *Current Sociology*, vol. 53, no. 4 (July 2005), p. 542.

(١١) Immanuel Wallestein, «The Rise and Future Demise of the Capitalist World System: Concepts for Comparative Analysis,»

ورد في: Carlos Martinez Vela, «World Systems Theory,» *ESD*, no. 83 (Fall 2001), p. 1.

(١٢) Sebnem Soker Akcapar, «Do Brain Really Going Down the Drain: Highly Skilled Turkish Migrants in the USA and the «Brain Drain» Debate in Turkey,» *Revue Européenne des Migrations Internationales*, vol. 22, no. 3 (2006), p. 84.

متبادلة بين الهجرة والتحولات الاجتماعية والاقتصادية وهناك تأثيرات متبادلة بين التنمية والهجرة، فلا يوجد جنوب متماثل، كما أن تأثيرات الهجرة في التحولات لا تكون بالقدر نفسه بالنسبة إلى جميع بلدان الجنوب والشمال[١٣]، بل لا تكون بالقدر نفسه حتى في داخل الدولة الواحدة حيث تتأثر أكثر مناطقها المرسلة والمستقبلة للمهاجرين.

يلاحظ أن معظم النظريات الحالية للهجرة الدولية تركز على هجرة العمالة ذات المهارة القليلة من البلدان النامية إلى المتقدمة، وهي تفسر هجرة العمالة الماهرة بصورة غير كافية[١٤]، لذلك توجد حاجة ماسة إلى تطوير الجهد النظري المتعلق بالهجرة الماهرة عمومًا.

١ ـ تطور هجرة العمالة من بلدان المغرب العربي

ليست الهجرة من بلدان المغرب العربي بالظاهرة الجديدة، وهي تفسَّر بناءً على اختلاف الوضع الاستعماري الذي تسلط على بلدان المغرب العربي الثلاثة[١٥]. فإذا أخذنا حالة الجزائر، نجد أنها كانت تمثل خزان اليد العاملة الذي تلجأ فرنسا إليه، بحسب حاجتها العسكرية والاقتصادية التي تتطلبها المرحلة، ولم

(١٣) Schuerkens, «Transnational Migrations and Social Transformations: A Theoretical Perspective,» p. 544.

(١٤) Siew-Ean Khoo [et al.], «Temporary Skilled Migration to Australia: Employers' Perspectives,» *International Migration*, vol. 45, no. 4 (October 2007), p. 196.

(١٥) كانت الجزائر تعد جزءًا من فرنسا لمدة امتدت أكثر من ١٣٠ سنة قبل استقلالها عام ١٩٦٢، بخلاف المغرب وتونس اللذين فرضت عليهما الحماية الفرنسية حتى استقلالهما عام ١٩٥٦.

تتصاعد هجرة العمالة المغربية والتونسية إلّا في بداية عام ١٩٦٢ نتيجة حاجة أوروبا الغربية إلى العمالة المهاجرة بعد مرحلة الازدهار الاقتصادي التي مرت بها في الستينيات.

ويعكس التوزيع النسبي للعمال المهاجرين الداخلين إلى فرنسا سنويًا في الفترة بين عام ١٩٦٤ والنصف الأول من عام ١٩٧٤ زيادة طرأت على عدد العمال المهاجرين القادمين من المغرب العربي قبل الفترة التي سبقت تطبيق الإجراءات التي تحد من دخول المهاجرين. فقد مثّلت العمالة الجزائرية ١٨ في المئة، والمغربية ١٧,٤ في المئة، والتونسية ١٣,٣ في المئة من مجموع العمالة التي دخلت فرنسا عام ١٩٧٣[١٦].

وقد انعكست أزمة النفط عام ١٩٧٣ بقوة على الهجرة الدولية. وفي موازاة ذلك، أدى الركود الاقتصادي الذي شهدته أوروبا إلى تراجع إنتاجية بعض القطاعات التي كانت توظف العمالة الوافدة خلال الستينيات (مثل قطاعي البناء والصناعة التحويلية)، الأمر الذي أدى إلى الاستغناء عن جزء كبير من العمالة الأجنبية. وقد استخدمت حكومات الولايات المتحدة وأوروبا بالفعل العمالة المهاجرة بوصفها «صمام أمان» لخفض معدلات البطالة وتوفير الوظائف لمواطنيها حين تدعو الحاجة. لذا، أخذت فرص هجرة العمالة من المنطقة العربية إلى أوروبا، منذ عام ١٩٧٣، تنحسر تدريجًا، في موازاة التزايد التدريجي الذي شهدته تيارات الهجرة إلى منطقة الخليج العربي. غير أن الهجرة إلى أوروبا غالبًا ما تكون دائمة، في حين أن الهجرة إلى

(١٦) فياض، إفريقيا: دراسة في حركات الهجرة السكانية، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

الخليج موقتة[١٧]. وهذا يؤكد العلاقة القوية بين الاقتصاد العالمي وتيارات الهجرة الدولية.

توضح معطيات هجرة العمالة من بلدان المغرب العربي ما يلي: ٨٤ في المئة منها موجودة في فرنسا، و٧ في المئة في بلجيكا، و٤ في المئة في ألمانيا الاتحادية، و٣ في المئة في هولندا، و٠,٢ في المئة في بريطانيا، و٠,١ في المئة في السويد عام ١٩٧٤. وقد استقر أكثر من ٦٠٠ ألف من هذه العمالة في فرنسا في العام نفسه. وقد تضاعفت هذه الهجرة نحو فرنسا بمعدل ٢,١٥ في المئة في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٣، على الرغم من التدابير التي اتخذتها فرنسا من أجل الحد من هذه الهجرة. وكانت العمالة الجزائرية تمثّل دائمًا أعلى نسبة من العمالة المهاجرة من المغرب العربي إلى فرنسا. وقد مثل المهاجرون من هذه المنطقة ٣٠ في المئة من مجموع الجالية الأجنبية المقيمة في فرنسا عام ١٩٨٣[١٨].

لقد ولى ذلك العهد الذي كان وزير العمل الفرنسي يصرح فيه (١٩٦٦) بأن «الهجرة حتى السرية منها نافعة لأمتنا»؛ فمنذ عام ١٩٧٢ صارت الهجرة السرية موضع محاربة من جانب السلطات الفرنسية، ثم تطور ذلك إلى درجة التضييق على العمال المقيمين وفق قرارات عام ١٩٧٧، ووفق قانون «بونيه» في كانون الثاني/

(١٧) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، «آثار الأزمة المالية على الهجرة الدولية في المنطقة العربية،» **نشرة التنمية الاجتماعية** (عمّان)، العدد ٦ (٢٠٠٩)، ص ٥ ـ ٨.

(١٨) أ. غربال، أ. شعبان وأ. عموس، «حول الهجرة العربية إلى أوروبا: بعض الملاحظات الاجتماعية والسياسية،» **الوحدة**، السنة ١، العدد ٨ (أيار/ مايو ١٩٨٥)، ص ٥٠ ـ ٥١.

يناير ١٩٨٠ الذي عدل قرار تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٥ المنظم لشروط دخول العمال الأجانب وإقامتهم وعملهم. بل إن هذه القوانين تطبق بموجب تعليمات إدارية غير خاضعة للإعلان الرسمي، الأمر الذي يجعل معرفة مضامينها صعبة على المهاجرين، وبالتالي يجعل تطبيقها استثنائيًا من جانب السلطات الإدارية[١٩]، وهذا ما قد يجعلها تخالف قوانين العمل الدولية.

لإلقاء نظرة على عدد العمال المهاجرين من بلدان المغرب العربي الثلاثة في فترة زمنية واحدة نستعين بالمعطيات المتوافرة عن عددهم عام ١٩٧٩ في بلدان السوق الأوروبية المشتركة سابقًا، التي توضح أن مجموعهم بلغ ١,٦٠٠,٠٠٠ نسمة كان القسم الأكبر منها يقيم في فرنسا (الجزائريون ٧٨٢,١١١ نسمة والمغاربة ٤٠٠,٠٠٠ والتونسيون ١٨٣,٧٨٢)، وتأتي بلجيكا في المرتبة الثانية (المغاربة ١٠٠,٠٠٠ نسمة والتونسيون ١٠,٠٠٠ والجزائريون ٥٠٠٠)، تليها هولندا (المغاربة ٧٠,٠٠٠ والتونسيون ٢٠,٠٠٠ والجزائريون ٢٠٠٠)، ثم ألمانيا الغربية سابقًا (المغاربة ٣٥,٠٠٠ والتونسيون ٢٥,٠٠٠ والجزائريون ١٥٠٠)[٢٠].

يعرض لنا الجدول الرقم (١) الأعداد المسجلة للعمال المهاجرين من المغرب العربي في بلدان مختارة عام ١٩٨٠. ويبدو أن مجموع المهاجرين بلغ ٦٠٢,٣٠٠ مهاجر، وفي تقديرنا أن المجموع الحقيقي أكثر من هذا كثيرًا، إذ إن أعدادًا مهمة من

---

(١٩) سهيل الزين، «محددات هجرة اليد العاملة إلى أوروبا،» الوحدة، السنة ١، العدد ٨ (أيار/ مايو ١٩٨٥)، ص ٦٣ ـ ٦٤.

(٢٠) فياض، إفريقيا: دراسة في حركات الهجرة السكانية، ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

العمال المهاجرين لم يُسَجَّلوا. ويستنتج من المعطيات المذكورة أن عدد الجزائريين يمثّل أكبر نسبة من المجموع (٥٤,٤ في المئة)، تليها نسبة المغاربة (٣٣,٨ في المئة)، ثم نسبة التونسيين (١١,٨ في المئة). ويتضح أيضًا أن البلد الأول الذي يتوجه إليه مهاجرو المغرب العربي هو فرنسا. ويعلل هذا التوجه بالروابط السياسية والاقتصادية التي كانت قائمة بين فرنسا ودول المغرب العربي في مرحلة الاستعمار، والتي ظلت قوية حتى بعد نيل هذه البلدان استقلالها السياسي، وخصوصًا في حالة المغرب وتونس، إضافة إلى عامل اللغة، إذ لا يجد المهاجرون صعوبة في التفاهم باللغة الفرنسية.

الجدول الرقم (١)
العدد المسجل للعمال المهاجرين من بلدان المغرب العربي في بلدان أوروبية مختارة لعام ١٩٨٠ (بالآلاف)(*)

دول الهجرة المغادرة	بلدان الهجرة الوافدة				
	بلجيكا	فرنسا	ألمانيا الغربية سابقًا	هولندا	المجموع
الجزائر	٣,٢	٣٢٢,٧	١,٦	(**)	٣٢٧,٥
المغرب	٣٧,٣	١١٦,١	١٦,٦	٣٣,٧	٢٠٣,٧
تونس	٤,٧	٦٥,٣	(**)	١,١	٧١,١
المجموع	٤٥,٢	٥٠٤,١	١٨,٢	٣٤,٧	٦٠٢,٣

(*) هناك سوء تقدير يصل إلى عدة مئات من الآلاف بسبب وجود أصحاب الأعمال الصغار والعمال العاملين في البيوت وأولئك الذين يقيمون في مواقع الإنشاءات والذين لم تجرِ تغطيتهم بالتسجيل أو سجلوا بصورة غير كافية.

(**) لا يوجد مهاجرون مسجلون أو مقدرون، أو العدد أقل من ٥٠٠ مهاجر، أو غير ملائم.

المصدر: هاشم نعمة فياض، أفريقيا: دراسة في حركات الهجرة السكانية (سبها، ليبيا: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ١٩٩٢)، ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

يوضح الجدول الرقم (٢) والشكل الرقم (١) حجم الهجرة في البلدان الأوروبية الرئيسية المستقطبة للمهاجرين، حيث تحتل ألمانيا المرتبة الأولى وفرنسا الثانية وإسبانيا الثالثة وهولندا المرتبة الرابعة. وبحسب معطيات التعداد السكاني للفترة ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٣، كان المهاجرون القادمون إلى الاتحاد الأوروبي موزعين على النحو التالي: أكثر من نصف السكان الأجانب بالولادة كانوا قد ولدوا في بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر الأخرى، أي قبل توسيع الاتحاد، أمّا الثلث الباقي فكان من أوروبا بما فيها تركيا، مع نسبة صغيرة تعود أصولها إلى إفريقيا. ومن بين البلدان التي أرسلت أعدادًا كبيرة من المهاجرين إلى الاتحاد: تركيا (٥,٨ في المئة) والمغرب (٤,٥ في المئة) والجزائر (٣,٩ في المئة) وصربيا والجبل الأسود (٢,٢ في المئة) والهند (١,٨ في المئة) وألبانيا (١,٧ في المئة) وتونس (١,٣في المئة) وباكستان (١,٢في المئة)[٢١]. الملاحظ هنا أن بلدان المغرب العربي الثلاثة هي من البلدان الرئيسية المرسلة للعمالة منذ عقود مضت، وخصوصًا إلى أوروبا، وهذا راجع إلى القرب الجغرافي والخلفية الثقافية والتاريخية التي نتجت من فترة الاستعمار الفرنسي، وهذا ما تفسره المفاهيم النظرية التي ذكرت أعلاه. وقد أصبحت العمالة المغربية تحتل المرتبة الأولى في أوروبا، تليها العمالة الجزائرية ثم التونسية، ولا تتفوق على المغرب أي دولة عربية أخرى في عدد المهاجرين

---

(٢١) Louka T. Katseli, Robert E. B. Lucas and Theodora Xenogiani, «Effects of Migration on Sending Countries: What Do We Know?,» Paper Presented at: «The International Symposium on International Migration and Development,» (Population Division, Department of Economic and Social Affairs, United Nation Secretariat, Turin, Italy, 28-30 June 2006), p. 13.

باستثناء مصر[٢٢]؛ وهو تبدّل يعود في المرتبة الأولى إلى تراجع أعداد المهاجرين الجزائريين مقابلة بالمغاربة، كون الاقتصاد الجزائري لديه موارد مالية مهمة تدعمه متأتية من تصدير النفط والغاز الطبيعي.

وعلى الرغم من تراجع الهجرة من بلدان المغرب العربي إلى أوروبا، فإنه يلاحظ أن الهجرة إليها في تزايد، ومن المرجح أن تزداد في الأعوام المقبلة. وطبقًا لتقديرات Eurostat، من المتوقع أن يزداد سكان بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة والعشرين أكثر من ١٣ مليون نسمة، من ٤٥٦,٨ مليون نسمة عام ٢٠٠٤ إلى ٤٧٠,١ مليون نسمة عام ٢٠٢٥، نتيجة النمو السكاني في صفوف المهاجرين أساسًا[٢٣]، بسبب تراجع معدل الولادات في أوروبا.

الجدول الرقم (٢)
رصيد الهجرة الدولية إلى البلدان الأوروبية الرئيسية المستقطبة للمهاجرين الدوليين لعام ٢٠٠٥

الدول	ألمانيا	فرنسا	إسبانيا	هولندا
رصيد الهجرة بالملايين	١٠,١	٦,٥	٤,٨	١,٦
النسبة المئوية من مجموع المهاجرين	٥,٣	٣,٤	٢,٥	٠,٨

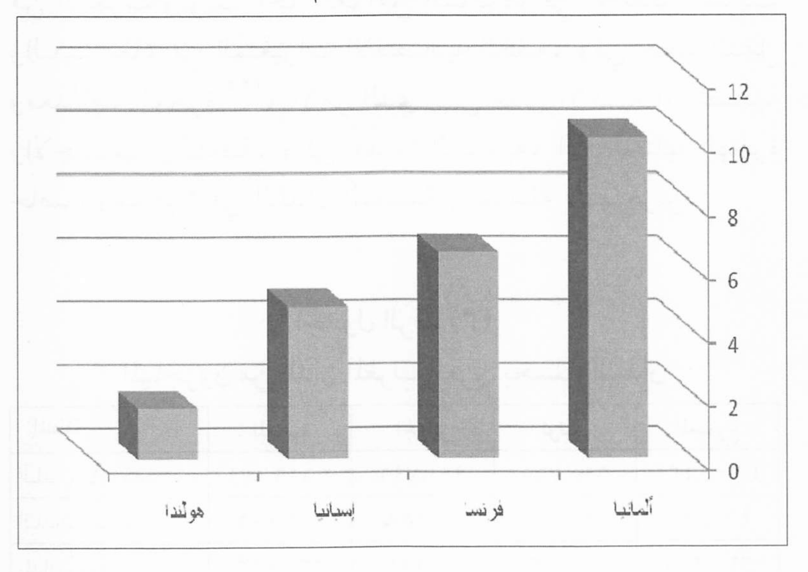
المصدر: *The International Migration Report 2006: A Global Assessment* (New York: United Nation, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, 2009), p. 3.

(٢٢) بحسب وزيرة القوى العاملة والهجرة عائشة عبد الهادي، يعمل ٧,٥ مليون مصري في الخارج في جميع المستويات، منهم ٥ ملايين في البلدان العربية. نقلًا عن: **الأهرام الدولي** (لندن)، ١٨/ ١/ ٢٠١٠.

(٢٣) Katseli, Lucas and Xenogiani, Ibid., p. 11.

الشكل الرقم (١)

رصيد الهجرة الدولية إلى البلدان الأوروبية الرئيسية المستقطبة للمهاجرين الدوليين لعام ٢٠٠٥ (بالملايين)



ملاحظة: الشكل البياني من رسم الباحث استنادًا إلى الجدول الرقم (٣).

يبين الجدول الرقم (٣) والشكل الرقم (٢) توزيع المهاجرين من المغرب العربي، إذ يلاحظ أن العدد الأكبر منهم يقيم في البلدان الأوروبية. ومقابلة بالجوالي المهاجرة غير المنتمية إلى الاتحاد الأوروبي، تمثل الجالية المغاربية في هذا الاتحاد ثاني أكبر جالية بعد الجالية التركية، وتمثّل كلا الجاليتين ٤١ في المئة و٥٠,٣ في المئة على التوالي من المجموع.

وتتوزع الجالية المغاربية بين ٢٢ في المئة من المغاربة

و١٣ في المئة من الجزائريين و٥,٨ في المئة من التونسيين[٢٤].

وتعد اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي وقعها كل من المغرب وتونس أحد العوامل المؤثرة، في الأمدين القريب والبعيد معًا، في المتغيرات الاقتصادية الكلية، وفي حجم التنقل ومعدلات الهجرة[٢٥]، الأمر الذي يبين مدى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإلى حد ما السياسية، التي تحتلها الهجرة حاضرًا ومستقبلًا في البلدان المضيفة والمرسلة للمهاجرين.

الجدول الرقم (٣)

المهاجرون من بلدان المغرب العربي بحسب البلدان

المنطقة	المغرب	الجزائر	تونس	المجموع
البلدان الأوروبية	٢,٦١٦,٨٧١	٩٩١,٧٩٦	٦٩٥,٧٦٥	٤,٣٠٤,٤٣٢
البلدان العربية	٢٨٢,٧٧٢	٦٦,٣٩٨	١١٦,٩٢٦	٤٦٦,٠٩٦
بلدان أخرى	٢٣١,٧٢٣	١٤,٠٥٢	٣٠,٥١٣	٢٧٦,٢٨٨
المجموع	٣,١٣١,٣٦٦	١,٠٧٢,٢٤٦	٨٤٣,٢٠٤	٥,٠٤٦,٨١٦

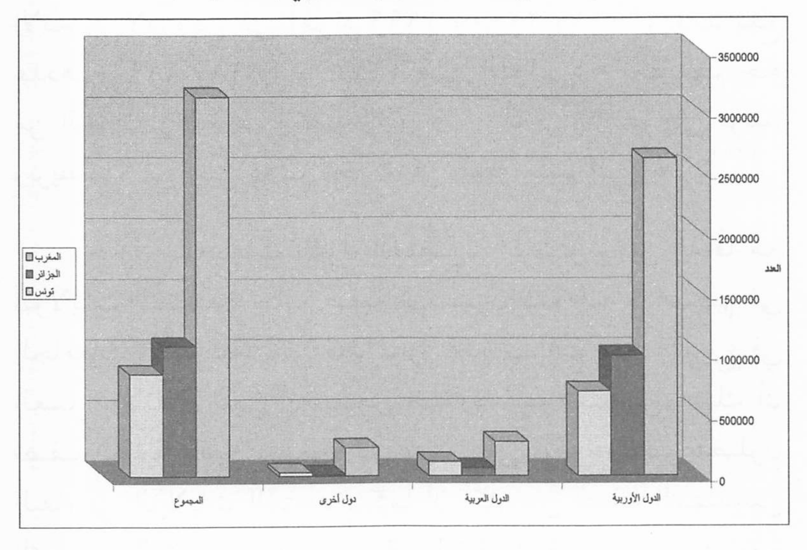
المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **سياسات الهجرة والسكان في المنطقة العربية** (نيويورك: الإسكوا، ٢٠٠١)، ص ٣.

---

(٢٤) محمد خشاني، «التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاثة: المغرب والجزائر وتونس،» ورقة قدمت إلى: «اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص،» (الإسكوا، دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بيروت، أيار/ مايو ٢٠٠٦)، ص ٣.

(٢٥) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **سياسات الهجرة والسكان في المنطقة العربية** (نيويورك: الإسكوا، ٢٠٠١)، ص ٤١.

الشكل الرقم (٢)
المهاجرون من بلدان المغرب العربي بحسب البلد



ملاحظة: الشكل البياني من رسم الباحث استنادًا إلى الجدول الرقم (٤).

لم تقتصر الهجرة من بلدان المغرب العربي على هجرة العمالة غير الماهرة أو القليلة المهارة؛ إذ شهدت هذه البلدان هجرة قوية للعقول أيضًا، وزاد في ذلك كون أعداد كبيرة من الطلبة يتابعون دراساتهم في فرنسا وكندا والولايات المتحدة. غير أن بعض هؤلاء يفضلون البقاء في هذه البلدان بعد إنهاء دراستهم، علمًا أن أغلبيتهم قد استفادت من المنح المدفوعة من جانب دولها الأم.

وتشير بعض المصادر إلى أن أكثر من ١٠ آلاف طالب من بلدان شمال إفريقيا فضلوا البقاء في أوروبا وكندا والولايات

المتحدة حيث تابعوا دراستهم[٢٦]. أمّا أصحاب المهن الطبية من البلدان العربية (من غير الممرضين) الذين هاجروا إلى بلدان الاتحاد الأوروبي في أعوام ١٩٩٩ و٢٠٠٠ و٢٠٠١، فقد بلغ عددهم ٦٨٩٥ و٤٨١٨ و٣٧٥١، على التوالي، ومعظمهم جاء من الجزائر والمغرب ومصر والعراق، وهاجر أكثرهم إلى فرنسا وبريطانيا، في حين ذهب نحو ٥ في المئة منهم إلى إيطاليا[٢٧].

وخلال تسعينيات القرن الماضي، أبرمت تونس اتفاقًا مع الولايات المتحدة يتابع طلبة تونسيون بموجبه دراستهم في الجامعات الأميركية. لكن بعد مرور عدة سنوات على الشروع في العمل بالاتفاق تبين أنه يلحق خسارة كبيرة بتونس، ذلك أن نصف الطلبة الذين يتابعون دراستهم على نفقة دولتهم يفضلون البقاء في الولايات المتحدة. كما أن أكثر من نصف المهندسين التونسيين المتخرجين من مدرسة بوليتيكنيك في فرنسا، وهي من أرقى مدارس المهندسين في العالم، لم يلتحقوا ببلدهم بعد إكمال دراستهم، لذلك أوقفت تونس كل أوجه التعاون الجامعي مع الولايات المتحدة، كما أنشأت لجانًا خاصة داخل السفارات التونسية في فرنسا وكندا وألمانيا من أجل محاربة هجرة العقول وحث الطلبة على الرجوع إلى بلدهم.

لقد قاومت كل حكومات المغرب العربي إرسال الطلبة إلى الخارج بمجرد حصولهم على البكالوريا، إذ تبين أنهم أكثر

(٢٦) حسن قرنفل، «مجانية التعليم العالي وهجرة الأدمغة،» مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العددان ٨ ـ ٩ (٢٠٠٤)، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

(٢٧) عارف، «حركة الكفاءات العربية، الإقليمية والدولية،» ص ٤٧.

استعدادًا للبقاء في بلاد المهجر، واقتُصر على إرسال طلبة الدراسات العليا (الدكتوراه) في بعض التخصصات النادرة.

شملت الهجرة من بلدان المغرب هذه المتخرجين الجدد أيضًا، إذ يلاحظ في بعض المدارس العليا لتكوين المهندسين في الإعلاميات والتقنيات الحديثة في المغرب أن أكثر من ٩٠ في المئة من متخرجيها الجدد يهاجرون إلى الشمال (أي أوروبا وأميركا الشمالية) مباشرة بعد حصولهم على شهادة التخرج[٢٨]. وهذا يعني أن نمط الهجرة من هذه البلدان الثلاثة قد تغير بعدما كانت الأغلبية الساحقة من العمالة المهاجرة تصنف بأنها غير ماهرة أو قليلة المهارة.

٢ ـ تطور هجرة العمالة المغربية

عرف المغرب، منذ بداية القرن الماضي، هجرة العمالة منه إلى أوروبا، لكنها كانت محدودة. ومن الثابت، أن فترة ما بعد الحرب شهدت زيادة كبيرة في أعداد المهاجرين، ولا سيما أولئك المتوجهين إلى فرنسا. وخلال النصف الثاني من القرن

---

(٢٨) قرنفل، المصدر نفسه، ص ١٧٠ ـ ١٧٥. هناك محاولات لإيجاد نوع من التواصل بين الكفاءات العلمية المهاجرة من الدول العربية، وهذه الدول، إلّا أنه، بحسب تقديرنا، لا تزال هذه المحاولات دون المستوى المطلوب. ومن هذه المحاولات وجود عدة شبكات من طراز «توكتن» تربط مجتمع الشتات العلمي من البلدان العربية بالداخل، وتساهم في نقل المعرفة، عن طريق تنظيم مؤتمرات مهنية، أو المشاركة المباشرة في تطوير برامج ومشاريع العلوم والتقانة في العالم العربي. ويضم بعض هذه الشبكات مثقفين وعلماء في الخارج، أو باحثين وطلبة، كشبكة الباحثين المغاربة المقيمين في فرنسا (Migration Recherche)، وشبكة أطلقها عرب أميركيون تحت اسم «العلماء والتقانيون العرب في الخارج». انظر: عارف، المصدر نفسه، ص ٥٢.

العشرين، أصبح المغرب واحدًا من البلدان الرئيسية المرسلة للعمالة، والملاحظ أن المغاربة هم من أكبر الجوالي وأكثرها تشتتًا في أوروبا الغربية(٢٩). وقد ارتفعت وتيرة الهجرة هذه في الستينيات، وبخاصةٍ في أواخرها، إذ ارتبط هذا التطور بالنمو الاقتصادي الذي شهدته البلدان الأوروبية الرأسمالية خلال العقد المذكور. واستمر هذا الاتجاه حتى عام ١٩٧٤، عندما فرضت أغلبية البلدان الأوروبية المستقبلة للعمالة قيودًا شديدة تحد من دخول العمالة المهاجرة إلى أراضيها بسبب الأزمة الاقتصادية التي مرت بها هذه البلدان، إذ أدت إلى انخفاض حاد في العدد السنوي للعمال المغاربة المهاجرين إلى فرنسا، بحيث بلغ المتوسط السنوي لعددهم ٥٧٩٣ نسمة في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢، بعدما دخل عام ١٩٧٣ وحده ٥١,٥٣٤ عاملًا مهاجرًا إلى فرنسا. من ناحية أخرى، تضاعف حجم العمالة المغربية التي تعيش في الخارج في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٨٤ بمقدار ٥,٧ مرة، وهو أمر ناتج من استمرار الهجرة ومن الزيادة الطبيعية للعمالة المهاجرة المقيمة في الخارج(٣٠)، التي تقدر بـ ٤٠ ألف نسمة سنويًا في تلك الفترة. ومثلت اليد العاملة المغربية ٧,٢ في المئة من مجموع الشغيلة الأجانب في فرنسا، وبهذا احتلت العمالة المغربية في فرنسا المرتبة الخامسة من ناحية العدد وأتت بعد الإسبان (١٢,٤في المئة) والإيطاليين (١٢,٨ في المئة)

(٢٩) Hein de Haas, «Morocco's Migration Transition: Trends, Determinants and Future Scenarios,» *Global Migration Perspective*, no. 28 (April 2005), p. 1.

(٣٠) Hashim N. Fayad, «The Spatio-Temporal Processes of Morocco's Population,» (Ph.D. Dissertation, Budapest, 1988), pp. 157-158.

والبرتغاليين (٢٢,٨ في المئة) والجزائريين (٢٧,٧ في المئة)[٣١]. وفي عام ١٩٦٨، كان ١٣٥,٨٠٠ مغربي يسكنون في كل من فرنسا وبلجيكا وهولندا والبلدان الإسكندينافية، ثم ارتفع عددهم في هذه البلدان نفسها عام ١٩٨٤ إلى ٧٧٦,٤٠٠ شخص. وفي عام ١٩٧٧ كانت الجالية المغربية موزعة على البلدان الأوروبية التالية: فرنسا ٣٧٠,٠٠٠ (تقدير)، بلجيكا ٦٠,٠٠٠، إسبانيا ٥٠,٠٠٠، ألمانيا الغربية سابقًا ٢٥,٠٠٠، جبل طارق ٣٠٠٠، أي ما يبلغ مجموعه ٥٥٣,٠٠٠ شخص. ويبدو واضحًا من هذه الأرقام أن ٦٧ في المئة من المغاربة يقطنون في فرنسا[٣٢].

واستنادًا إلى معطيات أخرى، بلغ عدد أفراد الجالية المغربية في أوروبا الغربية ٧٠٣,٠٠٠ نسمة، منهم ٤٢٠,٠٠ في فرنسا، و١٠٧,٠٠٠ في بلجيكا، و٧٣,٠٠٠ في هولندا، و٤٠,٠٠٠ في ألمانيا الغربية، و٣٠,٠٠٠ في أسبانيا، و١٥,٠٠٠ في إيطاليا، و١٥,٠٠٠ في بريطانيا، و٣٠,٠٠٠ في البلدان الإسكندينافية[٣٣]. وطبقًا للدراسة التي نشرها مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية عام ١٩٨٦، قُدر عدد المغاربة الذين يعيشون في الخارج بـ ١,١٤٠,٠٠٠ نسمة، ٧٥ في المئة منهم في أوروبا و٤٤ في المئة في فرنسا[٣٤]. وهذا يعني أن فرنسا

(٣١) عبد الله البارودي، **المغرب الإمبريالية والهجرة**، نقله إلى العربية المركز العربي للوثائق والدراسات (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ١٧١.

(٣٢) Fayad, Ibid., pp. 163-164.

(٣٣) فياض، **أفريقيا: دراسة في حركات الهجرة السكانية**، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٣٤) Fayad, Ibid., pp. 163-164.

استمرت في كونها مركز الجذب الأول للعمالة المغربية المهاجرة.

واستنادًا إلى بعض الأبحاث، راوح عدد المغاربة الذين هاجروا إلى الخارج في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ بين ٢٢٣,٠٠٠ و٢٤٧,٠٠٠ نسمة، وطبقًا لتسجيلات الحدود بلغ مجموع المغاربة الذين غادروا المغرب خلال السنوات العشر المذكورة ٢١٠,٠٠٠ نسمة، ويمثّل هذا العدد الفارق السنوي بين الأشخاص المهاجرين والعائدين. وفي عام ١٩٧١، كان الفرق ٢٤,١٦١ نسمة لمصلحة الهجرة. وفي الفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٧٥ بلغ عدد المهاجرين ٤٧٦,٥٩١ نسمة. وقد عرف تيار الهجرة السنوي تصاعدًا كبيرًا في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات، فارتفع المعدل السنوي من ١٠,٠٠٠ خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٢ إلى ٢٩,٠٠٠ خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢. وبذلك، تضاعف حجم العمالة المغربية في الخارج في خمس سنوات فقط، من ١٠٠,٠٠٠ عام ١٩٦٦ إلى ٢٠٠,٠٠٠ عام ١٩٧١[(٣٥)].

ويبدو أن التقلبات التي حدثت في أعداد المغاربة المهاجرين في فرنسا قبل الستينيات كانت مرتبطة بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي مرت بها هذه البلاد، مثل الأزمة الاقتصادية لعام ١٩٣٣ وما رافقها من ارتفاع في معدلات البطالة.

(٣٥) فياض، المصدر نفسه، ص ١٠٧.

الجدول الرقم (٤)
التطور العام للعمالة المغربية المهاجرة في فرنسا في الفترة ١٩١٥ ـ ٢٠٠١

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
١٩١٥	٧٠٠	١٩٥٢	٧٩٢٩	١٩٦٧	١١٢,٤٧٩
١٩١٨	١٣١٢١	١٩٥٣	٥٨٤٢	١٩٦٨	١١٩،٥٢١
١٩١٩	٣٠٠٠	١٩٥٤	٥٢٧٥	١٩٦٩	١٤٣,٣٩٧
١٩٢٠	٨٠٠٠	١٩٥٥	١١٣٦٨	١٩٧٠	١٧٠,٨٣٥
١٩٢١	٩٠٠٠	١٩٥٦	١٤٢٠٠	١٩٧١	١٩٤,٢٩٦
١٩٢٤	١٠,٠٠٠	١٩٥٧	٢٣٢٥٠	١٩٧٢	٢١٨,١٤٦
١٩٢٥	١٥,٠٠٠	١٩٥٨	٣١,٢١٦	١٩٧٣	٢٦٩,٦٨٠
١٩٢٩	٢١,٠٠٠	١٩٥٩	٢٣,١٢٥	١٩٧٤	٣٠٢,٢٥٥
١٩٣٨	١٣,٠٠٠	١٩٦٠	٢٩,٧١٨	١٩٧٥	٣٢٢,٠٦٧
١٩٣٩	٣٠,٠٠٠	١٩٦١	٣٦,٩٥٧	١٩٧٦	٣٤٧,٩٨٤
١٩٤٠	٤٠,٠٠٠	١٩٦٢	٤٩,٦٥٣	١٩٧٧	٣٧٠,٠٠٠
١٩٤٥	٤٤,٠٠٠	١٩٦٣	٦٠,٧٤٥	١٩٨٢	٤٣١,١٢٠
١٩٤٩	١٧,٠٠٠	١٩٦٤	٧٧,٣٤٧	٢٠٠١	٨٤٠,٠٠٠(*)
١٩٥٠	١٦,٠٠٠	١٩٦٥	٨٧,٣٨٣		
١٩٥١	١٨,٠٠٠	١٩٦٦	١٠٢,١٩٣		

(*) رقم تقديري.

المصادر: في ما يتعلق بأرقام الأعوام ١٩١٥ ـ ١٩٥١ و ١٩٥٥ ـ ١٩٧٧، انظر: عبد الله البارودي، **المغرب: الإمبريالية والهجرة**، نقله إلى العربية المركز العربي للوثائق والدراسات (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ٣٢؛ في ما يتعلق بأرقام الأعوام ١٩٥٢ ـ ١٩٥٤، و ١٩٨٢، انظر: فياض، **أفريقيا: دراسة في حركات الهجرة السكانية**، ص ١٠٨، وفي ما يتعلق برقم عام ٢٠٠١، انظر: Hein de Haas, «Morocco's Migration Transition: Trends, Determinants and Future Scenarios,» *Global Migration Perspective*, no. 28 (April 2005), p. 15.

في البداية كان ينظر إلى استخدام العمال المهاجرين على أنه سيكون موقتًا، لكن مع مرور الوقت أصبحت إقامتهم طويلة أو دائمة. وفي ما بعد لحقت بالهجرة الاقتصادية هجرة اجتماعية من خلال جمع الشمل العائلي للمهاجرين، ثم ولد الجيلان الثاني والثالث من الأطفال المغاربة في بلدان الاتحاد الأوروبي، إذ إنه في الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٥ هاجر ٣٥٣,٠٠٠ مغربي إلى بلدان الاتحاد الأوروبي(٣٦).

أمّا هجرة العمالة المغربية إلى بلجيكا، فقد ارتبطت بما شهده هذا البلد من تطور صناعي، كباقي بلدان أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، لإعمار ما دمرته الحرب، ساعدها على ذلك توافر مخزون مهم من الفحم لديها؛ ففي ذلك الوقت توجهت الأنظار إلى بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط ومنها المغرب الذي كان آنذاك حديث العهد بالاستقلال(٣٧).

شهدت الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤ توقيع اتفاقية بين بلجيكا والمغرب في شأن هجرة العمالة المغربية إلى هذا البلد بسبب تفاقم البطالة وغياب خطط واضحة لمعالجتها(٣٨)، وشُنت في

(٣٦) هاشم نعمة فياض، «تعليم اللغة العربية في هولندا،» **الشرق الأوسط**، ١٢/٥/٢٠٠١.

(٣٧) عثمان البهالي، **الكفاءات العلمية المغربية بالخارج: بلجيكا كنموذج** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ٢٠١٠)، ص ١٢ ـ ١٣. في الواقع كانت البداية مع العمالة الإيطالية إلّا إنه مع مرور الوقت، بدأ التذمر يسود أوساط العمالة الإيطالية في المناجم وأخذت الشكاوى تصل إلى الحكومة الإيطالية التي أوقفت إرسال العمالة إلى بلجيكا.

(٣٨) علمًا أن الباحثة آن فريني تشير إلى أن السلطات المغربية هي التي بادرت واقترحت على نظيرتها البلجيكية إمكان إرسال عمال مغاربة للعمل في بلجيكا منذ عام ١٩٥٧. انظر المصدر نفسه، ص ١٣.

تلك الفترة أيضًا حملات أشبه بالحملات الانتخابية؛ إذ أُرسِلت فرق متخصصة إلى المغرب للبحث عن الشبان ذوي الصحة الجيدة، واستعملت وزارة العمل البلجيكية مطبوعات بعناوين مغرية، مثل «مرحبًا بكم في بلجيكا». وكان طبيعيًا أن تلقى هذه الدعاية إقبالًا من جانب الشرائح الفقيرة التي رأت فيها فرصة للخلاص من الفقر والتوجه نحو الفردوس الموعود، فارتفع عدد الذين هاجروا إلى بلجيكا من ٤٠٠ شخص عام ١٩٦٤ إلى ٤٠,٠٠٠ شخص بحلول عام ١٩٧٤. إلّا أنه في بداية السبعينيات بدأت بعض المشكلات تطفو على السطح، بعد تدهور الاقتصاد العالمي، وخصوصًا بعد عام ١٩٧٣ وما واكبه من أزمة النفط، الأمر الذي دفع الحكومة البلجيكية إلى إلغاء الاتفاقية نهائيًا عام ١٩٧٤[٣٩]. لذا، أصبحت الهجرة تعتمد على الجهد الفردي وشبكة الأقرباء والأصدقاء.

في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٩، بعد إلغاء الاتفاقية، بدأت الهجرة تأخذ منحى آخر سمي مرحلة التجمع العائلي؛ إذ شرع الرجال، الذين هاجروا وحدهم في السابق، في استقدام زوجاتهم وأبنائهم بعدما قرروا الاستقرار نهائيًا في بلجيكا. لذلك ارتفعت نسبة النساء بقوة في صفوف الجالية، الأمر الذي أضفى عاملًا مهمًا للاستقرار، وأخذت فرصة العودة إلى المغرب تتلاشى شيئًا فشيئًا[٤٠].

---

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ١٥.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٥.

الجدول الرقم (٥)

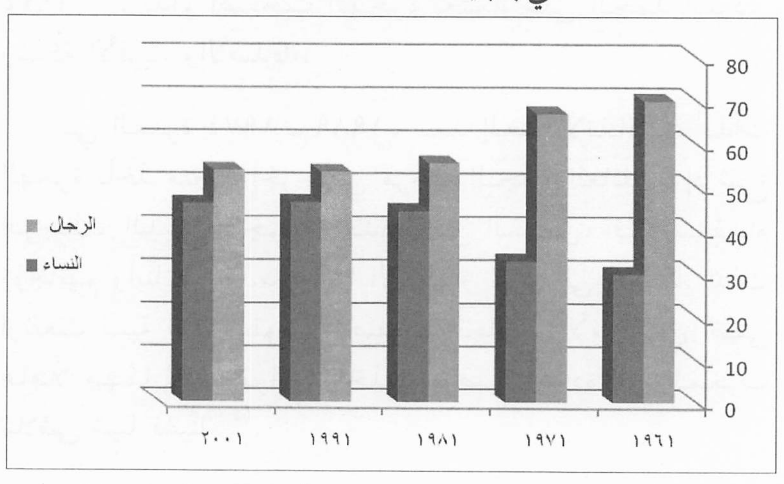
تطور النسبة المئوية للرجال والنساء في صفوف الجالية المغربية في بلجيكا في الفترة ١٩٦١ ـ ٢٠٠١

النوع	١٩٦١	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٩١	٢٠٠١
الرجال	٧٠,٠٧	٦٧,١١	٥٥,٥٤	٥٣,٥٢	٥٣,٨٢
النساء	٢٩,٩٣	٣٢,٨٩	٤٤,٤٦	٤٦,٤٨	٤٦,١٨

المصدر: عثمان البهالي، **الكفاءات العلمية المغربية بالخارج: بلجيكا كنموذج** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ٢٠١٠)، ص ١٥.

الشكل الرقم (٣)

تطور النسبة المئوية للرجال والنساء في صفوف الجالية المغربية في بلجيكا (١٩٦١ ـ ٢٠٠١)



ملاحظة: الشكل البياني من رسم الباحث استنادًا إلى الجدول الرقم (٥).

في الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥ بدأ الاقتصاد البلجيكي يعاني بعض المشكلات، وارتفع معدل البطالة، فأخذت الصحافة تشير

إلى المهاجرين بوصفهم سبب المشكلة. تعزز هذا المناخ بصعود اليمين المتطرف عقب انتخابات عام ١٩٨٨ البلدية، الأمر الذي دفع الحكومة عام ١٩٨٩ إلى تأليف هيئة ملكية للبحث وإعادة النظر في سياسة الهجرة، وركزت هذه الهيئة عملها على الجاليتين المغربية والتركية.

في فترة ما بعد عام ١٩٩٥، تزايد طلب الحصول على الجنسية البلجيكية لضمان البقاء والحصول على فرص العمل. وكان المغاربة هم الفئة المهاجرة التي ترغب أكثر في الحصول على الجنسية مقارنة بالجاليتين التركية والكونغولية، إذ ارتفع عدد الحاصلين على الجنسية سنويًا من نحو ٢٢٠٠ عام ١٩٩١، إلى نحو ٢٥,٠٠٠ عام ٢٠٠١، وأصبح المغاربة يمثلون ٢٧ في المئة من مجموع الأجانب الحاصلين على الجنسية البلجيكية، شجعهم على ذلك كون الحصول على الجنسية البلجيكية لا يفقدهم جنسيتهم المغربية[٤١].

أمّا الهجرة إلى إسبانيا بأعداد كبيرة، فقد كانت متأخرة مقارنة ببلدان غرب أوروبا الأخرى، حيث بدأت هذه الهجرة بالتزايد منذ بداية الثمانينيات. وقد مثّل المهاجرون المغاربة أكثر من ثلاثة أرباع جميع الأفارقة المهاجرين إلى هذا البلد، وكونوا أكبر مجموعة أجنبية في إسبانيا في الفترة ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٣[٤٢]. وأكدت إحصاءات

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٧.

(٤٢) علمًا أن عدد الأفارقة ارتفع في إسبانيا بسرعة، سواء المهاجرين بصفة شرعية أو غير شرعية، وهم الآن يمثلون أكثر قليلًا من ربع جميع الأجانب المقيمين بصفة قانونية. وزاد عدد حملة الإقامة من الأفارقة من ١٧٩,٠٠٠ إلى ٤٣٣,٠٠٠ خلال الفترة نفسها، انظر: Jørgen Carling, «Unauthorized Migration from Africa to Spain,» *International Migration*, vol. 45, no. 4 (October 2007), p. 8.

رسمية إسبانية تابعة لشؤون الهجرة، أن المغاربة يتصدرون الجوالي الأجنبية المقيمة بصفة قانونية في هذا البلد لغاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، إذ مثّلوا أكبر جالية أجنبية بما مجموعه ٧٦٧,٧٨٤ نسمة حائزين بطاقة الإقامة. وأشار المصدر نفسه إلى أن المهاجرين الرومانيين يحتلون المرتبة الثانية بعد المغاربة يليهم مهاجرو الإكوادور وكولومبيا وبريطانيا على التوالي[٤٣].

وقررت الحكومات الأوروبية عام ١٩٨٤ وقف الهجرة وتشجيع العمالة المهاجرة على العودة إلى بلدانها الأم في مقابل تعويض مالي، فعاد عدد من هؤلاء المهاجرين المغاربة، ومعظمهم في سن التقاعد أو لديهم أمراض مزمنة[٤٤]. وبالتالي، فإن استفادة المغرب من هؤلاء تكون محدودة في مجال خبرتهم التي يستطيعون توظيفها من الناحية الاقتصادية.

ظلت هجرة العمالة المغربية إلى البلدان العربية، ولا سيما تلك المنتجة للنفط، تمثّل نسبة قليلة مقارنة بالدول الأوروبية التي استقطبت العدد الأكبر منها، وهذه مفارقة يفترض أن تحظى بالبحث المعمق، وخصوصًا من جانب واضعي سياسات الهجرة في البلدان المستقبلة للعمالة الأجنبية غير العربية في الخليج العربي، كذلك يجب أن يُنظَّم استخدام العمالة ضمن اتفاقيات التعاون الاقتصادي العربي على مستوى الجامعة العربية أو أي إطار آخر أكثر فاعلية.

---

(٤٣) العلم (الرباط)، ١٦/٣/٢٠١٠.

(٤٤) أحمد البكاي، وضعية الطفل المغربي في المهجر: هولندا نموذجًا (الرباط: مطبعة إليت، ١٩٩٤)، ص ١٩.

الجدول الرقم (٦)
تقديرات المهاجرين المغاربة(*)
المقيمين بصفة قانونية ويعيشون خارج المغرب

البلدان الغربية	السنة	العدد	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	السنة	العدد
فرنسا	٢٠٠١	٨٤٠,٠٠٠	ليبيا	١٩٩٢	١٢٠,٠٠٠
هولندا	٢٠١٠	٣٤٥,٠٠٠	الجزائر	١٩٩٢	١٠٠,٠٠٠
بلجيكا	٢٠٠١	٢٠٣,٠٠٠	تونس	١٩٩٢	٢٤,٠٠٠
ألمانيا	١٩٩٩	٩٨,٠٠٠	السعودية	١٩٩٢	١٥,٠٠٠
إسبانيا	٢٠٠٩	٧٦٧,٧٨٤			
إيطاليا	٢٠٠٢	٢٥٨,٠٠٠			
المملكة المتحدة	٢٠٠١	٥٠,٠٠٠			
البلدان الاسكندينافية	٢٠٠١	١٠,٠٠٠			
الولايات المتحدة	٢٠٠٠	٨٥,٠٠٠			
كندا	٢٠٠٠	٧٠,٠٠٠			
مجموع البلدان الغربية	-	٢,١٢ مليون	مجموع البلدان العربية	-	٢٥٩,٠٠٠

(*) من المرجح أن تكون الأعداد الحقيقية للمغاربة في إسبانيا وإيطاليا أكثر من ذلك كثيرًا بسبب الهجرة الكبيرة غير الموثقة.

(*) يمكن أن تكون أعداد المغاربة المهاجرين إلى ليبيا والجزائر وتونس والسعودية قد انخفضت عقب حرب الخليج الثانية في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١.

المصادر: العلم (الرباط)، ١٦/٣/٢٠١٠؛ Haas, «Morocco's Migration Transition: Trends, Determinants and Future Scenarios,» p. 15, and <http://statline.cbs.nl>.

وإذا كانت هجرة العمالة المغربية قد تكونت في الماضي

من أناس غادروا الوطن لتوفير لقمة العيش كمستخدمين أو عبر إنشاء مشاريع تجارية متواضعة، إلّا أن حركة الهجرة تعدت هذا الإطار التقليدي لتشمل أيضًا عددًا من ذوي الكفاءات الذين أصبحوا يغادرون المغرب سواء لإكمال دراستهم أو هربًا من واقع البطالة بعدما تبخرت أحلامهم، وباتت البلاد تستنزف عبر مواكب الطلبة والباحثين وذوي الكفاءات المتجهة إلى الخارج. وازدادت وتيرة الهجرة الطلابية إلى درجة أن الاستطلاعات تشير إلى أن أكثر من ٧٥ في المئة من الطلبة المستجوبين يودون مغادرة المغرب طوعًا أو كرهًا، بينما ١٣ في المئة فقط هم الذين يحلمون بالبقاء في البلد والحصول على وظيفة. وتشير معطيات أخرى إلى أن المغرب يحتل المرتبة الثانية عربيًا في ما يخص هجرة الكفاءات(٤٥).

إجمالًا، واستنادًا إلى إحصاءات وزارة المالية المغربية، بلغ عدد المغتربين المغاربة نحو ثلاثة ملايين نسمة، وهو رقم يمثل قرابة ١٠ في المئة من سكان البلد(٤٦) على الرغم من أنه أقل من معطيات أخرى أشيرَ إليها أعلاه. واستنادًا إلى مصدر رسمي آخر عام ٢٠١١، ارتفع عدد أفراد الجالية المغربية في الخارج خلال السنوات العشر الأخيرة إلى ما يزيد على خمسة ملايين نسمة(٤٧).

---

(٤٥) البهالي، الكفاءات العلمية المغربية بالخارج: بلجيكا كنموذج، ص ٥.

(٤٦) عارف، «حركة الكفاءات العربية، الإقليمية والدولية،» ص ٤٩.

(٤٧) هذا ما صرح به الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالجالية المغربية المقيمة في الخارج، محمد عامر، الأحد في ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠١١، في برلين. نقلًا عن: موقع هسبريس الإلكتروني: <http://www.hespress.com>.

٣ ـ أسباب الهجرة

ارتبطت الهجرة من بلدان المغرب العربي بمرحلة الاستعمار وما تلاها؛ فبعد غزو هذه المنطقة واستعمارها قدمت أعداد كبيرة من الأوروبيين لغرض الإقامة، فاغتصبت الثروات المعدنية والزراعية، ودفعت الفلاحين إلى الأراضي الجافة والمجدبة، وسيطرت على أكثر الأراضي خصوبة، وكانت هذه الممارسات سببًا في هجرة أبناء المغرب العربي إلى الخارج، ولا سيما إلى أوروبا. ومثّلت فرنسا أكبر قطب جذب لتيارات هذه الهجرة نتيجة الروابط الاستعمارية التي كانت قائمة بينها وبين بلدان المغرب العربي[٤٨]، واستمر تأثيرها حتى بعد الاستقلال، وخصوصًا في الجانبين الاقتصادي والثقافي، الأمر الذي يؤكد ما ورد في الخلفية النظرية.

لإيضاح ذلك، نعرض بعض الأمثلة الصارخة من المغرب، منها حالة منطقة سوق أربعاء الغرب التي تقع في قلب منطقة تضم أخصب الأراضي الزراعية، وتستفيد من مناخ ممطر، فقد جرى الاستيلاء على جزء كبير من هذه الأراضي الخصبة من جانب المستوطنين والشركات الزراعية الأجنبية منذ سنوات الاحتلال الأولى، وأدت السياسة الزراعية المعتمدة على المكننة والتنظيم الرأسمالي ونظام التأجير إلى تحطيم البنى الزراعية ما قبل الرأسمالية في المنطقة وتهميش الفلاحين وبروز ظواهر التفكك التي انعكست من خلال هجرة ريفية كثيفة وسريعة الوتيرة نحو المراكز الحضرية القريبة (القنيطرة

(٤٨) فياض، أفريقيا: دراسة في حركات الهجرة السكانية، ص ١٠٢.

والدار البيضاء). كذلك شجعت الحماية الاستعمارية على بروز فئة جديدة من الملاكين المغاربة المتواطئين مع السلطة الاستعمارية، من بينهم عناصر كانت تنتمي إلى الجهاز الحكومي التقليدي، كبعض القادة والأعيان الذين احتفظوا بملكيتهم القديمة، وأضافوا إليها ما تبقى من الأراضي الجماعية التي استحوذ عليها المستوطنون.

وأخذت سياسة الاستيلاء على الأراضي من جانب المستوطنين والشركات الكبرى تعطي مفعولها الاجتماعي السلبي، فتحول الفلاح إلى عامل زراعي، وأصبح القطاع الزراعي التقليدي مهددًا وغير قادر على منافسة الإنتاج العصري.

أمّا الأغلبية الساحقة من المستوطنين، فكانت ترفض كل سياسة يستفيد منها الفلاح التقليدي، وتقوم بكل ما في وسعها لإحكام الخناق على الفلاح المغربي وإقصائه عن الأراضي التي ورثها عن أجداده[٤٩]. علمًا أن عدد الفرنسيين ازداد في المغرب أكثر من سبعة أضعاف خلال واحد وثلاثين عامًا.

الجدول الرقم (٧)

تطور عدد الفرنسيين في المغرب في الفترة ١٩٢١ ـ ١٩٥٢

١٩٢١	١٩٢٦	١٩٣١	١٩٣٦	١٩٤٧	١٩٥٢
٥١,٥٥٠	٧٤,٥٥٨	١٢٨,١٧٧	١٥٢,٠٨٤	٢٦٦,١٣٣	٣٦٠,٠٠٠

المصدر: البارودي، **المغرب: الإمبريالية والهجرة**، ص ٤٣.

(٤٩) محمد الدهان، «جاك بيرك والمغرب،» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**، العدد ٧ (٢٠٠٩)، ص ٥٩ ـ ٦١.

يدلّ انتشار الفقر في هذه المنطقة على قسوة الظروف التي كان يعيشها السكان خلال هذه الفترة من الوجود الاستعماري، فهذه الظواهر كانت نتيجة حتمية للتغير العنيف والمفاجئ الذي أدى إلى تحطيم البنى التقليدية، من دون إدماج الفئات الاجتماعية التي تكوّن قاعدة الهرم الاجتماعي في النظام الجديد[٥٠]، والتي، نتيجة ذلك، مثلت مصدرًا للهجرة إلى المدن والخارج.

علاوة على الغزو العسكري، كان تدمير القاعدة الاقتصادية للفلاحين الذين مثلوا ٩٥ في المئة من مجموع السكان في ذلك الوقت، في نظر ليوتي ـ الحاكم الفرنسي ـ وخلفائه، إحدى أنجع الوسائل الهادفة إلى القضاء على التكوينات الاجتماعية القائمة وجر الفلاحين إلى العمل الأجير. وكما حصل في الجزائر بعد احتلالها عام ١٨٣٠، فقد سنت وطبقت أعداد كبيرة من النصوص القانونية، كان هدفها الوحيد تنظيم نهب أراضي الفلاحين. وأقام المستعمرون على الأراضي الخصبة على طول محاور الطرق، وفي السهول المروية. وهكذا، وفي سهل سوس وحده، وُضعت ٤٥ ألف هكتار من الأراضي تحت تصرف الاستيطان. لذا، ليس مصادفة أن تمثّل منطقة سوس، حتى السنوات الأخيرة، القاعدة الأساسية لحركات الهجرة الداخلية والخارجية[٥١].

وفي منطقة دكالة في المغرب استطاع الاستعمار الفلاحي أن ينتزع نحو ثلث المساحة الزراعية التي كان يستغلها السكان،

---

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٥٩ ـ ٦١.

(٥١) البارودي، **المغرب الإمبريالية والهجرة**، ص ٤٥ ـ ٤٦.

وهي نسبة مهمة جدًا مقارنة بالمناطق التي تُعد عادة مناطق تركز الاستعمار الفلاحي في المغرب، والتي تعد كثافتها السكانية في ذلك الوقت قليلة جدًا مقارنة بدكالة، وهي حالة سهل الغرب مثلًا. وسيكون لهذا الوضع أثر كبير في الموارد وفي استفحال الأزمة، الأمر الذي أطلق العنان لهجرة كثيفة في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، وجعل من دكالة منطقة طاردة للسكان، وهي سمة ما زالت تميزها حتى الآن؛ ويلاحظ ذلك من خلال مقارنة معدل نمو السكان في ريف دكالة بمتوسط نمو مجموع السكان المغاربة[٥٢].

إضافةً إلى تلك العوامل، التي أدت دورًا حاسمًا في انطلاق الهجرة الداخلية والخارجية، توجد أسباب أخرى، منها الظروف المناخية، إذ تتميز كمية سقوط الأمطار والثلوج في المرتفعات بتذبذبها من عام إلى آخر. فقد شهد المغرب أعوامًا جافة خلال العقود الماضية، وخصوصًا خلال الثمانينيات والتسعينيات، وإذا كانت أعوام ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥و١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ و ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ و١٩٨٠ ـ ١٩٨١ و١٩٩١ ـ ١٩٩٢ من أجف الأعوام التي عرفها البلد، فإن تأثير جفاف العقود الأخيرة كان له دور كبير في تغيير الخريطة الديمغرافية[٥٣] نتيجة المشكلات الاقتصادية الكبيرة الناتجة منه، فمن الثابت أنه عندما تزداد الأمطار تقل الهجرة

---

(٥٢) عبد اللطيف جمال وإسماعيل خياطي، «التزايد الديمغرافي والتحول الزراعي بإقليم دكالة،» **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، العدد ٤ (١٩٩٢)، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(٥٣) محمد رفيق وعبد الغني كرطيط، «الجفاف في المناطق المجاورة لفاس: الانعكاسات وتدهور المنظومة البيئية بهوامش المدار الحضري والأخطار الناجمة عنها،» **مجلة البحث العلمي**، العدد ٥٢ (حزيران/ يونيو ٢٠١٠)، ص ٤٥.

والعكس صحيح. وقد أدت الهجرة الداخلية الدور الأكبر في هذا التغيير، وساهمت في النهاية في تغذية الهجرة الخارجية.

تقع جذور الهجرة السكانية من الجزائر إلى فرنسا ضمن التفاعل المعقد بين عاملي الطرد والجذب، فـ **الأول** يشمل العمليات التي أوجدت العوز والمجاعة في ريف الجزائر المستعمرة، و**الثاني** يتمثل بالطلب المتزايد على القوى العاملة غير الماهرة لاستخدامها في الاقتصاد الفرنسي. كان لاستعمار الجزائر في الفترة ١٨٣٠ ـ ١٩٠٠ تأثير مدمر ضخم في الاقتصاد وفي بنية المجتمع التقليدية من خلال الاستيلاء الضخم على الأراضي الزراعية، وترحيل القبائل من أماكنها، وتحطيم الصناعة الحرفية، وفرض الضرائب الثقيلة، والتجنيد القسري للعمل، وإفقار الفلاحين الذين كانوا عرضة للمرض والمجاعة على نحو دائم. وبهذه الطريقة أوجد النظام الاستعماري احتياطيًا كبيرًا من البطالة والعمالة الزراعية البائسة الفقيرة التي كانت جاهزة للاستخدام بعد عام ١٩٠٠ حين واجه الاقتصاد الفرنسي نقصًا فيها[٥٤]. هذا التحليل يتفق مع ما ورد في الخلفية النظرية عن دور الاستعمار في انطلاق الهجرة.

واجهت فرنسا في الفترة ١٩٠٠ ـ ١٩٣٩ نقصًا غير مسبوق في العمالة ناتجًا من انخفاض معدل المواليد بقوة، مترافقًا مع الخسائر البشرية الكبيرة في الحرب العالمية الثانية، إذ كان سيعاق نمو الاقتصاد الفرنسي بشدة من دون استخدام العمالة الأجنبية،

(٥٤) Neil MacMaster, *Colonial Migrants and Racism: Algerians in France, 1900-1962* (New York: Macmillan Press, 1997), pp. 1-12.

فكانت استجابة الحكومة والقطاع الصناعي الخاص عبر تطوير أول نظام في أوروبا الحديثة لاستخدام العمالة الأجنبية على نطاق واسع؛ ففي عام ١٩٣٠ استضافت فرنسا أعلى نسبة من الأجانب في أوروبا كلها، وقد مثل هؤلاء وفق إحصاء عام ١٩٣١ نحو ٧ في المئة من مجموع السكان، منهم ١٠٢,٠٠٠ ينحدرون من شمال إفريقيا. وكان عدد المهاجرين الجزائريين بينهم قد ارتفع من ١٣,٠٠٠ عشية الحرب العالمية الأولى إلى ١٣٠,٠٠٠ عام ١٩٣٠، وإلى ٢٥٠,٠٠٠ عام ١٩٥٠، وإلى ٣٥٠,٠٠٠ عام ١٩٦٢، كانوا يعملون بأجور منخفضة وبمشقة وجور في الأعمال العضلية، وغالبًا في الأعمال الخطرة، مثل المناجم، والأعمال الكيميائية، والمصافي، والموانئ، وسبك المعادن، ودباغة الجلود، وهي أعمال يرفضها الفرنسيون. ومثّل هؤلاء حينها نسبة قليلة من مجموع السكان المهاجرين في فرنسا (٣,٥ في المئة)، لكن عددهم ارتفع في ما بعد ليصل إلى ٨٠٠,٠٠٠ شخص عام ١٩٧٣ ممثلين أكبر جالية مهاجرة في فرنسا. وقد تركزوا في المناطق الحضرية/الصناعية، مثل باريس ومرسيليا وليون ولورين وأماكن أخرى[٥٥].

هناك سبب آخر تمثل بأن فرنسا، في أثناء الحرب، كانت بحاجة كبيرة إلى المهاجرين، إذ خدم كثيرون منهم في الجيش الفرنسي ودافعوا عن فرنسا في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وبعد انتهاء الحرب، تحول هؤلاء المهاجرون إلى العمل في المصانع والمزارع والأعمال الأخرى ليساهموا في إعادة بناء الاقتصاد الفرنسي الذي أنهكته الحرب[٥٦].

---

(٥٥) المصدر نفسه.

(٥٦) فياض، إفريقيا دراسة في حركات الهجرة السكانية، ص ١٠٢.

ومن أسباب الهجرة الأخرى انخفاض الأجور، إذ لا يتعدى مثلًا دخل ٦٠ في المئة من مجموع أرباب الأسر في سيدي أفني وهي من مناطق الهجرة المغادرة في المغرب، ٢٠٠٠ درهم في الشهر، وهناك نسبة صغيرة جدًا تعادل ٥ في المئة يفوق دخلها ٧٠٠٠ درهم في الشهر، في حين تحصل ١٥ في المئة من الأسر على ميزانية شهرية ناقصة تتطلب الدعم العائلي الخارجي.

أكد التحليل الدقيق لخصوصيات الهجرة لدى عيّنة مؤلفة من ١٠٠ شخص من الجالية المغربية في الخارج، عام ٢٠٠٠، ممن سبق لهم أن سكنوا في سيدي أفني قبل هجرتهم، أن سبب الهجرة لا يتمثل بالاستقلال وفتور النشاط البحري اللذين سبّبا أزمة اقتصادية وديمغرافية، ذلك أن الهجرة الدولية من أيت باعمران (من مناطق سيدي أفني) هي هجرة إرادية شملت سكان القرى بصورة خاصة، والعامل الأول المصرح به كدافع أساسي للهجرة هو العامل الاجتماعي (٦٧ في المئة من العينة)، أمّا الأسباب الاقتصادية فتمثل العامل الأخير المصرح به بعد الأسباب الاجتماعية والجفاف[٥٧].

إذًا، هناك عدد من الأسباب التي تقف وراء هجرة العمالة من المغرب العربي إلى أوروبا. فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي قادت إلى الفقر والحرمان والاضطهاد تدفع بالمواطن إلى الهجرة خارج بلده بحثًا عن العمل؛ ففي حالة المهاجرين الجزائريين، نجد أن نحو ٧٠ في المئة منهم هاجروا بحثًا عن العمل، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٧٩ في المئة

---

(٥٧) محمد بنعتو، «سيدي أفني: إشكالية الموارد البشرية والهجرة السرية،» مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٤ (٢٠٠٧)، ص ٢٦.

بالنسبة إلى المهاجرين الذين تراوح أعمارهم بين ٣٥ و ٤٤ عامًا[٥٨]. والملاحظ أنه بعد استقلال هذه البلدان ازدادت تيارات الهجرة منها وامتدت إلى بلدان أخرى غير فرنسا، مثل بلجيكا وألمانيا وهولندا وإسبانيا وإيطاليا وغيرها. وقد ساعد على هذه الزيادة ضعف النمو الاقتصادي وانعدام التوازن بين عملية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الضعيفة في الأساس والنمو السكاني المرتفع، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وخصوصًا في أوساط جيل الشباب المتطلع أكثر إلى الهجرة.

من ناحية أخرى، ونتيجة انخفاض معدلات النمو السكاني في أوروبا، إضافة إلى دخول اقتصادات البلدان الأوروبية الغربية مرحلة الازدهار الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، وخصوصًا في الستينيات، ثم عزوف الأوروبيين عن العمل في مهن ذات مرتبة اجتماعية منخفضة وهجرتهم إلى بلدان أوروبية أخرى تتمتع بمستويات أجور مرتفعة، مثل الهجرة من ألمانيا إلى سويسرا، أو من الدنمارك إلى السويد، فضلًا عن أسباب أخرى، كل ذلك جعل من العمالة المهاجرة من الخارج ضرورة بنيوية بالنسبة إلى اقتصادات أوروبا الغربية[٥٩].

إذًا، لا يمكن تعليل ظاهرة الهجرة بمجموعة محددة من الأسباب، إذ بعد انطلاق الهجرة وفي مجراها يمكن أن تتولد أسباب أخرى دافعة إلى الهجرة لم تكن هي السبب في انطلاقتها الأولى.

---

(٥٨) فياض، المصدر نفسه، ص ١١٢.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١١٢.

٤ ـ تطور هجرة العمالة المغربية إلى هولندا

تمثّل الهجرة إلى هولندا[٦٠] جزءًا من التيار العام لهجرة العمالة المغربية إلى أوروبا، الذي سبق أن درسنا تطوره وأسبابه، ولو أن تاريخها حديث نسبيًا مقارنة بفرنسا. ويلاحظ أن الجيل الأول من المغاربة الذين هاجروا إلى هولندا في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي وما أعقب هذه الهجرة من جمع شمل أسرهم أو تكوين أسر جديدة بالزواج في هولندا، استمر الجزء الأكبر منه في الإقامة في هولندا؛ وهذا ينطبق في تقديرنا

(٦٠) ظلت هولندا في الحقيقة بلدًا للهجرة الداخلة، وبدأت تستقطب المهاجرين الأجانب منذ عام ١٩٦٠، إذ تفوق عددهم على عدد المهاجرين المحليين. يعود ذلك إلى النمو الاقتصادي الذي شهدته هولندا وبلدان أوروبا الغربية على السواء في العقد المذكور، وبسبب نقص العمالة كذلك، الذي نتج من الخسائر البشرية الضخمة خلال الحرب العالمية الثانية. وقد استوطن هولندا منذ العام المذكور نحو ٤,٢ مليون مهاجر، ربعهم من الهولنديين العائدين إلى بلدهم. وبلغ مجموع الهجرة الخارجة ٣,٢ مليون، نصفهم ممن ولدوا في هولندا. إذًا، بلغ الفرق بين تياري الهجرة مليون مهاجر. لكن هذا الاتجاه تغير منذ عام ٢٠٠٣ بسبب الارتفاع السريع للهجرة الخارجة وانخفاض الهجرة الداخلة، فمنذ عام ٢٠٠٢ تراجعت الأخيرة بتأثير تراجع النمو الاقتصادي والتشدد في خطة قبول طالبي اللجوء والشروط المتشددة لجمع شمل العائلة والزواج من خارج هولندا، إضافة إلى الإجراءات المتعلقة بخفض عدد المهاجرين غير الشرعيين. أمّا ارتفاع الهجرة الخارجة فيعود، إضافة إلى تراجع النمو الاقتصادي، إلى عوامل أخرى، مثل توقع تحسن ظروف العيش في بلاد الهجرة الجديدة. وقد نمت الهجرة الخارجة خصوصًا وسط السكان غير الأصليين (الأجانب) من المنحدرين من البلدان غير الغربية لكل من الجيلين الأول والثاني. وكان صافي الهجرة سالبًا، إذ بلغ ٢٧ ألف مهاجر سنة ٢٠٠٥. لكن السؤال الذي يطرح هو التالي: هل سيكون هذا التغيير وقتيًا أم دائمًا؟ تشير معظم التوقعات السكانية لمكتب الإحصاء المركزي الهولندي إلى أن ارتفاع أعداد المهاجرين من هولندا سيستمر لعدة سنوات أخرى، لكن سيتبعها مرة أخرى تصاعد تيار الهجرة الداخلة إلى البلد. وأحد أسباب هذا التوقع هو تحسن النمو الاقتصادي الذي سيعمل في اتجاه جذب المهاجرين، وخصوصًا هجرة العمالة، وخفض الهجرة الخارجة.

على المغاربة في البلدان الأوروبية الأخرى. وقد كان هذا الجيل كله تقريبًا من الشبان الذكور، وكانت هجرته عفوية جزئيًا أو كانت بواسطة طرق أخرى.

وعملت العمالة ذات التأهيل المنخفض غالبًا في الصناعة، وكانت الحكومة الهولندية عقدت اتفاقًا مع المغرب لتنظيم جلب العمالة المغربية رسميًا في ١٤ أيار/ مايو ١٩٦٩، لكن هذا الجلب لم يستمر بسبب أزمة النفط عام ١٩٧٣ وما رافقها من انكماش اقتصادي. ومنذ النصف الثاني من الثمانينيات تباطأت عملية جمع شمل الأسر، لكنها أعطت مكانها بالتأكيد لهجرة تكوين الأسر الجديدة عن طريق الزواج من المغرب. وانعكست عملية جمع شمل الأسر على ارتفاع نسبة النساء المغربيات في الهجرة الوافدة منذ نهاية الستينيات، لكن هذه النسبة ما لبثت أن انخفضت بقوة عام ١٩٧٥ بسبب تطبيق تنظيم جمع الشمل لمرة واحدة في هذا العام، ثم استقرت بعد ذلك التاريخ[٦١].

يتضح من الجدول الرقم (٨) والشكل الرقم (٤) التطور السريع في عدد أفراد الجالية المغربية في هولندا منذ عام ١٩٧١. وقد أدى تباطؤ هجرة العمالة من المغرب ومن ثم توقفها تقريبًا، إلى ارتفاع نسبة الجيل الثاني - بحسب تحديد مكتب الإحصاء المركزي الهولندي يشمل الجيل الثاني أبناء المهاجرين الذين ولدوا في هولندا - مقارنة بالجيل الأول. وحدث هذا أول مرة عام

(٦١) Tineke Fokkema, Carel Harmsen and Han Nicolaas, «Herkomst en vestiging van de eerste generatie Marokkanen in Nederland,» *Bevolkingstrends: Statistisch kwartaalblad over de demografie van Nederland*, jaargang 57 (3e kwartaal 2009), p. 52.

٢٠٠٨، إذ مثّلت ٥٠,١ في المئة من مجموع المغاربة وارتفعت إلى ٥٠,٨ في المئة عام ٢٠١٠ ومن المتوقع أن تصل إلى ٦١ في المئة عام ٢٠٥٠. وهذا يعني أن نمو المغاربة في هولندا بات يعتمد أساسًا على الزيادة الطبيعية وعلى جمع شمل الأسر أو الزواج من المغرب بعدما كان يعتمد أساسًا على المهاجرين الجدد.

الجدول الرقم (٨)

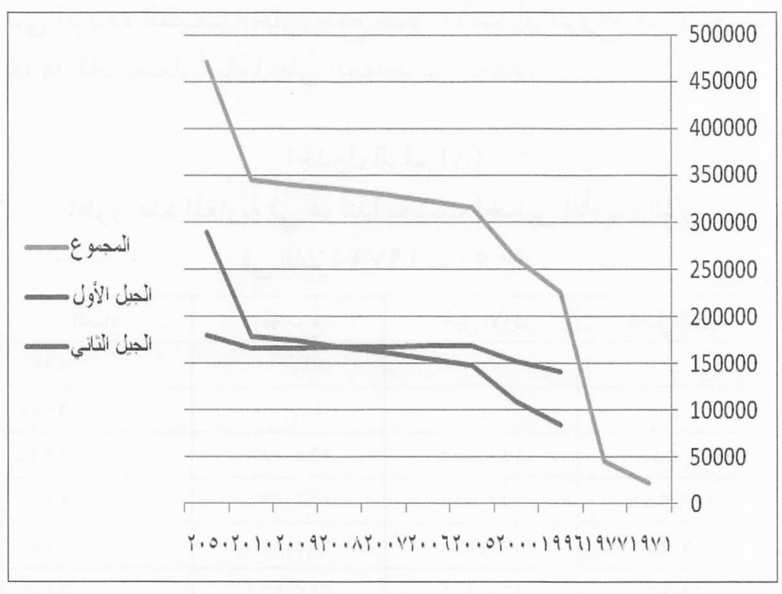
تطور عدد المغاربة في هولندا بحسب الجيلين الأول والثاني في الفترة ١٩٧١ ـ ٢٠٥٠

العام	المجموع	الجيل الأول	الجيل الثاني
١٩٧١	٢٢,٠٠٠	-	-
١٩٧٧	٤٥,٠٠٠	-	-
١٩٩٦	٢٢٥,٠٨٨	١٤٠,٥٧٢	٨٤,٥١٦
٢٠٠٠	٢٦٢,٢٢١	١٥٢,٥٤٠	١٠٩,٦٨١
٢٠٠٥	٣١٥,٨٢١	١٦٨,٤٠٠	١٤٧,٤٢١
٢٠٠٦	٣٢٣,٢٣٩	١٦٨,٥٠٤	١٥٤,٧٣٥
٢٠٠٧	٣٢٩,٤٩٣	١٦٧,٨٩٣	١٦١,٦٠٠
٢٠٠٨	٣٣٥,١٢٧	١٦٧,٠٦٣	١٦٨,٠٦٤
٢٠٠٩	٣٤٠,٠٠٠	١٦٦,٠٠٠	١٧٤,٠٠٠
٢٠١٠	٣٤٥,٤١٨	١٦٦,٠٠٠	١٧٩,٠٠٠
٢٠٥٠	٤٧٠,٥٦١	١٨٠,٠٠٠	٢٩٠,٠٠٠

المصادر: Joop Garssen and Coen van Duin, «Allochtonenprognose 2008-2050: naar 5 miljoen allochtonen,» *Bevolkingstrends: Statistisch kwartaalblad over de demografie van Nederland*, jaargang 57 (2e kwartaal 2009), p. 21, and <http://www.statline.cbs.nl>.

في ما يتعلق بعام ١٩٧١، انظر: هاشم نعمة فياض، «تعليم اللغة العربية في هولندا،» **الشرق الأوسط**، ١٢/ ٥/ ٢٠٠١. وفي ما يتعلق بعام ١٩٧٧، انظر: فياض، **أفريقيا: دراسة في حركات الهجرة السكانية**، ص ١٠٦.

الشكل الرقم (٤)
تطور عدد المغاربة في هولندا بحسب الجيلين الأول والثاني (١٩٧١ ـ ٢٠٥٠)



ملاحظة: الشكل البياني من رسم الباحث استنادًا إلى الجدول الرقم (٨).

في الاتجاه الآخر، هناك هجرة مغربية خارجة من هولندا، ويلاحظ أن البلدان المفضلة لهذه الهجرة عام ٢٠٠٧ هي بلجيكا والمملكة المتحدة وتركيا. وتستقطب بلجيكا، بصورة خاصة، الجيل الثاني من المغاربة والأتراك المقيمين في هولندا. ويمكن أن تكون لهذا التوجه علاقة بالقوانين المتشددة لجمع شمل الأسرة أو الزواج من خارج هولندا وانخفاض أسعار المنازل فيها. في المقابل، زادت هجرة المغاربة والأتراك من بلجيكا في اتجاه هولندا منذ عام ٢٠٠٤، لكنها هجرة قليلة مقارنة بالهجرة

الحاصلة في الاتجاه المعاكس، إذ لم تتجاوز عام ٢٠٠٧ ثلث المهاجرين المغادرين من هولندا إلى بلجيكا(٦٢). وتعكس حركة الهجرة هذه ما يواجهه المغاربة من صعوبات في سبيل الاستقرار في هولندا؛ أمّا نسبة العودة إلى المغرب فهي قليلة بدورها، وهي تشمل كبار السن بوجه خاص بعد حصولهم على التقاعد، بينما يبقى أبناؤهم، عادة، في هولندا؛ ففي الفترة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٤ بلغت نسبة المغاربة الذين عادوا إلى وطنهم ١٧ في المئة والأتراك ١٩ في المئة والعراقيين ١٥ في المئة والأفغان ١١ في المئة من المجموع الكلي لكل جالية، في حين ارتفعت نسبة العودة إلى الوطن وسط اليابانيين إلى ٩٢ في المئة والأميركيين إلى ٧٨ في المئة والبريطانيين إلى ٧١ في المئة(٦٣). ولا يحتاج ارتفاع نسبة العودة وسط مواطني البلدان المتقدمة إلى كثير من التفسير، إذ إن هذه البلدان جاذبة للعمالة المهاجرة بدورها.

٥ ـ مصادر هجرة العمالة في المغرب

تنحدر أغلبية مهاجري الجيل الأول الذي هاجر إلى هولندا من منطقة الريف في شمال المغرب، وهي مناطق فقيرة وذات بنية اجتماعية ـ اقتصادية غير متطورة؛ إذ تأتي ثلاثة أقاليم في القمة لتمثّل أصول المهاجرين، وهي: الناظور، والحسيمة، وتطوان. كما أن أكثر من نصف المهاجرين الذين أقاموا في هولندا هم من الجيل الأول الذي ولد في هذه الأقاليم،

---

(٦٢) Centraal Bureau voor de Statistiek (CBS), *Jaarrapport Integratie, 2008* (Heerlen: CBS, 2008), p. 39.

(٦٣) انظر الموقع: <http://www.cbs.nl>.

وينحدر قسم كبير أيضًا من إقليم تازة، ومن المناطق ما بين جبال الريف والأطلس المتوسط، ومن أقاليم ومدن كبيرة مثل: ورزازات، وطنجة، والدار البيضاء، ومكناس، وفاس، ومراكش، والرباط. ويساهم تيار الهجرة من الأقاليم الجنوبية، تليها الصحراء، بأقل نسبة، إذ ولد أقل من ٠,٢ في المئة من المغاربة من الجيل الأول الذي يقطن في هولندا هناك(٦٤). وينحدر عدد من المهاجرين من منطقة سوس الجنوبية ومن المنطقة الجنوبية الشرقية لزاكورة(٦٥). وعلى الرغم من اتساع التوزيع الجغرافي لمصادر الهجرة، تبقى أقاليم محددة هي التي تمثّل المصادر الأساسية لهجرة العمالة.

ونظرًا إلى أن معظم منطقة الريف كانت تحت الحماية الإسبانية، فإن تيار الهجرة من هذه المنطقة أظهر اتجاهًا واضحًا جدًا ومختلفًا عن ذلك المنطلق من المغرب الذي كان تحت الحماية الفرنسية. وبما أن معظم سكان الريف لا يتكلمون اللغة الفرنسية ولديهم معرفة قليلة بفرنسا، تركز توجه الهجرة من الريف نسبيًا نحو هولندا وبلجيكا وألمانيا والسويد، ومنذ الثمانينيات نحو إسبانيا. وهذا يبين كيف أن الاستعمار كان له تأثير رئيسي في تأسيس اتجاهات الهجرة(٦٦) واستمرارها، كما أشرنا في المفاهيم النظرية.

(٦٤) Fokkema, Harmsen and Nicolaas, «Herkomst en vestiging van de eerste generatie Marokkanen in Nederland,» pp. 52-53.

(٦٥) فياض، «تعليم اللغة العربية في هولندا».

(٦٦) Haas, «Morocco's Migration Transition: Trends, Determinants and Future Scenarios,» p. 19.

والمغاربة، مثل الأتراك، لا يتناسب تمثيل عددهم النسبي في مناطقهم الأصلية في المغرب مع عددهم في هولندا، إذ يظهر توزيع المغاربة في هولندا أن النسبة الكبرى منهم تنحدر من الأقاليم الشمالية الشرقية بنسبة ٣٦ في المئة، وتارة بنسبة ١٩ في المئة، كما تنحدر نسبة كبيرة من منطقة الشاوية. ولم تحدث تباينات كبيرة في مجرى تيار الهجرة المنتقلة إلى هولندا من الإقليم الأكبر، إذ بقي، في كل الحالات، كما كان منذ أواسط السبعينيات، وباستثناء الارتفاع الذي حدث بين سنتي ١٩٨٠ و١٩٩٠، فإن تيار الهجرة ظل مستقرًا إلى حد ما. أمّا الهجرة من الشاوية، فقد عرفت انحرافًا عن المعدل من خلال ارتفاع معدلها عام ١٩٨٠[٦٧]، وهو أمر يمكن أن يعود إلى الجفاف القاسي الذي عرفه المغرب في ذلك العام، والذي أثر مباشرة في الإنتاج الزراعي في هذه المنطقة المهمة من الناحية الزراعية.

يبين التوزيع التالي انحدار الجيل الأول من المغاربة في هولندا، بحسب مناطقهم الأصلية في المغرب عام ٢٠٠٥ من النسبة العليا إلى الأقل[٦٨]:

١ ـ الشرق

٢ ـ تازه ـ الحسيمة ـ تاونات

٣ ـ الشاوية ـ أورديغا

٤ ـ طنجة ـ تطوان

---

(٦٧) CBS, *Jaarrapport Integratie, 2008*, p. 260.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٢٦١.

٥ ـ دكالة ـ عبدة

٦ ـ الدار البيضاء الكبيرة

٧ ـ سوس ـ ماسة ـ درعه

٨ ـ مكناس ـ تافيلالت

٩ ـ مراكش ـ تانسيفت ـ الحوز

١٠ ـ فاس ـ بولمان

١١ ـ الغرب ـ شاردة ـ بني حسن

١٢ ـ الرباط ـ سلا ـ زمور ـ زعير

١٣ ـ تادلة ـ أزيلال

١٤ ـ كليميم ـ سماره

١٥ ـ العيون ـ بوجدور ـ الساقية الحمراء

١٦ ـ وادي الذهب ـ زاغورة

انعكس توزيع مصادر الهجرة المشار إليها مباشرة على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي بقيت غالبًا مستمرة بين هذه المناطق والمهاجرين في هولندا، والتي ساهمت بدورها في استمرار تدفق الهجرة في الاتجاه نفسه تقريبًا بالنسبة إلى الجيل الأول.

٦ ـ التوزيع الجغرافي للمهاجرين في هولندا

تقطن أغلبية المغاربة في المدن الأربع الكبرى، إضافةً إلى مدينة الميرا؛ وكان المغاربة في هولندا موزعين عام ٢٠٠٨ على

النحو التالي: ٩ في المئة في أمستردام، ونحو ٩ في المئة في أوترخت، وأكثر من ٦ في المئة في روتردام، وأكثر من ٥ في المئة في دنهاخ (لاهاي)، وأكثر من ٣ في المئة في الميرا.

وفي عام ٢٠١٠، كان نحو نصف المغاربة والسوريناميين يقطنون في المدن الأربع الكبرى. وتوجد تباينات في التوزيع الجغرافي بين هذه الجوالي، إذ نرى نسبة الأتراك والأنتيليين القاطنين في هذه المدن تنخفض إلى الثلث، في حين يتوزع بقية المغاربة على البلديات الأخرى. وينطبق هذا النمط من التوزيع الجغرافي، بصورة عامة، على الجوالي غير الغربية، إذ تقطن النسبة العليا في المدن الأربع الكبرى مع ملاحظة تركز السوريناميين في مدينة الميرا[٦٩]، حيث أربعة من عشرة من الأشخاص من هذه الجوالي يقطنون في هذه المدن. ويفسر هذا التوزيع كون المغاربة عمالة مهاجرة في الأساس، مثل الأتراك، لذا، فإن فرص العمل تستقطبها، وهي توجد أكثر في المدن الأربع المشار إليها. وهذا النمط من التوزيع لا ينطبق على الجوالي التي جاءت في الأساس بصفتها هجرة اضطرارية مثل اللاجئين العراقيين[٧٠] الذين جاؤوا في التسعينيات، ونراهم

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٤٨ ـ ٤٩، و *Bevolkingstrends: Statistisch kwartaalblad over de demografie van Nederland*, jaargang 58 (4e kwartaal 2010), p. 32.

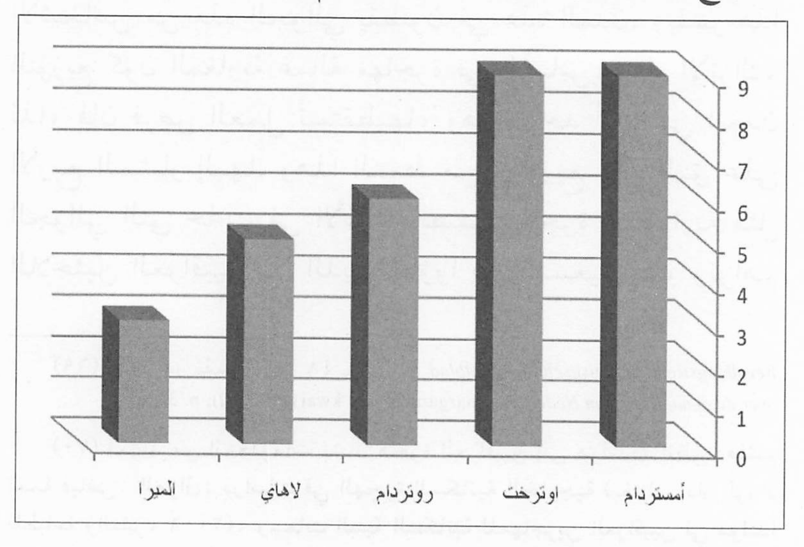
(٧٠) لمزيد من المعلومات بشأن هجرة العراقيين إلى هولندا، انظر: هاشم نعمة فياض: **العراق: دراسات في الهجرة السكانية الخارجية** (بغداد: دار الرواد للطباعة والنشر، ٢٠٠٦)، **وسمات البنية السكانية للمهاجرين العراقيين في هولندا** (بغداد: دار الرواد للطباعة والنشر، ٢٠٠٦)، ص ٣٠ ـ ٤٥، كذلك ما صدر عن مكتب الإحصاء المركزي الهولندي.

يتركزون أكثر في البلديات الصغيرة نتيجة تحكم عاملي إقامة سكنى الأقارب والمعارف، وتوزيع السلطات الهولندية، في التوزيع الجغرافي، أكثر من عامل فرص العمل.

لكن مع طول فترة الإقامة، وخصوصًا بالنسبة إلى الجيل الثاني الذي يستطيع الحصول على العمل أكثر من الجيل الأول، تبدأ فرص العمل تمارس دورها في التأثير في التوزيع الجغرافي للسكان، لذلك نلاحظ حدوث انتقال بالنسبة إلى العراقيين من سكنى البلديات الصغيرة إلى المتوسطة، أمّا أعدادهم في المدن الكبيرة فلا تزال قليلة مقارنة بمجموعهم.

الشكل الرقم (٥)

توزُّع المغاربة على خمس مدن رئيسية لعام ٢٠٠٨ (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: الشكل البياني من رسم الباحث استنادًا إلى: Centraal Bureau voor de Statistiek (CBS), *Jaarrapport Integratie, 2008* (Heerlen: CBS, 2008), pp. 48-49.

٧ ـ البنية العمرية والجنسية

تظهر البنية العمرية للمغاربة أن نسبة الأطفال تحت عمر ١٩ عامًا[٧١] هي أعلى بصورة لافتة للنظر مقارنة بنسبة الهولنديين الأصليين[٧٢]، كذلك هي أعلى مقارنة بنسبة الأتراك والعراقيين، لذا تكون نسبة الأشخاص في سوق العمل أقل مقارنة بالمجموعات الأخرى. ويكون العمر الوسيط للمغاربة أقل أيضًا مقارنة بالعمر الوسيط للهولنديين الأصليين، أي أنهم أقل شيخوخة، وهذا واضح من نسبة الفئة العمرية ٦٥ أو أكثر التي تراوح بين ٣ و ٤ في المئة وسط المغاربة في حين تبلغ ١٦ في المئة وسط الهولنديين الأصليين. وهذا النمط من البنية العمرية ينطبق على جميع السكان غير الأصليين من خارج البلدان الغربية والمقيمين في هولندا، لكن بنسب متفاوتة. ينطبق هذا أيضًا على الجوالي التي مضى على إقامتها وقت طويل مثل الأتراك والسوريناميين، وعلى العراقيين حديثي الهجرة. وهناك فرق في العمر الوسيط بين الجيلين الأول والثاني، فبالنسبة إلى المغاربة يكون ٤١ عامًا و١٢,٨ عام على التوالي، أمّا المتوسط العام لمجموع الجالية فهو ٢٦,٩ عام سنة ٢٠٠٨. ويعود التباين المشار إليه إلى أن المغاربة والجوالي الأخرى ينحدرون من البلدان النامية التي لا تزال شعوبها تتسم بالفتوة نتيجة ارتفاع معدل الخصوبة، على الرغم من مؤشرات انخفاضها الواضحة في الأعوام الأخيرة، في حين أن هولندا، أسوة

(٧١) غالبًا ما تحدد الفئة العمرية للأطفال بعمر ٠ ـ ١٨ عامًا، لكن في المعطيات الإحصائية الهولندية لم نتمكن من الحصول على هذه الفئة العمرية، إذ إن ما ينشر يخص الفئة العمرية ٠ ـ ١٩ عامًا.

(٧٢) يدخل ضمن الهولنديين الأصليين أيضًا الأشخاص الذين ولدوا في هولندا من أب وأم أجنبيين، بحسب مكتب الإحصاء المركزي الهولندي.

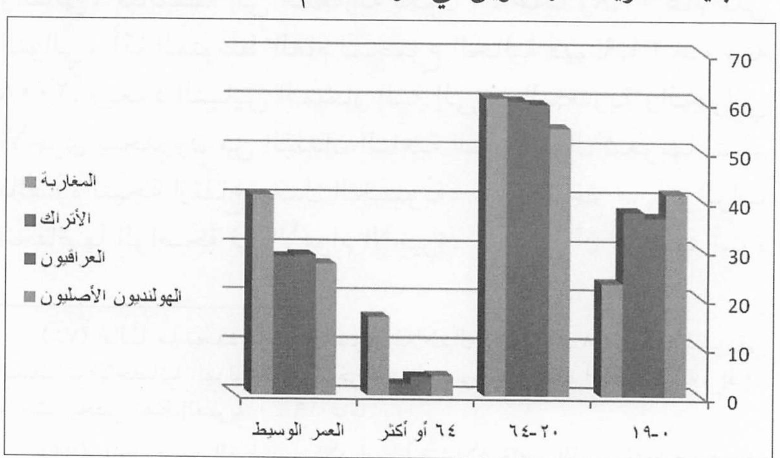
ببقية البلدان الأوروبية، تمر بمرحلة تراجع معدل الخصوبة وتقدم الشيخوخة نتيجة عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية وحضارية.

الجدول الرقم (٩)
البنية العمرية للمهاجرين في هولندا لعام ٢٠٠٨ (بالنسبة المئوية)

الجوالي	٠ ـ ١٩ عامًا	٢٠ ـ ٦٤ عامًا	٦٤ عامًا أو أكثر	العمر الوسيط
المغاربة	٤١,٣	٥٤,٧	٤,١	٢٦,٩
الأتراك	٣٦,٦	٥٩,٥	٣,٩	٢٨,٧
العراقيون	٣٧,٧	٦٠,٢	٢,٤	٢٨,٣
الهولنديون الأصليون	٢٣,١	٦٠,٨	١٦,١	٤٠,٩

المصدر: Centraal Bureau voor de Statistiek (CBS), *Jaarrapport Integratie, 2008, bijlagen* (Heerlen: CBS, [2008]), table B2-2, p. 4.

الشكل الرقم (٦)
البنية العمرية للمهاجرين في هولندا لعام ٢٠٠٨ (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: الشكل البياني من رسم الباحث استنادًا إلى الجدول الرقم (٩).

تبلغ نسبة النوع (عدد الذكور في مقابل كل ١٠٠ من الإناث) للمغاربة في هولندا ١٠٦، كذلك الأمر بالنسبة إلى الأتراك، ولا تزال هذه النسبة تعد مرتفعة نسبيًا، وستنخفض إلى ٩٧ و٩٨ على التوالي. وتنخفض هذه النسبة بصورة لافتة للنظر وسط جوالي أميركا اللاتينية، إذ تصل إلى نحو ٧٠ في المئة. وفي العقود المقبلة ستكون نسبة الإناث هي الأكثر بالنسبة إلى جميع الجوالي غير الغربية القاطنة في هولندا، وهي الآن بهذه النسب بسبب تاريخ الهجرة، إذ انخرط الذكور أكثر من الإناث في تيارها. ومن المتوقع أن تبقى نسبة النوع أعلى فقط وسط الجوالي ذات الأصل الإفريقي مع أنها ستنخفض، بالتدريج، من ١١٨ عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٢ عام ٢٠٥٠.

وبالنسبة إلى السكان الأصليين، ومنذ وقت طويل، يفوق عدد النساء عدد الذكور، وسيستمر هذا الأمر في المستقبل مع تغير قليل[٧٣]، وهذا يعود أساسًا إلى ارتفاع متوسط العمر وسط النساء. ونلاحظ أن ارتفاع نسبة النوع وسط العراقيين يعود إلى انخراط الذكور أكثر من الإناث في الهجرة بسبب الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية التي مر ويمر بها العراق. أمّا التباين مع الهولنديات الأصليات فيحيلنا إلى طبيعة البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية والحضارية والثقافية لدول الأصل مقارنة بهولندا حيث حصلت المرأة مثل البلدان المتقدمة على الكثير من حقوقها واحتلت مكانتها في المجتمع.

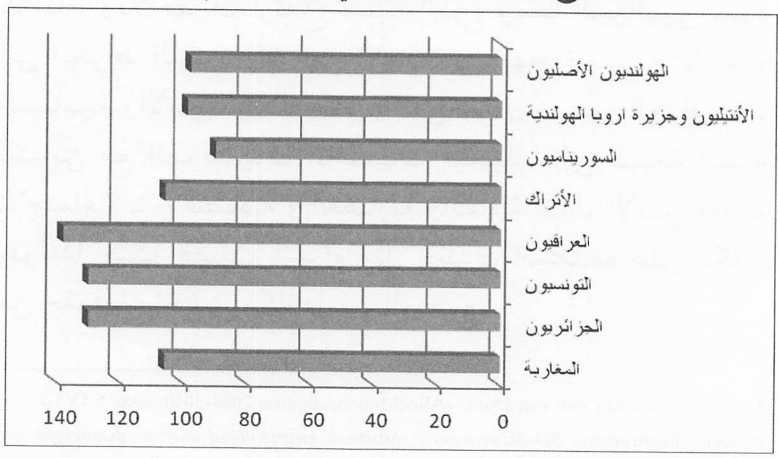
(٧٣) Joop Garssen and Coen van Duin, «Allochtonenprognose 2008-2050: naar 5 miljoen allochtonen,» *Bevolkingstrends: statistisch kwartaalblad over de demografie van Nederland*, jaargang 57 (2e kwartaal 2009), p. 21.

الجدول الرقم (١٠)
التركيب النوعي لعدد من الجوالي في هولندا لعام ٢٠١٠

الجوالي	المجموع	الذكور في المئة	نسبة الجنس
المغاربة	٣٤٥,٤١٨	٥١,٦	١٠٦
الجزائريون	٧٧٣٣	٥٦,٥	١٣٠
التونسيون	٨٥٥٨	٥٨,٣	١٣٠
العراقيون	٥٢,٢٢٤	٥٨,٠	١٣٨
الأتراك	٣٨١,٠٠١	٥١,٥	١٠٦
السوريناميون	٣٤٠,٥٧٠	٤٧,٥	٩٠
الأنتيليون وجزيرة أروبا الهولندية	١٣٧,٠٤٩	٤٩,٧	٩٩
الهولنديون الأصليون	١٣,٢١٥,٣٨٦	٤٩,٥	٩٨

المصدر: ترتيب الجدول وحساب نسبة الذكور ونسبة النوع من عمل الباحث استنادًا إلى أرقام: <http://www.statline.cbs.nl>.

الشكل الرقم (٧)
نسبة النوع لعدد من الجوالي في هولندا لعام ٢٠١٠



ملاحظة: الشكل البياني من رسم الباحث استنادًا إلى الجدول الرقم (١٠).

٨ ـ معدل الخصوبة

يشير تحليل تطور معدل خصوبة المرأة المغربية من الجيل الأول في الفترة ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٩ إلى انخفاضه من ٣,٣٧ إلى ٢,٨٨ طفل، على الرغم من بقائه مرتفعًا مقارنة بالجوالي الأخرى، علمًا أن هذا المعدل كان ٥,١ عام ١٩٨٥، ويتوقع انخفاضه أكثر خلال السنوات العشر المقبلة. لكن الملاحظ أن هذا المعدل وسط المغربيات في هولندا هو أعلى من معدل النساء المغربيات في المغرب، الذي بلغ ٢,٦ عام ٢٠٠١ وانخفض إلى ٢,٣ طفل عام ٢٠٠٩(٧٤).

تنطبق هذه الظاهرة أيضًا على المغربيات في بلدان أوروبية أخرى، وتشير توقعات الخصوبة إلى أن المعدل سينخفض أكثر بالنسبة إلى النساء المغربيات والتركيات ليصبح ٢ و١,٨٥ طفل على التوالي في أواسط هذا القرن. إن أكبر مجموعة متميزة من الناحية العددية من السكان غير الأصليين القادمين من البلدان غير الغربية هي الأطفال المغاربة الذين ولدوا عام ٢٠٠٧ وكان عددهم ٧٠٠٠، لكن يتوقع أن ينخفض عدد المواليد المغاربة ونسبتهم بقوة في العقود المقبلة بسبب انخفاض عدد مهاجري الجيل الأول الذي ساهم بقوة في انخفاض الخصوبة. وسيتراجع عدد المواليد المغاربة إلى ٤٠٠٠ مولود عام ٢٠٢٠ ليصل إلى النصف عام ٢٠٤٩، وللأسباب نفسها سينخفض عدد المواليد الأتراك بقوة. في المقابل، سيرتفع عدد المواليد الآسيويين، وبدرجة أقل عدد

(٧٤) *African Statistical Yearbook, 2010* ([Addis Ababa]: Economic Commission for Africa, United Nations, [2010]), p. 280.

مواليد بلدان أميركا اللاتينية في العام نفسه(٧٥). وظل معدل الخصوبة مرتفعًا بوضوح وسط المغربيات فقط من الجوالي الكبيرة مقارنة بالنساء الهولنديات الأصليات. ويتباين المعدل بين نساء الجيلين الأول والثاني، فهو منخفض بصورة واضحة وسط الجيل الثاني لكنه شهد ارتفاعًا منذ عام ٢٠٠٠، وهذا ينطبق بوضوح أيضًا على نساء الجيل الثاني من الجوالي الكبيرة. وبصفة استثنائية، اقترب معدل خصوبة النساء المغربيات من هذا الجيل من معدل النساء الهولنديات.

ويلاحظ أن هناك تباينًا واضحًا في معدل الخصوبة وسط المجموعات المهاجرة الصغيرة، إذ بلغ معدل خصوبة النساء الصوماليات من الجيل الأول ٣,٢ بينما بلغ معدل خصوبة الإيرانيات ١,٢، وهو منخفض بوضوح مقارنة حتى بالنساء الهولنديات عام ٢٠٠٩. يعود هذا جزئيًا إلى مستوى التعليم العالي للإيرانيات، فالنساء الحاصلات على شهادة التعليم العالي يلدن أطفالًا أقل من الحاصلات على الشهادة الثانوية. ومن بين كل المجموعات المهاجرة إلى هولندا حديثًا، يبرز الأشخاص من أصل إيراني الذين يتمتعون بمستوى دراسي عال حتى أعلى من مستوى الهولنديين الأصليين(٧٦)، وهذا دليل على أن هجرة الإيرانيين تشمل نسبة عالية من أصحاب الكفاءات.

(٧٥) Garssen and van Duin, Ibid., pp. 17-18.

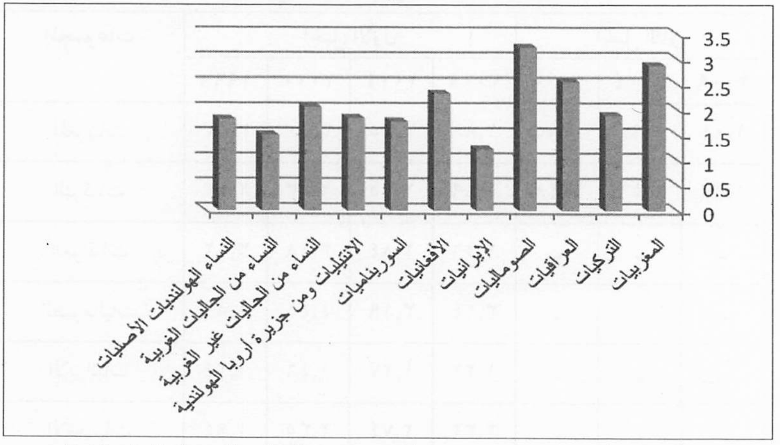
(٧٦) *Bevolkingstrends: statistisch kwartaalblad over de demografie van Nederland,* jaargang 58 (4e kwartaal 2010), p. 31.

الجدول الرقم (١١)
معدل الخصوبة الكلّي لنساء الجيلين الأول والثاني للجوالي المقيمة في هولندا في الفترة ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٩

المجموعات	الجيل الأول				الجيل الثاني		
	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٩	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٩
المغربيات	٣,٣٧	٣,٥٠	٣,٢٥	٢,٨٨	١,٦٥	١,٩٠	٢,٠٤
التركيات	٢,٥٣	٢,٥٣	٢,٢٥	١,٨٩	١,٤٨	١,٥٦	١,٦٩
العراقيات	٣,١٢	٣,١٨	٢,٨٤	٢,٥٦	-	-	-
الصوماليات	٤,٨٦	٤,٤١	٣,١٩	٣,٢٤	-	-	-
الإيرانيات	١,٢٤	١,٤٦	١,٢٧	١,٢٢	-	-	-
الأفغانيات	١,٩٤	٢,٣٥	٢,٧٤	٢,٣٢	-	-	-
السوريناميات	١,٥١	١,٧٧	١,٧١	١,٧٧	١,٥٧	١,٥٧	١,٧٢
الأنتيليات ومن جزيرة أروبا الهولندية	١,٥٩	١,٨٧	١,٧٥	١,٨٤	١,٧٦	١,٧٢	١,٨٠
النساء من الجوالي غير الغربية	٢,٣١	٢,٥١	٢,٢٦	٢,٠٦	١,٦٩	١,٦٧	١,٧٦
النساء من الجوالي الغربية	١,٥٥	١,٥٨	١,٤٨	١,٥٠	١,٥٢	١,٥١	١,٦١
النساء الهولنديات الأصليات	١,٤٧	١,٦٥	١,٦٩	١,٨١	-	-	-
المجموع	١,٥٣	١,٧٢	١,٧٣	١,٧٩	-	-	-

المصدر: ***Bevolkingstrends: statistisch kwartaalblad over de demografie van Nederland*, jaargang 58 (4e kwartaal 2010), p. 31.**

الشكل الرقم (٨)
معدل الخصوبة الكلّي لنساء الجيل الأول من الجوالي المقيمة في هولندا لعام ٢٠٠٩



ملاحظة: الشكل البياني من رسم الباحث استنادًا إلى الجدول الرقم (١١).

من أسباب انخفاض الخصوبة ارتفاع متوسط عمر المرأة المغربية عند ولادة طفلها الأول، إذ ارتفع نحو ثلاثة أعوام في الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٩ ليصبح ٢٧,١ عام للجيل الأول، وهذا المتوسط هو نفسه متوسط السوريناميات، وأقل من عمر الإيرانيات والهولنديات الأصليات والصينيات والعراقيات والأفغانيات، لكنه أعلى من متوسط التركيات ومن نساء الأنتيل وأروبا. وأصبحت الأمهات من الجيل الثاني من الجوالي غير الغربية في هولندا يتأخرن في المعدل في الأمومة مقارنة بالجيل الأول، إذ يلدن الآن طفلهن الأول إجمالًا في نفس عمر الأمهات الهولنديات الأصليات. وقد أدت النساء المغربيات هنا دورًا في هذا الاتجاه، إذ بلغ متوسط عمر المرأة المغربية من الجيل الثاني عند ولادة طفلها الأول ٢٩ عامًا وهو نفس عمر النساء الهولنديات الأصليات عام ٢٠٠٧، وتشبه

هنا نساء الجيل الثاني النساء المذكورات مقارنة بأمهاتهن[٧٧]، وهذا المعدل هو أعلى مقارنة بالنساء السوريناميات. ويعد هذا الارتفاع أحد المؤشرات المهمة كون الجيل الثاني أكثر اندماجًا في المجتمع المضيف مقارنة بالجيل الأول، إضافةً إلى عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية ساهمت في هذا الارتفاع.

الجدول الرقم (١٢)
متوسط عمر الأم عند ولادة الطفل الأول
بحسب مجموعات الأصل والجيل في هولندا

	الجيل الأول			الجيل الثاني		
	١٩٩٠	٢٠٠١	٢٠٠٩	١٩٩٦	٢٠٠١	٢٠٠٩
المغربيات	٢٤,٣	٢٦,٨	٢٧,١	٢٥,١	٢٨,٥	٢٩,٠
التركيات	٢٢,٤	٩،٢٣	٢٦,٧	٢٧,١	٢٧,٧	٢٩,٦
السوريناميات	٧،٢٥	٢٦,٧	٢٧,١	٢٨,٢	٢٨,٧	٢٨,٣
الأنتيليات وأروبا الهولندية	٢٦,٣	٢٦,١	٢٥,٥	٣٠,٢	٢٩,٦	٢٩,٢
العراقيات	٢٦,٩	٢٧,١	٢٨,٠	-	-	-
الأفغانيات	٢١,٧	٢٥,٨	٢٧,٧	-	-	-
الإيرانيات	٢٨,٢	٢٩,٢	٣١,٤	-	-	-
الصينيات	٢٥,٥	٢٦,٠	☼٢٩,٩	-	-	-
الهولنديات الأصليات(☼)	٢٧,٩	٢٩,٧	☼٢٩,٦	-	-	-
مجموع النساء (☼)	٢٧,٥	٢٩,٢	☼٢٩,٣	-	-	-

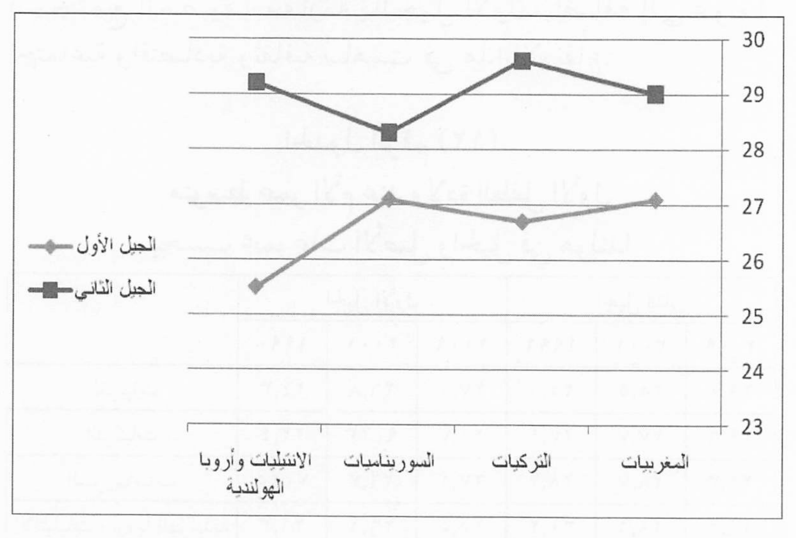
ملاحظة: (☼) لسنة ٢٠٠٧.

المصادر: *Bevolkingstrends: statistisch kwartaalblad over de demografie van Nederland*, jaargang 58 (4e kwartaal 2010), p. 32, and CBS: *Jaarrapport Integratie, 2008*, p. 42, and *Jaarrapport Integratie, 2008, bijlagen*, p. 6.

---

(٧٧) CBS, *Jaarrapport Integratie, 2008*, p. 42.

الشكل الرقم (٩)
متوسط عمر الأم عند ولادة الطفل الأول
بحسب مجموعات الأصل والجيل في هولندا لعام ٢٠٠٩



ملاحظة: الشكل البياني من رسم الباحث استنادًا إلى الجدول الرقم (١٢).

٩ ـ الوفيات

يشير تطور معدل الوفيات لكل الأعمار وسط الجالية المغربية إلى انخفاضه بقوة، وهذا ينطبق على كل الجوالي غير الغربية في الفترة ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٦ مقارنة بالفترة ١٩٩٦ ـ ٢٠٠١؛ إذ انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع بنسبة ١٥ في المئة، وللفئة العمرية ١٥ ـ ٢٩ عامًا بنسبة ٢٥ في المئة.

مع هذا، يبقى دائمًا معدل الوفيات وسط الجالية المغربية والجوالي غير الغربية أعلى، بصورة عامة، من المعدل لدى

الهولنديين الأصليين، وهذا ينطبق أيضًا على معدل وفيات الأطفال الرضع بنسبة تراوح بين الربع والثلث في الفترة ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٦؛ إذ يبلغ المعدل الأخير وسط هذه الفئة من المغاربة ٥,٥ في الألف، أي يموت هذا العدد لكل ألف ولادة حية للرضّع في العام الأول من عمرهم. ونجد المعدل نفسه وسط الرضّع الأتراك والسوريناميين لكنه يرتفع إلى ٧,٢ في الألف لدى الأنتيليين، وينخفض إلى ٤,٦ في الألف من الرضّع لدى الهولنديين الأصليين[٧٨].

يعود ارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضّع وسط الجالية المغربية والجوالي غير الغربية إلى مجموعة من العوامل، منها ولادة النساء وهن في سن صغيرة، وسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مقارنة بالسكان الأصليين، وغياب أحد الوالدين، وارتفاع نسبة الأمراض الجنسية المعدية.

يكون معدل وفيات الأطفال الأكبر سنًا أعلى أيضًا وسط المغاربة والجوالي غير الغربية مقارنة بالأطفال الهولنديين الأصليين. واللافت للنظر أن معدل الوفيات لدى الرجال المغاربة من عمر ٤٠ عامًا فأكثر منخفض نسبيًا مقارنة بالرجال من الجوالي غير الغربية. وهذا يتعلق بصورة خاصة بقلة شيوع أمراض القلب والشرايين والسرطان. أمّا معدل الوفيات لدى النساء المغربيات والنساء من الجوالي الأخرى، فإمّا أن يكون مشابهًا لمعدل الوفيات لدى الهولنديات الأصليات، أو يكون

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٤٣ ـ ٤٤.

أقل منه[٧٩]. وفي تقديرنا، يعود جزء من هذه الظاهرة بالنسبة إلى الرجال المغاربة إلى اتباع العادات الغذائية المغربية، وخصوصًا وسط الجيل الأول، ويمكن ربط ذلك بما أشارت إليه أبحاث طبية هولندية حديثة من أن مرض السرطان أقل انتشارًا وسط الجيل الأول من المهاجرين مقارنة بالجيل الثاني الذي ولد في هولندا.

الجدول الرقم (١٣)
احتمال الوفاة في هولندا بحسب المجموعات السكانية
لكل ١٠٠ ألف من السكان في الفترة ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٦

المجموعات السكانية	١٩٩٦ ـ ٢٠٠١		٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٦	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
المغاربة	١٧٨	٩٧	٢١٠	١٠٨
الأتراك	٢٣٧	١١٩	٢٣٨	١٢٤
السوريناميون	٣٧٣	٢٨٨	٣٧٦	٣١١
الأنتيليون وأوربا	٢٥٥	١٨٩	٢٤٤	١٩٨
الهولنديون الأصليون	٩٤٩	٩٤٥	٩١٩	٩٥٥

المصادر: ترتيب الجدول من عمل الباحث استنادًا إلى: *Bevolkingstrends: statistisch kwartaalblad over de demografie van Nederland*: jaargang 55 (4e kwartaal 2007), p. 60, and jaargang 51 (3e kwartaal 2003), p. 13.

ويظهر الجدول الرقم (١٣) والشكل الرقم (١٠) أن معدل احتمال الوفاة لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان يكون منخفضًا وسط المغاربة ذكورًا وإناثًا مقارنة بالجوالي الأخرى، مع وجود

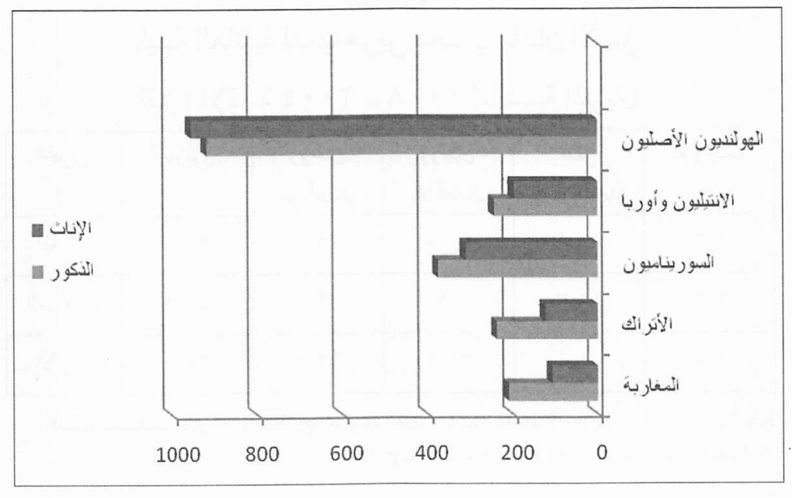
(٧٩) المصدر نفسه، ص ٤٣ ـ ٤٤.

تفاوت بين هذه الجوالي، لكن يظل معدل الوفاة لدى النساء أقل كثيرًا من المعدل لدى الرجال. ويمكن تفسير هذا الانخفاض بأن معدل المشاركة في سوق العمل وسط نساء الجوالي غير الغربية يكون أقل من معدل المشاركة للرجال، وهذا يعني احتمال تعرض الرجال للحوادث المميتة يكون أكثر منه لدى النساء.

أمّا هذا المعدل لدى الهولنديين الأصليين، فيكون مرتفعًا جدًا، وخصوصًا لدى النساء، وهذا يعود إلى شيخوخة السكان؛ إذ إن احتمال الوفاة يكون أكبر وسط الأعمار الكبيرة، وإلى ارتفاع نسبة النساء في هذه الفئة العمرية.

الشكل الرقم (١٠)

احتمال الوفاة في هولندا بحسب المجموعات السكانية لكل ١٠٠ ألف نسمة في الفترة ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٦



ملاحظة: الشكل البياني من رسم الباحث استنادًا إلى الجدول الرقم (١٣).

١٠ ـ البنية العائلية

إن أغلبية المغاربة في هولندا هي من المتزوجين، إذ تصل نسبتهم إلى ٤٧ في المئة، وهي تقريبًا النسبة نفسها لدى الأتراك، في حين تنخفض وسط العراقيين إلى نحو ٢٢ في المئة، وترتفع نسبة العازبين إلى ٤٥,٥ في المئة، وهذا راجع إلى أن المغاربة والأتراك هم في الأساس عمالة مهاجرة، أمّا العراقيون فجميعهم تقريبًا جاؤوا كلاجئين في فترة حكم حزب البعث.

كما أن نسبة الأطفال الذين يعيشون وحدهم متقاربة وسط المغاربة والأتراك، وترتفع وسط العراقيين، وهذا يعود إلى السبب نفسه أعلاه.

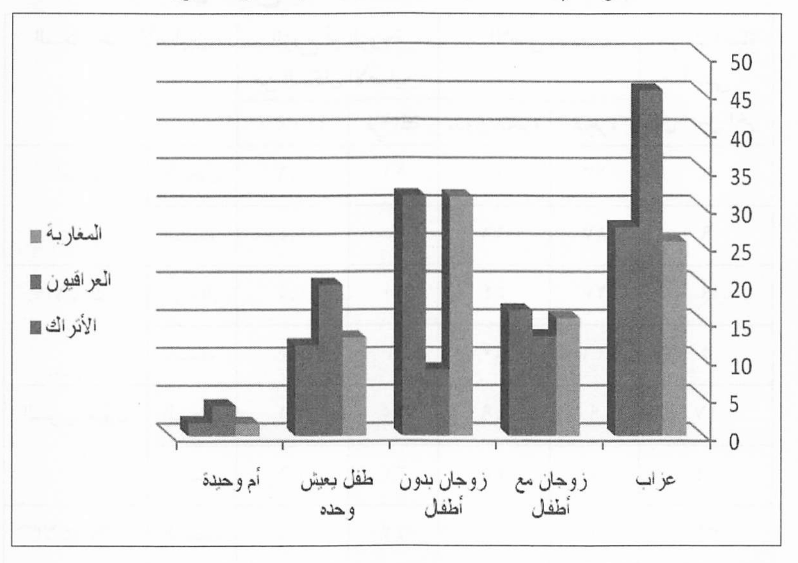
الجدول الرقم (١٤)

البنية العائلية للمهاجرين بحسب بلدان الأصل لفترة الإقامة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨ (بالنسبة المئوية)

الجوالي	عازبون	زوجان مع أطفال	زوجان بلا أطفال	طفل يعيش وحده	أم وحيدة
المغاربة	٢٥,٦	١٥,٥	٣١,٥	١٢,٩	١,٦
العراقيون	٤٥,٥	١٣,١	٨,٧	١٩,٣	٣,٩
الأتراك	٢٧,٥	١٦,٥	٣١,٦	١١,٩	١,٧

المصدر: *Bevolkingstrends: statistisch kwartaalblad over de demografie van Nederland*, jaargang 57 (4e kwartaal 2009), p. 59.

الشكل الرقم (١١)
البنية العائلية للمهاجرين بحسب بلدان الأصل لفترة الإقامة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨ (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: الشكل البياني من رسم الباحث استنادًا إلى الجدول الرقم (١٤).

يتضح من الجدول الرقم (١٥) أن حالات الزواج المختلط بين المغاربة والسكان الهولنديين الأصليين تكون قليلة، إذ تبلغ النسبة العامة ١٠ في المئة، وينطبق هذا على الأتراك أيضًا. بقي العدد السنوي للزواج المختلط ثابتًا في الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٦، إذ يتزوج المغاربة عادةً، رجالًا ونساء من داخل الأصل المغربي، ويكون جزء من هذه الزيجات زيجات هجرة. وقد تزوج نحو ربع الرجال المغاربة من خارج هولندا، مقابل ١٧ في المئة لدى النساء المغربيات. أما الأتراك، فتبلغ نسبة الزواج من خارج هولندا لديهم، رجالًا ونساءً، الربع.

الجدول الرقم (١٥)
السكان غير الأصليين(*) في هولندا المتزوجون بحسب أصل الزوج أو الزوجة أو شريك الحياة لعام ٢٠٠٦

السكان غير الأصليين		الزوج أو الزوجة من السكان الأصليين		الأصل نفسه		شريك الحياة أجنبي من أصل آخر
		× ١٠٠٠	في المئة	بدون هجرة	هجرة	
المغاربة	الرجال	١,٦	١١	٦٠	٢٣	٦
	النساء	١,٤	٩	٦٦	١٧	٩
الأتراك	الرجال	١,٥	١٠	٥٤	٢٧	٩
	النساء	١,٣	٩	٦٠	٢٦	٥
السوريناميون	الرجال	١,١	٢٥	٤٩	٩	١٧
	النساء	١,٢	٣٧	٤٥	٥	١٤
الأنتيليون	الرجال	٠,٥	٤٢	٣٥	١	٢٢
	النساء	٠,٥	٤٨	٣٢	٣	١٧

(*) يقصد بالسكان غير الأصليين كل الأشخاص الذين ولدوا خارج هولندا أو ولدوا من أبوين وُلِد كلاهما أو أحدهما خارج هولندا، بحسب مكتب الإحصاء المركزي الهولندي.

المصدر: CBS, *Jaarrapport Integratie, 2008, bijlagen*, p. 8

منذ عام ٢٠٠٣، انخفض عدد زيجات الهجرة للمغاربة والأتراك نتيجة القوانين الجديدة التي نفذت عام ٢٠٠٤، والتي تتضمن شروطًا متشددة تنظم هذا النوع من الزواج. وهناك عوامل أخرى أدت دورًا في هذا الاتجاه، مثل سياسة الاندماج، وزيادة نسبة الجيل الثاني، والعيش المشترك بين الأزواج من دون زواج

رسمي[٨٠]. ويعود انخفاض نسبة الزواج المختلط وارتفاع نسبة الزواج من داخل مجموعة الأصل إلى تباين خلفية البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية والثقافية والحضارية والدينية بين المهاجرين المغاربة والأتراك والسكان الهولنديين الأصليين.

١١ ـ البنية التعليمية

بما أن المهاجرين المغاربة من الجيل الأول كانوا من الأيدي العاملة غير الماهرة، فهذا يعني أن نسبة كبيرة منهم من الأميين. تعكس هذه الحالة البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية المتخلفة في منطقة الأصل وما تتركه من تأثير في مستوى التعليم؛ إذ امتدت تأثيرات هذه الحالة المباشرة على حياة الجيل الأول وغير المباشرة على الجيلين الثاني والثالث.

تعكس الجالية المغربية في هولندا على الأقل جزءًا من الأوضاع السوسيولغوية في المغرب. ويقدَّر أن نحو ٧٠ في المئة من الذين يقطنون في هولندا يتكلمون نوعًا من اللهجة الريفية، ونسبة ٣٠ في المئة الباقية، التي تشمل الأمازيغ المنحدرين من جبال الأطلس المتوسط والعالي، يتكلمون تمازيغت وتشلحيت. أمّا المغاربة المنحدرون من المدن والسهول فيتكلمون العربية الدارجة، ويستخدم المغاربة اللغة الهولندية لغة عمل ودراسة إلى جانب استخدام بعض اللهجات الهولندية على المستوى الإقليمي أو المحلي. وكان استخدام اللغة من مهاجري الجيل الأول يعكس في البداية الأنماط السوسيولغوية في بلد الأصل، فكثيرون من

---

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٤٦ ـ ٤٧.

هؤلاء الذين ينحدرون من منطقة الريف استمروا يستخدمون الريفية كلهجة والعربية الدارجة لغة اتصال مع الآخرين. أمّا اللغة العربية فإنها تتقن نسبيًا من جانب أقلية من المغاربة الذين أتوا إلى هولندا بعد إكمال تعليمهم العالي في المغرب، إذ هم يتمتعون بمهارات إنتاجية جيدة في هذه اللغة[٨١].

إن مستوى التحصيل الدراسي منخفض وسط المغاربة، كذلك الأمر بالنسبة إلى الأتراك مقارنة بالسوريناميين والأنتيليين، أمّا أبناء الجيل الثاني في عمر ٢٥ ـ ٣٤ فتحصيلهم الدراسي أعلى مقارنة بالفئة العمرية نفسها من الجيل الأول. وبصورة عامة، يكون المستوى منخفضًا وسط السكان غير الأصليين القادمين من البلدان غير الغربية مقارنة بالهولنديين الأصليين، إذ إن ٦ من ١٠ منهم مستوى التحصيل الدراسي لديهم منخفض مقابل ٤ من ١٠ فقط لدى الهولنديين الأصليين[٨٢].

ويتابع التلاميذ ذوو الأصول المغربية في المعدل الدراسة

---

(٨١) فياض، «تعليم اللغة العربية في هولندا».

(٨٢) Centraal Bureau voor de Statistiek (CBS), *Allochtonen in Nederland 2004* (Voorburg: CBS, 2004), p. 47.

تغطي المدرسة الابتدائية الهولندية (التعليم الأساسي) ثمانية أعوام، وتبدأ بعد إكمال سن رياض الأطفال التي تستمر إلى سن الرابعة. ويسمح القانون الهولندي منذ عام ١٩٧٤ لأطفال الأقليات العرقية بتعلم اللغة الأم في المدرسة الابتدائية بواقع ٢,٥ ساعة في الأسبوع في كل مراحلها. وكان الهدف في بداية برنامج تعليم اللغة العربية تهيئة التلاميذ المغاربة للعودة إلى الوطن لمساعدتهم على الاندماج في المدارس المغربية، لكن بعد أن تغيرت إقامة المهاجرين من موقتة إلى دائمة تغير الهدف وأصبح مساعدة التلاميذ المغاربة على التخاطب مع آبائهم وأقاربهم وتطوير الشعور بهويتهم الوطنية في البلد المضيف والمساهمة في تحسين المستوى الدراسي.

ذات المستوى المنخفض، وهذا ينطبق على التلاميذ من الأصول التركية أيضًا، أمّا التلاميذ من الأصول السورينامية ومن جزر الأنتيل وأوروبا الهولندية، فيتجهون أكثر من المغاربة والأتراك إلى التعليم الثانوي العام (مدرسة إعدادية تكميلية لمدة خمس سنوات HAVO) وإلى التعليم الثانوي (التعليم الإعدادي العلمي VWO) وغالبًا ما يتوجهون بنسبة أقل إلى التكوين المهني المتوسط (VMBO)[٨٣]. وفي تقديرنا، يعود اشتراك التلاميذ المغاربة والأتراك بهذا المستوى إلى أن المهاجرين الأتراك مثل المغاربة ينحدرون من مناطق ريفية ذات بنية اجتماعية ـ اقتصادية غير متطورة في تركيا[٨٤].

في العام الدراسي ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣، تابع ٦ من ١٠ من

---

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٣٦ ـ ٤٢. بما أن كثيرين من السكان غير الأصليين يقطنون في المدن الأربع الرئيسية، أمستردام وروتردام ولاهاي (دنهاخ) وأوترخت، لذا يكثر ما يسمى «المدارس الملونة»، أي التي يكون طلابها خليطًا من السكان الأصليين وغير الأصليين، لذلك يكون أكثر من ٥٠ في المئة من الطلاب في نصف مدارس التعليم الأساسي (الابتدائية) من السكان غير الأصليين، في حين أن النسبة في باقي هولندا ٤ في المئة. وفي روتردام عمومًا نحو ٦٠ في المئة من المدارس الابتدائية أكثر من نصف طلابها تنحدر أصولهم من الدول غير الغربية، وفي ٤٠ في المئة من المدارس ترتفع النسبة إلى ٨٠ في المئة. وفي لاهاي، أقل من نصف طلاب المدارس الابتدائية من أصول غير غربية. ويعكس وجود هذه المدارس الاستقطاب القوي الذي مارسته هذه المدن الكبيرة للمهاجرين كونها أكثر نشاطًا من الناحية الاقتصادية مقارنة ببقية المدن. من جانب آخر، اكتسب وجود المدارس «البيضاء» التي يغلب عليها الطلاب من السكان الأصليين، إلى جانب «الملونة»، اهتمامًا أكبر في الأعوام الأخيرة، إذ يلاحظ أن الإجراءات والتدابير المتخذة ضد العزل وتشجيع الاندماج كان لها تأثير ضعيف حتى الآن. ويبقى العزل أقوى في مدارس المدن الأربع الكبرى.

الطلاب المغاربة والأتراك الذكور الدراسة الاقتصادية في التعليم المهني العالي (HBO)، وهذا ينطبق أيضًا على الطلاب من أصول غير غربية الذين يتابع نصفهم هذا النوع من الدراسة. في المقابل، يتابع ٣٥ في المئة من الطلاب من السكان الأصليين هذه الدراسة، وهذا يعني أن هذا النوع أكثر شعبية عند الطلاب غير الغربيين مقارنة بالسكان الأصليين. وتختار النسبة الباقية من الطلاب غير الغربيين غالبًا دراسة ذات اتجاه اقتصادي في التعليم المهني العالي (HBO) إذا كانوا قادمين من التعليم الثانوي العام (HAVO). ويختار الطلاب الذين يحملون شهادة التعليم الثانوي (التعليم الإعدادي العلمي) (VWO)، أكثر، الدراسة في فروع الصحة واللغات والثقافة. أما الطلاب من السكان الأصليين فيكون الاختلاف في فرع الدراسة بحسب التعليم المذكور بوجه عام أقل بدرجة كبيرة. وفي التعليم الجامعي (WO) تكون دراسة الاقتصاد والحقوق أكثر شيوعًا وسط الطلاب المغاربة، مثل الطلاب غير الغربيين، ويتجه أكثر الطلاب إلى دراسة الاقتصاد، والطالبات بنسبة أقل، لكن حتى هذه النسبة هي أعلى مقارنة بالنساء الهولنديات الأصليات، في حين تكون دراسة الحقوق شائعة جدًا وسط النساء المغربيات، مثل غير الغربيات. ويتابع نحو ربع الطلاب المغاربة والأتراك، وكذلك الطلاب غير الغربيين المسجلين في العام الدراسي ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣، دراسة الحقوق. ويتابع الطلاب المغاربة، مثل الطلاب غير الغربيين بنسبة أقل، في الغالب، دراسة فروع السلوك والمجتمع، واللغة والثقافة، والتقنية، مقارنة بالطلاب الهولنديين الأصليين[٨٥].

---

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٤٠ ـ ٤٢.

مثّل متوسط التحاق الطلبة المغاربة والأتراك بالتعليم العالي ٤٣ في المئة في العام الدراسي ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠، وهو أقل كثيرًا مقارنة بالهولنديين الأصليين والمجموعات غير الغربية الأخرى. ويبقى الجيل الأول، بصورة خاصة، متخلفًا بقوة في العام الدراسي نفسه، ويمثل نسبة الثلث. علمًا أن التحاق المغاربة والأتراك قد عرف نموًا قويًا في الفترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤، وخصوصًا وسط النساء. وبقي توجه المجموعتين من الرجال متخلفًا كثيرًا أيضًا في الفترة ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ مقارنة بالمجموعات الأخرى.

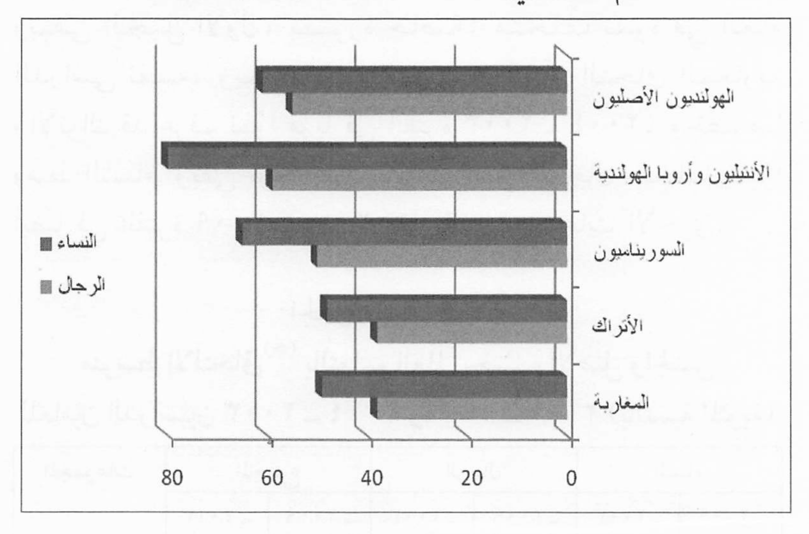
الجدول الرقم (١٦)
متوسط الالتحاق(*) بالتعليم العالي بحسب الأصل والجنس للعامين الدراسيين ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ و٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ (بالنسبة المئوية)

المجموعات	المجموع		الرجال		النساء	
	٢٠٠٣ـ ٢٠٠٤	٢٠٠٩ـ ٢٠١٠	٢٠٠٣ـ ٢٠٠٤	٢٠٠٩ـ ٢٠١٠	٢٠٠٣ـ ٢٠٠٤٤	٢٠٠٩ـ ٢٠١٠
المغاربة	٣٢	٤٣	٣٤	٣٨	٣١	٤٩
الأتراك	٢٧	٤٣	٢٦	٣٨	٢٨	٤٨
السوريناميون	٤٧	٥٨	٤٠	٥٠	٥٣	٦٥
الأنتيليون وأروبا الهولندية	٥٨	٦٩	٥٢	٥٩	٦٥	٨٠
الهولنديون الأصليون	٥٢	٥٨	٤٩	٥٥	٥٦	٦١

ملاحظة: (*) يقصد بالتعليم العالي ما بعد الشهادة الثانوية، ويحدد متوسط نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من خلال عدد الطلاب في السنة الأولى لكل عمر مقسومًا على عدد السكان في هذا العمر.

المصدر: Centraal Bureau voor de Statistiek (CBS), *Jaarrapport Integratie, 2010* (Heerlen: CBS, 2010), p. 77.

الشكل الرقم (١٢)
متوسط الالتحاق بالتعليم العالي بحسب الأصل والجنس للعام الدراسي ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: الشكل البياني من رسم الباحث استنادًا إلى الجدول الرقم (١٦).

مقارنة ببلجيكا، يمثل أبناء الجالية المغربية، وخصوصًا أبناء الجيل الأول، نسبة كبيرة من التلاميذ الذين عرفوا إخفاقًا في مسيرتهم الدراسية؛ ففي عام ١٩٩٥ أشارت نتائج دراسة عينة إلى أن ٤٨ في المئة من التلاميذ المغاربة لم يرسبوا طوال أعوام التعليم الابتدائي (الأساسي)، مقابل ٦٠,٢ في المئة من التلاميذ الذين ينحدرون من الكونغو الديمقراطية و٥٩,٥ في المئة من التلاميذ الأتراك. أما التلاميذ البلجيكيون، فيأتون في الطليعة (٦٢,٢ في المئة). وبالنسبة إلى عدد سنوات الرسوب، يحتل المغاربة أعلى نسبة (٣٧ في المئة رسبوا مرة

واحدة) يليهم الأتراك (٢٨,٨ في المئة) ثم البلجيكيون (٢٨ في المئة). ويمثل المغاربة والأتراك ٨٠ في المئة من مجموع التلاميذ الذين لم يحصلوا على شهادة التعليم الابتدائي (الأساسي)، وهو رقم بالغ الدلالة(٨٦). يمكن تفسير هذا الأمر بالبنية الاجتماعية والاقتصادية المتخلفة لمناطق الأصل وانخفاض المستوى التعليمي للوالدين.

تشير الدراسة أيضًا إلى أن نسبة الرسوب وسط المغاربة، وخصوصًا في المرحلة الثانوية، هي أكبر بدورها، وهذا أمر ينطبق على الأجانب، مقارنة بالبلجيكيين والأوروبيين. وإذا أخذت النتائج المدرسية نفسها، فالتلاميذ الأجانب يُحالون إلى القسم التوجيهي أكثر من البلجيكيين. وإذا أُخذ عدد الذين تم وُجّهوا إلى التعليم المهني انطلاقًا من السنة الدراسية B1، فتكون النسبة ٦٨ في المئة وسط المغاربة والأتراك مقابل ٤٧ في المئة وسط الأوروبيين و٤٥ في المئة وسط البلجيكيين، مع العلم أن الحديث يدور حول المستوى الدراسي نفسه بالنسبة إلى الجميع، بل هناك ١٥ في المئة من التلاميذ المغاربة لم يرسبوا بتاتًا، ومع ذلك أُحيلوا قسرًا إلى القسم التوجيهي وبعدها إلى التعليم المهني، وهو أمرٌ عادة ما يحصل من دون مشكلات، إذ تستغل في ذلك أمية الأبوين وعدم إلمامهما بنظام التعليم البلجيكي(٨٧)، الأمر الذي يعكس جزءًا من الممارسات العنصرية تجاه الأجانب.

(٨٦) البهالي، الكفاءات العلمية المغربية بالخارج ـ بلجيكا كنموذج، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٣.

في إسبانيا، نجد أن مستوى تعليم أغلبية المهاجرين المغاربة منخفض، إذ إن ٥٧,٦ في المئة من رجالهم و٦٥,٨ في المئة من نسائهم هم إمّا أميون أو من دون تعليم أو مستوى تعليمهم ابتدائي.

أما في إيطاليا فتمثّل النساء ٣٩,٦ في المئة من مجموع المهاجرين المغاربة، وتبلغ نسبة اللاتي لم يدخلن المدرسة أو ممّن يتمتعن بتعليم ثانوي منخفض ٧٦,٣ في المئة، وتعليم ثانوي عالٍ ٢٠,٣ في المئة، وتعليم عالٍ ٣,٤ في المئة[٨٨]. ويعد انخفاض مستوى التعليم حالة عامة يشترك فيها معظم المهاجرين المغاربة إلى البلدان الأوروبية، وهي حالة تنطبق أكثر على الجيل الأول، ولا سيما في بدايات الهجرة الكثيفة في ستينيات القرن الماضي.

ويشارك المهاجرين المغاربة في هذه الحالة مهاجرو البلدان التي تشترك بقوة في هجرة العمالة، مثل تونس والجزائر، في حين أن العكس هو الصحيح بالنسبة إلى البلدان التي لا تشترك بقوة في الهجرة، مثل بلدان الخليج العربي التي تتمتع أغلبية مهاجريها بتعليم عالٍ على الرغم من قلة عددهم.

---

(٨٨) Giovanna Fullin and Emilio Reyneri, «Low Unemployment and Bad Jobs for New Immigrants in Italy,» *International Migration*, vol. 49, no. 1 (February 2011), p. 120.

الجدول الرقم (١٧)
مستوى التعليم للمهاجرين المغاربة الذين وصلوا إلى إسبانيا حديثًا بحسب مسح للفترة ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧

	مستوى التعليم					
	أمي	ابتدائي أو من دون تعليم	ثانوي منخفض	ثانوي عالٍ	مهني	تعليم عال
الرجال	٧,٢	٥٠,٤	١٧,٢	١٨,٠	٣,٠	٤,١
النساء	١٧,٧	٤٨,١	١٥,٠	١٣,٧	٢,٥	٣,١

المصدر: Fabrizio Bernardi, Luis Garrido and Maria Miyar, «The Recent Fast Upsurge of Immigrants in Spain and Their Employment Patterns and Occupational Attainment,» *International Migration*, vol. 49, no. 1 (February 2011), p. 157.

١٢ ـ البنية المهنية

يعد أفراد الجالية المغربية، أكثر خبرة مهنيًا مقارنة بالمهاجرين القادمين من البلدان العربية الأخرى، نتيجة تاريخ هجرتهم الطويل نسبيًا. ويحصل كثيرون منهم، وخصوصًا ذوي التعليم الهولندي، على فرص عمل في مختلف القطاعات الاقتصادية، ولا سيما الحكومية منها، ويعمل كثيرون في قطاعي الخدمات والصناعة. مع ذلك، تشير الدراسات إلى أن المغاربة، مقارنة بالجوالي غير الغربية بوجه خاص، فضلًا عن المقارنة بالهولنديين الأصليين، أسرع من غيرهم في الانفكاك من العمل، أو أقل مشاركة في سوق العمل. وقد بلغ هذا الأمر حدته عام ٢٠٠٣، قياسًا على الأعوام التي سبقته؛ فقد كانت نسبة مشاركة المغاربة في العمل هي الأقل، إذ بلغت

٥٦ في المئة لدى الرجال، و٢٤ في المئة لدى النساء، وتفوقت عليها الجالية التركية، في حين بلغت نسبة الهولنديين الأصليين ٧٨ في المئة لدى الرجال و٥٧ في المئة لدى النساء، وجاء بعدهم السوريناميون بنسبة أقل قليلًا لدى الجنسين أيضًا[٨٩].

الجدول الرقم (١٨)
صافي المشاركة في سوق العمل في هولندا
بحسب بلد الأصل للفترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٩ (بالنسبة المئوية)

المجموعات	٢٠٠٣	٢٠٠٩
المغاربة	٤١,٤	٥٠
الأتراك	٤٥,٨	٥٤
السوريناميون	٦١,٢	٦٣
الأنتيليون ومن أروبا الهولندية	٥٣,٦	٥٨
الهولنديون الأصليون	٦٧,٣	٧٠
السكان غير الأصليين من البلدان الغربية	٦٣,٢	٦٦
السكان غير الأصليين من البلدان غير الغربية	٤٨,٦	٥٥

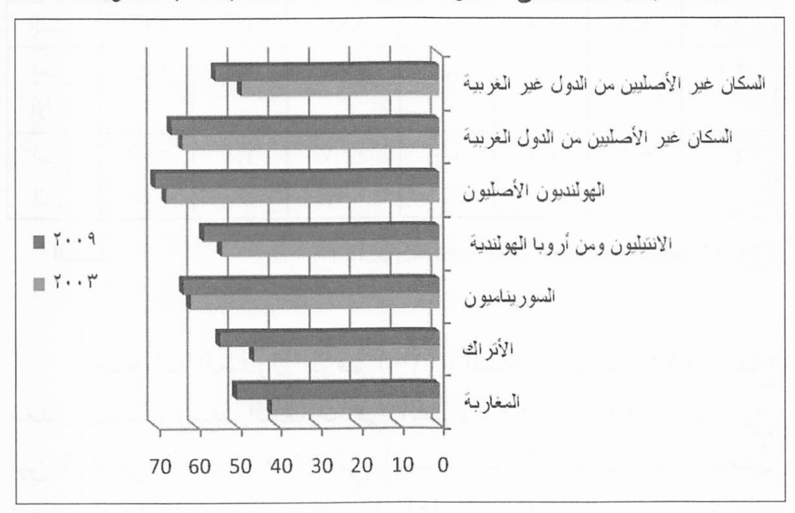
المصادر: Centraal Bureau voor de Statistiek (CBS): *Allochtonen in Nederland 2004* (Voorburg: CBS, 2004), p. 53, and *Jaarrapport Integratie, 2010*, p. 94.

أمّا صافي المشاركة في سوق العمل، فهو الأقل وسط المغاربة مقارنة بالجوالي الكبيرة والهولنديين الأصليين، إذ بلغ ٤١,٤ في المئة عام ٢٠٠٣ وارتفع إلى ٥٠ في المئة عام ٢٠٠٩.

(٨٩) حميد الهاشمي، العرب وهولندا الأحوال الاجتماعية للمهاجرين العرب في هولندا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

ومقارنة بالمغاربة في إيطاليا، يبلغ معدل النشاط الاقتصادي ٨٧,٨ في المئة لدى الرجال و٣٤,٩ في المئة لدى النساء[٩٠]. كما أن انخفاض نسبة مشاركة المغاربة في سوق العمل هي حالة تشترك فيها الجوالي الأخرى من البلدان غير الغربية. وفي تقديرنا، تقف وراء ذلك جملة من العوامل، منها ضعف البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية والثقافية والتعليمية للدول التي ينحدر منها هؤلاء وهي غالبًا بلدان نامية، إضافةً إلى التمييز ضد هذه الجوالي نتيجة التباين الثقافي والحضاري والديني.

الشكل الرقم (١٣)
صافي المشاركة في سوق العمل في هولندا
بحسب بلد الأصل للفترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٩ (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: الشكل البياني من رسم الباحث استنادًا إلى الجدول الرقم (١٨).

---

(٩٠) Fullin and Reyneri, Ibid., p. 124.

في هذا الإطار أيضًا، يظهر الجدول الرقم (١٩) ارتفاع نسبة المغاربة الذين يعتمدون على الإعانة الاجتماعية، إذ بلغت ١٦ في المئة لدى الرجال و١٨,٧ في المئة لدى النساء في الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥.

الجدول الرقم (١٩)
وضع سوق العمل للعاملين المغاربة في هولندا (عمر ١٥ ـ ٦٠ سنة) بحسب الجنس (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥)

	عاملون	عمل مستقل	يعتمد على الإعانة الاجتماعية	تقاعد	طلاب مدرسة	آخرون	مهاجر أو متوفى
الرجال	٧٠,٠	١,٩	١٦,٠	١,٤	١,٥	٥,٨	٣,٥
النساء	٦٦,٠	٠,٦	١٨,٧	٠,٠	٣,٠	٩,٨	١,٨
الجيل الأول	٦٩,٥	١,٤	١٧,٧	١,١	٠,٩	٦,٧	٢,٧
الجيل الثاني	٦٤,٩	١,٨	١٢,٧	٠,٠	٧,٤	٩,٢	٤,١

المصدر: CBS, *Jaarrapport Integratie, 2008, bijlagen*, pp. 16-17.

يوضح لنا الجدول الرقم (٢٠) والشكل الرقم (١٤) ارتفاع معدل البطالة وسط المغاربة في الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩، إذ راوح بين ٨,٩ في المئة و ١٨,٨ في المئة، مع العلم أن هذا المعدل شهد ارتفاعًا وانخفاضًا، لكنه ظل أعلى مما هو عليه لدى الجوالي الأخرى أو لدى الهولنديين الأصليين أو في المعدل العام.

في إيطاليا، بلغ معدل البطالة وسط المغاربة ١٣,٦ في

المئة وهو معدل مرتفع مقارنة بالمهاجرين الآخرين المقيمين في إيطاليا، عدا مهاجري بلدان شمال إفريقيا الآخرين الذين بلغ معدلهم ١٥,٥ في المئة[٩١]. وفي إسبانيا، بلغ معدل بطالة المغاربة ١٠,٦ في المئة وسط الرجال و١٣,٣ في المئة وسط النساء[٩٢]، وهو معدل أعلى من معدلات أغلبية العمالة المهاجرة إلى إسبانيا من البلدان الأخرى.

الجدول الرقم (٢٠)
معدل البطالة لعمر ١٥ ــ ٦٥ عامًا بحسب الجوالي المقيمة في هولندا في الفترة ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٩ (بالنسبة المئوية)

الجوالي	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
المغاربة	٨,٩	١٠,١	١٧,٩	١٩,٣	١٨,٨	١٦,١	١١,١	١٠,٢	١٢,٣
الأتراك	٧,٧	٩,٥	١٣,١	١٥,٤	١٤,٨	١٤,٤	٩,١	٨,١	١٠,٢
السوريناميون	٦,٩	٧,١	٩,٧	١٢,٢	١٣,٧	١٠,٧	٨,٠	٦,٤	١٠,١
الأنتيليون وأوروبا الهولندية	٩,١	١٠,٣	١٤,١	١٥,٧	١٥,٧	١٤,٧	١٠,٠	٩,٧	١١,١
الهولنديون الأصليون	٢,٩	٣,٤	٤,٤	٥,٣	٥,٢	٤,٤	٣,٧	٣,٢	٤,٠
المعدل العام	٣,٥	٤,١	٥,٤	٦,٥	٦,٥	٥,٥	٤,٥	٣,٩	٤,٩

المصدر: «Persbericht,» (Centraal Bureau voor de Statistiek, PB 10-005, 4 Februari 2010), p. 6.

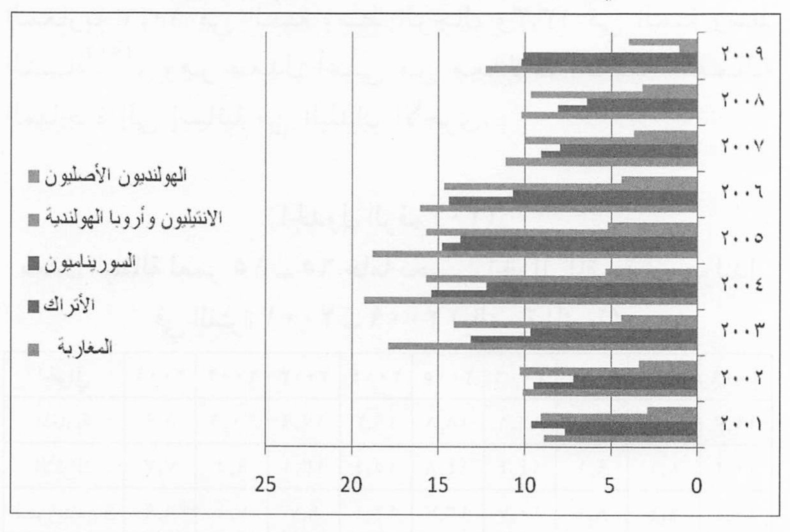
---

(٩١) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

(٩٢) Fabrizio Bernardi, Luis Garrido and Maria Miyar, «The Recent Fast Upsurge of Immigrants in Spain and their Employment Patterns and Occupational Attainment,» *International Migration*, vol. 49, no. 1 (February 2011), p. 159.

الشكل الرقم (١٤)

معدل البطالة لعمر ١٥ ـ ٦٥ عامًا بحسب الجوالي المقيمة في هولندا في الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩ (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: الشكل البياني من رسم الباحث استنادًا إلى الجدول الرقم (٢٠).

يبين الجدول الرقم (٢١) نسبة المغاربة في سن ١٥ ـ ٦٤ عامًا للفترة ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٧، المتمتعين بمساعدة البطالة، إذ يلاحظ ارتفاع هذه النسبة مقارنة بالنسبة العامة لكنها تظل أقل من نسبة الأتراك وأكثر قليلًا من نسبة السوريناميين.

الجدول الرقم (٢١)
الأشخاص في عمر ١٥ ـ ٦٤ عامًا المتمتعون بمساعدة البطالة بحسب الجنس لآخر يوم جمعة من شهر أيلول/ سبتمبر للفترة ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٧ في هولندا

	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
المجموع	١,٦	١,٣	١,٢	١,٤	١,٩	٢,٣	٢,٣	٢,٠	١,٥
المغاربة	١,٩	١,٦	١,٥	١,٩	٢,٩	٣,٥	٣,٠	٢,٥	١,٩
الأتراك	٢,٧	٢,٣	٢,٢	٢,٧	٣,٧	٤,١	٣,٧	٣,٠	٢,٢
السوريناميون	١,٨	١,٥	١,٣	١,٨	٢,٨	٣,٥	٣,٣	٢,٦	١,٩
الرجال									
المجموع	١,٨	١,٥	١,٣	١,٦	٢,٢	٢,٦	٢,٥	٢,١	١,٦
المغاربة	٢,٦	٢,٢	٢,١	٢,٥	٣,٩	٤,٦	٤,٠	٣,٢	٢,٤
الأتراك	٣,٠	٢,٥	٢,٢	٢,٧	٣,٩	٤,٤	٤,٠	٣,٢	٢,٢
السوريناميون	١,٨	١,٤	١,٣	١,٨	٢,٩	٣,٦	٣,٣	٢,٦	١,٨
النساء									
المجموع	١,٥	١,٢	١,٠	١,٢	١,٦	٢,٠	٢,١	١,٨	١,٥
المغاربة	١,٠	٠,٩	٠,٩	١,٢	١,٨	٢,٣	٢,٠	١,٦	١,٤
الأتراك	٢,٥	٢,٢	٢,٢	٢,٦	٣,٤	٣,٧	٣,٣	٢,٨	٢,٣
السوريناميون	١,٩	١,٥	١,٤	١,٧	٢,٧	٣,٥	٣,٢	٢,٦	١,٩

المصدر: CBS, *Jaarrapport Integratie, 2008, bijlagen*, p. 23.

ويبرز الجدول الرقم (٢٢) تباين هذه النسبة بين الجيلين الأول والثاني، إذ راوحت بين ١,٨ في المئة و٤ في المئة لدى الجيل الأول، وبين ٠,٤ في المئة و١,٧ في المئة للثاني، وهذا راجع إلى أن فرص الحصول على العمل بالنسبة إلى الجيل الثاني أكثر مما هي لدى الجيل الأول نتيجة التمتع بالتعليم

الهولندي وصغر السن. ويمكن تفسير ارتفاع معدل البطالة مقارنة بالسكان الأصليين بالعوامل التي أشرنا إليها في ما يخص انخفاض نسبة المشاركة في سوق العمل.

الجدول الرقم (٢٢)

المغاربة في سن الـ ١٥ ـ ٦٤ المتمتعون بمساعدة البطالة بحسب الجيل آخر يوم جمعة من شهر أيلول/ سبتمبر في هولندا للفترة ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٧

	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الجيل الأول	٢,٢	١,٩	١,٨	٢,٢	٣,٤	٤,٠	٣,٧	٣,٠	٢,٥
الجيل الثاني	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٧	١,٥	١,٧	١,٢	٠,٩	٠,٦

المصدر: CBS, *Jaarrapport Integratie, 2008, bijlagen*, p. 24.

وتشير الدراسات إلى أن الأفغان والصوماليين والإثيوبيين إضافةً إلى العراقيين، هم جوالٍ قادمة بدواعي طلب اللجوء وهي أسرع من غيرها من المهاجرين في طلب المساعدة الاجتماعية بدلًا من البطالة وفقدان العمل، يليهم في ذلك من الجوالي الكبيرة كل من المغاربة ثم الأتراك. كذلك يلجأ المهاجرون من مصر وإيران والصين بصورة مبكرة إلى طلب المساعدة الاجتماعية بعد فقدان العمل[٩٣].

على صعيد آخر، بلغ الدخل السنوي للمغاربة المتزوجين ولديهم أطفال أقل من ٢٦ ألف يورو عام ٢٠٠١، أي أقل بنسبة

(٩٣) الهاشمي، العرب وهولندا الأحوال الاجتماعية للمهاجرين العرب في هولندا، ص ١٠٧.

٣٠ في المئة مقارنة بالهولنديين الأصليين المتزوجين. ويرتفع دخل الأتراك قليلًا عن دخل المغاربة، وتتراجع النسبة المذكورة إلى ٢٠ ـ ٢٥ في المئة لدى الجيل الشاب من المغاربة والأتراك المتزوجين ولديهم أطفال. أمّا الدخل السنوي للسوريناميين في الوضع نفسه فقد بلغ ٣٤ ألف يورو، أي أقل بنسبة ١١ في المئة من دخل الهولنديين الأصليين[٩٤]. ويعود انخفاض الدخل هذا إلى ضعف البنية المهنية والتعليمية، ولا سيما لدى الجيل الأول من المغاربة، أمّا ارتفاع الدخل في حالة السوريناميين فيعود إلى أن سورينام كانت جزءًا من هولندا، لذا فإن هجرة سكانها إلى هذا البلد كانت أقدم، ثم إن انخراطهم في سوق العمل أكبر.

١٣ ـ الاندماج في المجتمع الهولندي

ليس المقصود بالاندماج هنا الانصهار في المجتمعات المضيفة، لأن من حق كل إنسان أن يحتفظ بهويته الثقافية أو الدينية؛ بل المقصود درجة التواصل مع المجتمع المضيف، واكتساب مهارات تؤهل المهاجرين للانخراط الإيجابي في الحياة العامة، على أن يسود مبدأ تكافؤ الفرص بصورة عادلة، وهذا يشمل النواحي الاجتماعية والاقتصادية (ولا سيما مدى المساهمة في سوق العمل) والسياسية والثقافية والتعليم ودرجة اكتساب لغة البلد المضيف، لأنه من دون ذلك يعاق الاندماج في المجتمع جديًا في كثير من جوانب الحياة. ولا شك في أن الاندماج هو عملية تراكمية تستغرق وقتًا طويلًا، وهي في الوقت نفسه تواجه عوائق تحد من وتيرة سرعتها.

---

(٩٤) CBS, *Allochtonen in Nederland 2004*, p. 63.

جاء وجود الأجانب بهذه الصورة في هولندا وفي بلدان أوروبية أخرى، وبالتحديد من ذوي الأصول الإسلامية والعربية، معاكسًا لما كانت تخطط له هولندا، إذ هي لم تأت بهم للاستقرار إلى الأبد، بل ليخدموا البلد الذي كان منهكًا من الحرب العالمية الثانية، ولكي يعودوا بعد ذلك إلى أوطانهم الأصلية. الأمر نفسه كانت تفكر فيه العمالة المهاجرة التي كانت تهتم أساسًا بجمع بعض الأموال قصد استثمارها في بلدانها. لكن الأمور اتخذت مجرى مغايرًا، فحاجة هولندا إلى اليد العاملة الأجنبية للعمل في الأعمال الشاقة، واستئناس المهاجرين الإقامة في هذه البلدان التي وفرت لهم أسباب العيش المقبول، هي من بين الأمور التي حكمت على العمالة الأجنبية بالاستقرار التام في هولندا وغيرها من البلدان الأوروبية، بل والإتيان بأسرهم وأقربائهم، الأمر الذي جعل هذا الحضور الأجنبي يتخذ، إضافةً إلى النواحي الأخرى، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، منحى قانونيًا حيث المطالبة بتسوية الوضع القانوني، لا للمهاجرين الذين جاؤوا فرادى فحسب، بل لأسرهم وأبنائهم أيضًا، وهو ما وضع السلطات الهولندية أمام تحديات جديدة ستفرز في المستقبل القريب عددًا من الإشكالات[٩٥]؛ وهو أمر ينطبق تقريبًا على كل البلدان الأوروبية المستقبلة للعمالة المهاجرة، وخصوصًا بلدان أوروبا الغربية.

يلاحَظ، من ناحية درجة الاندماج في المجتمع الهولندي، أن الكثير من المغاربة يكون اندماجهم أكثر مع أبناء بلدهم، وهذا

(٩٥) التجاني بولعوالي، **المسلمون في الغرب: بين تناقضات الواقع وتحديات المستقبل** (القاهرة: مركز الحضارة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٥٤ ـ ٥٥.

ينطبق أيضًا على الأتراك. لكن هناك مجموعة تشعر بأنها مغربية بقدر شعورها بأنها هولندية. أمّا أبناء الجيل الثاني من المهاجرين، فيكون اندماجهم أقل مع مجموعاتهم الأصلية، وهذا ينطبق على المغاربة، وينطبق أكثر على المنحدرين من جزر الأنتيل، وخصوصًا الأطفال الذين يأتون للدراسة في هولندا(٩٦). فمن الطبيعي أن يكون الجيل الثاني الذي ولد في هولندا أكثر قابلية للاندماج في المجتمع المضيف، وهذا يعود إلى عدة أسباب، منها التمكن من اللغة الهولندية وارتفاع المستوى التعليمي والثقافي وانخراطه السهل في سوق العمل مقارنة بالجيل الأول.

في المقابل، يعتقد ٥٥ في المئة من المغاربة حملة الجنسية البلجيكية أنهم ينتمون بالدرجة الأولى إلى المغرب وبعد ذلك إلى أوروبا، ويعتقد ١٩ في المئة منهم أنهم ينتمون إلى المغرب فقط، بحسب بحث عينة أجري عام ٢٠٠٩(٩٧).

أمّا في ما يخص الاهتمام بالسياسة، وهو أحد جوانب الاندماج، فلا تزال نسبته منخفضة وسط المغاربة مقارنة بالهولنديين الأصليين، وهذا ينطبق أيضًا على الجوالي من خارج أوروبا. لكن نسبة المغاربة الذين لا يهتمون بالسياسة هي أقل من نسبة الأتراك ومهاجري الأنتيل وجزيرة أروبا. ومع هذا فالمشهد السياسي ليس غريبًا عن مشاركة المغاربة، سواء على مستوى التمثيل في البرلمان، أو على مستوى التمثيل في مجالس البلديات، أو حتى في رئاسة البلدية نفسها، كما هو الشأن في

(٩٦) CBS, *Jaarrapport Integratie, 2008*, p. 204.

(٩٧) انظر الموقع: <http://www.IslaminEurope.com>.

روتردام مع عمدتها المغربي أحمد أبو طالب. ويعود انخفاض نسبة الاهتمام بالسياسية إلى الأسباب نفسها التي شخصناها، وهي تخلّف البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية والثقافية لدول الأصل، وما ينجم عنها من قلة انخراط المواطنين في الحياة السياسية.

من ناحية أخرى، بات الوجود المغربي في هولندا يساهم في تأسيس واقع المجتمع الهولندي من كل جوانبه. فالكتّاب المغاربة يساهمون في مجال الكتابة الأدبية بإبداعاتهم المتواصلة في القصة والشعر والرواية باللغة الهولندية. وقد ترسخت أقدام المغاربة في ميادين لعبة كرة القدم، وقد تُوج أحد اللاعبين المغاربة أحسن هداف في الدوري الهولندي الممتاز، وذلك يحصل أول مرة في تاريخ الهجرة[٩٨].

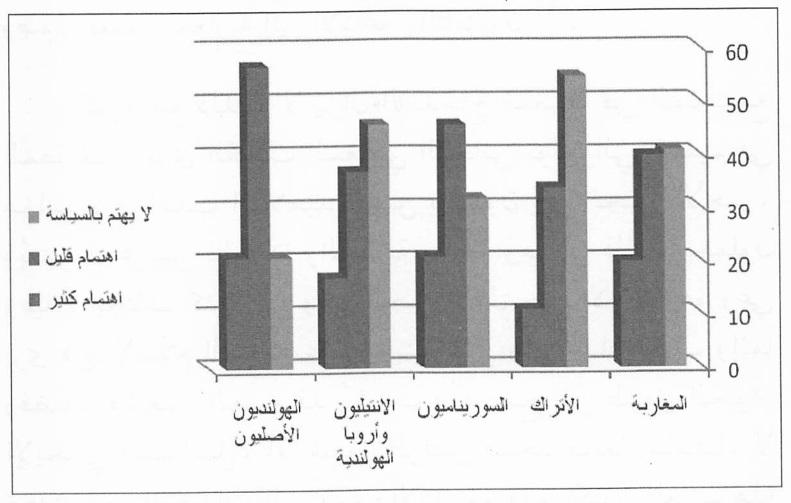
الجدول الرقم (٢٣)
الاهتمام بالسياسة وسط الجوالي المهاجرة في هولندا لعام ٢٠٠٦ (بالنسبة المئوية)

مدى الاهتمام بالسياسة	المغاربة	الأتراك	السوريناميون	مهاجرو الأنتيل وجزيرة أروبا	الهولنديون الأصليون
لا يهتم بالسياسة	٤١	٥٥	٣٢	٤٦	٢١
اهتمام قليل	٤٠	٣٤	٤٦	٣٧	٥٧
اهتمام كثير	٢٠	١١	٢١	١٧	٢١

المصدر: CBS, *Jaarrapport Integratie, 2008*, p. 212.

(٩٨) انظر موقع إذاعة هولندا العربية: <http://www.rnw.nl/arabicCached-Similar>.

الشكل الرقم (١٥)
الاهتمام بالسياسة وسط الجوالي المهاجرة في هولندا لعام ٢٠٠٦ (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: الشكل البياني من رسم الباحث استنادًا إلى الجدول الرقم (٢٣).

في بلجيكا، في الجانب السياسي أيضًا، لم يعد المهاجر المغربي بعد عام ١٩٩٥ يكتفي بالمشاركة في الانتخابات فقط، بل راوده الطموح إلى كسر الحاجز السياسي والترشح ضمن أحزاب معروفة ببعض مواقفها اللينة تجاه الهجرة المغربية. وقد وجدت هذه الأحزاب بدورها في ترشيح المغاربة بين صفوفها فرصة لكسب أصوات الناخبين ذوي الأصول العربية والإسلامية، إذ بلغ عدد المنتخبين من أصول مغربية في انتخابات عام ٢٠٠٠ في بروكسيل ٧٢ منتخبًا من مجموع ٨٩ منتخبًا من أصول غير أوروبية. وعام ٢٠٠٣، عُيّنت امرأة من أصل مغربي في منصب كاتبة الدولة للعمل. وفي الجانب العلمي والمعرفي، تميزت هذه

الفترة بوصول بعض أفراد الجالية المغربية إلى شغل مناصب في الجامعات ومراكز البحث العلمي بعد أن أكملوا دراستهم بتفوق، وأصبحوا ينافسون زملاءهم البلجيكيين، وشهدت الفترة نفسها وصول بعض المغاربة إلى الإذاعة والتلفزيون(٩٩).

لكن، مع ذلك، لا يزال الاندماج ضعيفًا في المجتمع المضيف. ويرى الكاتب المغربي التجاني بولعوالي المقيم في هولندا «أن أغلب التلاميذ الذين ينتمون إلى الجيل الأخير، ويُعتبرون غربيين بالولادة والجنسية واللغة وما إلى ذلك، يحملون وعيًا لا يختلف كثيرًا عن وعي الجيل الأول جيل الآباء! وهو وعي يرى في الإسلام المنغلق عقيدة مبنية ليس على عداء الغرب وإنما رفضه، فشعور العداء قد يُشذب ويُصحح عن طريق الحوار الإيجابي المتواصل، أمّا شعور الرفض فيتخذ طابعًا إشكاليًا، لا تجدي معه الوصفات السياسية والإدارية، فهم يكنون للغرب هذا الشعور، رغم أنهم يمثّلون جزءًا من المجتمع الغربي»(١٠٠). وفي تقديرنا، من العوامل الأخرى التي تساهم في ضعف الاندماج هي وجود المنظمات الخاصة بالمغاربة التي بلغ عددها ٦٨١ منظمة عام ١٩٩٩. وعلى الرغم من أن هذه المنظمات تساهم في الحفاظ على الهوية وتقوية الترابط الاجتماعي بين المغاربة من خلال أنشطتها المتنوعة، فهي، كونها مقتصرة على المغاربة، تساهم في عزلتهم عن المجتمع المضيف.

---

(٩٩) البهالي، الكفاءات العلمية المغربية بالخارج ـ بلجيكا كنموذج، ص ١٧ ـ ١٨.

(١٠٠) بولعوالي، المسلمون في الغرب بين تناقضات الواقع وتحديات المستقبل، ص ١١.

الجدول الرقم (٢٤)
عدد المنظمات العائدة إلى الجوالي المغربية والتركية والسورينامية في هولندا

الجوالي	عدد المهاجرين	مجموع المنظمات	المنظمات الإسلامية	نسبة المنظمات الإسلامية من المجموع في المئة	عدد المساجد
المغاربة (١٩٩٩)	٢٧٣,٠٠٠	٦٨١	١٧١	٢٥,١	٩٢
الأتراك (٢٠٠١)	٣٠٠,٠٠٠	١١٢٥	٣٥٦	٣١,٦	٢٠٦
السوريناميون (٢٠٠٢)	٣١٥,٠٠٠	٨٨١	٨٩	١٠,١	٦
المجموع	٨٨٨,٠٠٠	٢٦٨٧	٦١٦	٢٢,٩	٣٠٤

المصدر: Karen Phalet and Jessika ter Wal, eds., *Moslim in Nederland* (Den Haag: Sociaal Cultureel Planbureau, 2004), p. 35.

١٤ ـ تصاعد العنصرية والحد من عملية الاندماج

شهدنا في السنوات الأربعين الأخيرة ثورة حقيقية في جميع أنحاء العالم في العلاقات بين البلدان والأقليات العرقية، إذ بدأت النماذج القديمة للدولة القومية ذات النسيج المتماثل والمنسجم تختفي، وراحت تحل محلها نماذج من التعددية الثقافية للدولة الوطنية ودولة المواطَنة، وقد انعكس ذلك، على سبيل المثال، في التبني الواسع الانتشار للتكيف الثقافي والديني عند الجماعات المهاجرة، وكثيرًا ما كان هذا التغير نتيجة العمليات السياسية المحلية التي تنشأ داخليًا. وبعد فترة من المنازعات والمفاوضات الداخلية، واستجابة لتحرك مكثف من بعض الأقليات، انتهى عدد

من البلدان إلى أن النماذج القديمة لم تعد تتناسب مع أوضاعها التاريخية والسكانية الخاصة. باختصار، هناك الآن تزايد في تدويل علاقة الأقلية بالدولة، كما أننا نشاهد انتشارًا عالميًا لفكرة التعددية الثقافية إطارًا جديدًا لإصلاح هذه العلاقة[١٠١]. وهذا أمر ساهم في تبني سياسات رسمية في البلدان المستقبلة للهجرة تقر بالتعدد الثقافي، ومنها هولندا لكن بدرجات متفاوتة، وتمثل فرنسا الاستثناء الرئيسي في هذا الجانب، إذ هي أبقت على مفهوم استيعاب المهاجرين في الثقافة الفرنسية.

لكن مع الإقرار بهذا التوجه نرى أن من العوامل التي تساهم في إبطاء عملية الاندماج والحد منها، عامل تصاعد العنصرية، إذ بات تدفق كثيرين من المهاجرين الأجانب مصحوبًا بتوترات اجتماعية خطرة في مختلف البلدان المضيفة بسبب تشكيلة واسعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية

---

(١٠١) ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، عالم المعرفة؛ ٣٧٨، ٢ ج (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١١)، ج ٢، ص ١٧ ـ ١٨. منذ أواخر ستينيات القرن الماضي رأينا تغيرًا قويًا تجاه المهاجرين نتيجة الحاجة إلى الأيدي العاملة، فقد كان هناك تغيران مرتبطان: أولهما تبني معايير الحياد العنصري، بحيث يتزايد عدد المهاجرين إلى الدول الأوروبية من مجتمعات غير أوروبية (وغالبًا غير مسيحية)؛ والثاني تبني تصور للتكامل، يميل أكثر نحو «التعدد الثقافي». وقد حدث هذان التغيران المزدوجان، بدرجات مختلفة، في كل دول المهجر التقليدية. وتحولت جميع هذه الدول من سياسات الدخول والتجنيس التمييزية إلى سياسات الحياد العنصري. كما تحولت كلها من مفهوم التكامل الاستيعابي إلى مفهوم أقرب إلى التعدد الثقافي. وقد تبنى بعض هذه الدول جوانب من منظور «التعدد الثقافي»، مثل هولندا والسويد، وتعد الأخيرة الحالة البارزة هنا بإعلانها عام ٢٠٠٦ عامًا للتعدد الثقافي. لمزيد من المعلومات، انظر: المصدر نفسه، ص ٩٤ ـ ١٠٠.

السلبية تجاه الخارج. وبالتالي، نشهد ضغوطًا متزايدة لتحديد هجرة الأجانب على خلفية أن الطاقة الاستيعابية للدول المضيفة قد وصلت إلى نهايتها. وتشمل هذه النظرة السلبية تجاه الخارج كلًا من سوق العمل وسوق السكن في التجمعات الحضرية الكبيرة، وبالتالي هناك نزعة لاعتبار المهاجرين، أكثر فأكثر، مصدرًا للمشكلات بدلًا من اعتبارهم مصدرًا لفرص عمل جديدة للاقتصاد الحضري[١٠٢]. ومن أبرز العوامل التي تساهم في تصاعد العنصرية، الأزمات الاقتصادية والمالية الدورية التي تمر بها البلدان الرأسمالية المستقبلة للهجرة بين فترة وأخرى، فهناك علاقة قوية بين اندلاع هذه الأزمات وتصاعد حدة العنصرية.

تشير استطلاعات الرأي بوضوح إلى أن هناك مناخًا عامًا معاديًا للمهاجرين في مختلف البلدان الأوروبية؛ فبحسب استطلاع أجرته جريدة **فاينانشيل تايمز** في أواخر آب/ أغسطس ٢٠١٠، عبرت نسبة كبيرة من المشاركين عن رؤية سلبية تجاه تداعيات وجود المهاجرين في بلادهم. فقد عبر ٤٨ في المئة من المشاركين من فرنسا عن اعتقادهم أن وجود المهاجرين له تداعيات سلبية على الاقتصاد. وفي إسبانيا، حيث تبلغ نسبة البطالة ٢٠ في المئة، عبر ٦٧ في المئة عن اعتقادهم أن الهجرة إلى بلادهم تصعب من إمكان حصولهم على العمل، كذلك اعتقد ٣٢

---

(١٠٢) Peter Nijkamp, Mediha Sahin, and Tüzin Baycan-Levent, «Migrant Entrepreneurship and New Urban Economic Opportunities: Identification of Critical Success Factors by Means of Qualitative Pattern Recognition Analysis,» *Tijdschrift voor economische en sociale geografie = Journal of Economic and Social Geography*, vol. 101, no. 4, (September 2010), pp. 371-391.

في المئة منهم أن وجود العمالة المهاجرة أدى إلى خفض الرواتب التي يحصلون عليها. وعبر ٦ من كل عشرة مشاركين من بريطانيا عن اعتقادهم أن وجود المهاجرين أثر سلبًا في نوعية الحياة في البلد، وقرر ٦٣ في المئة أن الهجرة تؤثر سلبًا في مستوى الخدمات الصحية التي تقدمها الدولة، ورأى ٦٦ في المئة أن ذلك يؤثر سلبًا في الخدمات التعليمية التي تقدمها الحكومة[١٠٣]. وفي تقديرنا، تعكس هذه النسب المرتفعة التي عبرت عن مواقف سلبية تجاه المهاجرين تصاعد حدة الأزمة المالية والاقتصادية التي اندلعت عام ٢٠٠٨ وما زالت تفاعلاتها المتبادلة التأثير مستمرة، وخصوصًا في البلدان الرأسمالية المتقدمة.

ويتعرض المهاجر المغربي الذي ترك وطنه قسرًا أو طوعًا واستقر في المهجر لإكراهات وضغوط نفسية واقتصادية وحتى بدنية، نتيجة وجوده في بيئة تزداد يومًا بعد يوم شراسة تجاهه. فعند الحديث عن ارتفاع نسبة البطالة، أول ما تشير الأصابع إليه هو مسؤولية المهاجر، وحينما يتأزم وضع البلد اقتصاديًا فإن تحويلات المهاجرين إلى بلادهم هي السبب، وحينما يريد هذا الشخص أو ذاك أن يصير بطلًا وطنيًا يهاجم المهاجرين وخصوصًا العرب والمسلمين، ويتحدث بإسهاب عن انعدام الأمن وارتفاع نسبة الإجرام وارتباطه بالمهاجرين، ولا يتورع عن إدانة سياسات الهجرة السابقة وتحميل المسؤولية للأحزاب التي حكمت البلد وتسببت باستقدام أعداد كبيرة من المهاجرين الذين

(١٠٣) كارن أبو الخير، «ملامح الجدل الأوروبي حول الهجرة والإسلام،» السياسة الدولية، <http://www.siyassa.org.eg>.

فشلت معهم، بحسب زعمه، كل محاولات الاندماج[١٠٤].

في هولندا، برز السياسي بيم فورتاين بمواقفه المتطرفة تجاه هجرة الأجانب إلى هناك، تحت شعار «هولندا امتلأت»، وطالب بسياسة أكثر حزمًا تجاه تدفقهم، واشترط اندماجهم في المجتمع، وطالب بتحديد نشاط الثقافات الأخرى، الدينية منها بخاصة، التي رأى أنها تقطع مع ثقافة المجتمع الهولندي، بل تسبب خطرًا على هذا المجتمع؛ وهاجم الإسلام ووصفه بمقولته التي اشتهرت «أجد أن الإسلام ثقافة متخلفة». وفي عام ١٩٩٧، ألّف فورتاين كتابًا معاديًا للإسلام بعنوان **ضد أسلمة ثقافتنا**. وقد طُرد فورتاين من حزبه الأول Lief baar Nederland، وهو حزب يميني، نتيجة مواقفه المتطرفة، ليؤسس حزبًا خاصًا به، سمّاه «لائحة بيم فورتاين». ونتيجة تناغم آرائه مع نزعة اليمين التي تنامت في أوروبا، مثل «النازيين الجدد» الذين يعادون الأجانب، حيث توجد حركات مماثلة في النمسا والسويد والدنمارك وفرنسا، حصل حزب فورتاين على نسبة كبيرة في أول مشاركة له في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٢ واحتل المركز الثاني، مع أن زعيم هذا الاتجاه اغتيل قبل الانتخابات هذه بأسبوعين تقريبًا على يد شاب هولندي بدافع مقولاته المعادية للأجانب. لكن في الانتخابات اللاحقة خسر الحزب خسارة فادحة نتيجة تهافت مقولاته من جانب، وخلافات قياديي الحزب في ما بينهم من جانب آخر[١٠٥]. إلّا أن هذا لم يضعف نزعة اليمين

---

(١٠٤) البهالي، الكفاءات العلمية المغربية بالخارج ـ بلجيكا كنموذج، ص ٧.

(١٠٥) الهاشمي، العرب وهولندا الأحوال الاجتماعية للمهاجرين العرب في هولندا، ص ٥٩ ـ ٦١.

المتطرف في المجتمع الهولندي، وخصوصًا بعد حادثة مقتل المخرج والصحافي الهولندي ثيو فان غوخ عام ٢٠٠٤ على يد شاب مغربي الأصل[١٠٦].

وامتدادًا لظاهرة اليمين المتطرف، برز إلى الواجهة سياسي هولندي آخر اسمه خيرت فيلدرز، زعيم حزب الحرية اليميني، وعضو البرلمان الهولندي منذ عام ١٩٩٨ ولغاية عام ٢٠٠٦ نائبًا عن حزب الشعب من أجل الحرية والديمقراطية، ثم منذ عام ٢٠٠٦، نائبًا عن حزب الحرية الذي أسسه بنفسه وتزعمه، والذي يرى أن الإسلام «دين عنف وعدائي» وأنه «خطر» على الحياة الهولندية[١٠٧].

وطوال الأعوام الماضية، كان خيرت فيلدرز كثير الحديث عن أئمة المساجد المسلمين الذين يبثون أفكارًا تحض على الكراهية. كما أن اليسار الاجتماعي، الذي كان هدفًا للهجوم الدامي في النرويج عام ٢٠١١، بات هدفًا دائمًا للهجوم من جانب فيلدرز؛ ففي آذار/ مارس من العام نفسه قال في العاصمة الإيطالية روما، إن اليساريين من أنصار التعددية الثقافية يطربون فرحًا كلما أنشئت محكمة للشريعة أو أقيم مسجد جديد في

(١٠٦) هزت المجتمع الهولندي هذه الحادثة التي جاءت انتقامًا من إخراج ثيو فان غوخ فيلمًا قصيرًا ينتقد فيه ممارسات محسوبة على الإسلام تسيء إلى المرأة. وقد عدّت أوساط هولندية كثيرة هذه الفعلة تعديًا على حرية التعبير، وزادت من التعاطف الشعبي مع اليمين المتطرف. كذلك نتجت منها ردود فعل ضد بعض المراكز الإسلامية، وفي المقابل ضد بعض الكنائس على يد بعض المغاربة، لكن الحكومة الهولندية بادرت إلى تهدئة الأمور.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٦٢ ـ ٦٣.

أوروبا. وقال أيضًا إن أوروبا ستنهار بسبب غبائها الذي يجعلها تعتقد أن كل الثقافات متساوية القيمة، لذلك لا ترى سببًا للقتال من أجل ثقافتها الخاصة. وفي الأول من أيار/ مايو، أرسل فيلدرز رسالة إلى زعيم حزب العمل الهولندي، يوب كوهين، جاء فيها: «تهانينا يوب في الذكرى الـ ٦٥ لتأسيس حزب العرب. لقد أعطيتم هولندا الهجرة الجماعية واستوردتم الكثير من الفاشلين والمجرمين»[١٠٨].

وقد وجه زعيم حزب العمل من جانبه رسالة إلى فيلدرز بهذا الصدد جاء فيها: «بالتأكيد نأى فيلدرز بنفسه من الجريمة (أي جريمة النرويج)، وهذا أمر جيد جدًا. وأعتقد أن على السياسيين جميعًا، ومن بينهم فيلدرز، أن يدركوا دائمًا ما تفعله الكلمة. الكلمة لها أثرها وتفعل فعلها بطرائق شتى، ويمكن أن يصل أثرها إلى شخص مثل هذا السيد (القاتل النرويجي). لا يمكن القول إن فيلدرز مسؤول بأي صورة من الصور، لكنه (المجرم) يستند في تبرير فعلته إلى الأفكار نفسها التي يستند إليها فيلدرز». أمّا النائب عن حزب اليسار الأخضر، توفيق ديبي، فقد طلب استدعاء رئيس الحكومة مارك روته إلى البرلمان للنقاش في شأن العداء للأجانب في هولندا. ويرى ديبي أن حزب الحرية الذي يتزعمه خيرت فيلدرز، أمامه مسؤولية كبيرة بأن «يجد قنوات لتفريغ مشاعر النقمة». وقال إنه يريد أن يتحدث في البرلمان عن نقاط التلاقي بين أفكار برايفيك (القاتل النرويجي) والأفكار المشابهة الشائعة في

---

(١٠٨) انظر الموقع: <http://www.rnw.nl/arabic/article>.

هولندا، وخصوصًا في الدوائر القريبة من حزب الحرية[١٠٩].

أمّا خطة الحزب الاشتراكي، فتتمثل بأن اندماج الأجانب في المجتمع الهولندي وصل إلى طريق مسدود بسبب السياسة الفاشلة لحكومات متتالية في هذا الموضوع، إذ برز نوع جديد من التفرقة أثار التمييز في عدد من المجالات، وألحق الضرر بالتضامن الاجتماعي. لذلك من الضروري إجراء تحقيق برلماني لمعرفة الأسباب الحقيقية وراء هذا الفشل. ولتجنب إلحاق مزيد من الأضرار بالتضامن الاجتماعي، يتوجب اتخاذ إجراءات ملائمة فورية، منها إعادة توزيع الهولنديين من الأصول الأجنبية والهولندية على نحو أكثر توازنًا في مجالات السكن والعمل والدراسة.

فمنذ اللحظة، يجب إعطاء الأولوية لاتباع سياسة صحيحة تشجع الاندماج وتحفزه، وبهذه الطريقة فقط يمكن الخروج من هذا الطريق المسدود. وتتلخص الخطوط العريضة لهذه الخطة التي أطلق عليها اسم «الدلتا» في ما يلي: أن نفحص الواقع

(١٠٩) يُشار إلى أن بعض الصحف الهولندية لفتت الانتباه إلى ورود هولندا، والجدل الدائر فيها في شأن الإسلام، وحزب الحرية، الذي يقود الحملة المناهضة للإسلام في هولندا، عدة مرات في «بيان برايفيك»، وهو وثيقة تحوي أكثر من ١٥٠٠ صفحة تركها النرويجي الذي اعترف بمسؤوليته عن الهجومين اللذين أوقعا ٧٦ قتيلًا سنة ٢٠١١ في النرويج. كذلك توقف بعض الصحافيين الهولنديين عند التشابه الكبير بين الأفكار الواردة في «البيان» والأفكار التي يرددها عادة السيد خيرت فيلدرز، وأعضاء حزبه، عن ضرورة «الكفاح» ضد الإسلام في أوروبا، و«الكفاح» ضد النخبة السياسية الأوروبية أيضًا، وخصوصًا اليسارية، التي سمحت للمهاجرين المسلمين بأن يستوطنوا الدول الأوروبية، بحسب أدبيات حزب الحرية. للمزيد من المعلومات، انظر الموقع: <http://www.rnw.nl/arabic/article>.

معًا، وأن نختار معًا، وأن نسكن معًا، وأن نعيش معًا[١١٠].
وتضمّ صفوف هذا الحزب والأحزاب اليسارية الأخرى كثيرًا من المهاجرين، وقد رُشح بعضهم في الانتخابات البرلمانية. وبوجه عام، تتسم مواقف هذه الأحزاب بالإيجابية تجاه المهاجرين وعملية الاندماج.

في فرنسا، أصبحت الهجرة، واندماج الأقليات الإثنية، والعنصرية خلال العقدين الماضيين، موضوعات مركزية في السياسة الفرنسية؛ فقد أظهر استطلاع للرأي العام أجري عام ١٩٩٠ أن الهجرة إلى فرنسا كانت القضية الثانية الأكثر أهمية بعد قضية التفاوت الاجتماعي والاقتصادي. ويدور النقاش السياسي المكثف في شأن مستقبل الأقليات الإثنية (العرقية)، وهل ستندمج، بالتدريج، في المجتمع الفرنسي، أم تكون جيوبًا عسيرة الهضم تهدد وحدة الشعب الفرنسي. ويجري التركيز بثبات على وضع «العرب» المنحدرين من شمال إفريقيا (وخصوصًا المغاربة والجزائريين والتونسيين)، إذ أصبح مهاجرو شمال إفريقيا، ولا سيما الجيل الثاني، أكثر عرضة للحوادث العنصرية، مثل سوء المعاملة والاعتداء والقتل مقارنة بأي أقلية أخرى[١١١].

تجدر الإشارة هنا أيضًا إلى مشروع الرئيس الفرنسي ساركوزي الذي أعلن عنه في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠١٠ في شأن

---

(١١٠) الهاشمي، **العرب وهولندا الأحوال الاجتماعية للمهاجرين العرب في هولندا**، ص ٧٤ ـ ٧٥.

(١١١) MacMaster, *Colonial Migrants and Racism: Algerians in France, 1900-62*, pp. 1-15.

التلويح بإصدار قانون يحرم بموجبه الأجانب الحاصلين على الجنسية الفرنسية جنسيتَهم إذا ما استهدفوا رجال الأمن وممثلي الدولة وعرضوا حياتهم للخطر. علمًا أن أحد المنتخبين عن الحزب الاشتراكي انتقد «سياسة ساركوزي العدائية ضد المهاجرين»، ورأى «أن التهوين من أشكال التمييز التي تمارس في فرنسا، هو الذي يهدد الانسجام الاجتماعي»[112].

تبقى عملية الاندماج قضية إشكالية ومطروحة للنقاش، سواء من جانب البلدان المضيفة أو الجوالي المهاجرة، فهناك عدة عوائق تحول دون سرعة الاندماج، منها تباين الخلفية الثقافية والحضارية والدينية بين مجتمعات الأصل والاستقبال، وتخلف البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية في البلدان المرسلة للمهاجرين، والإرث الاستعماري للدول المستقبلة لهم، مثل هولندا. وقد أدى الاستعمار دورًا محوريًا في استلاب هذه الدول، ثم ساهم في تخلفها، ولا بد من أن تساهم هذه النظرة في تأسيس موقف المهاجر ووعيه بقدر معين تجاه عملية الاندماج. وعلى الرغم من تبني سياسات من جانب البلدان الأوروبية، ومنها هولندا، للمساهمة في تسهيل اندماج المهاجرين في المجتمع المضيف، فإن تأثيراتها لا تزال محدودة.

١٥ ـ التحويلات والتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية

تُعد التحويلات من الموضوعات المهمة التي استقطبت البحث المتعلق بالهجرة الدولية ونتائجها. لكن يلاحظ أن هذا

---

(١١٢) انظر: الشرق الأوسط، ١١/٨/٢٠١٠.

الموضوع نال القليل من الاهتمام والبحث الأكاديمي في البلدان العربية المرسلة للعمالة على الرغم من أهميته الاقتصادية والاجتماعية الأساسية لهذه البلدان[١١٣]. والدليل على هذه الأهمية، بحسب تقدير البنك الدولي، قد يكون ما جرى تحويله إلى البلدان النامية بطرائق شتى يتجاوز ٢٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٥، وأن ٥٠ في المئة من هذه التحويلات غير رسمية[١١٤]. تعكس لنا هذه الأرقام الضخمة الأهمية التي باتت تحتلها التحويلات في اقتصادات بلدان الهجرة المغادرة.

لإبراز أهمية الموضوع بالنسبة إلى البلدان العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نلقي نظرة على الجدول الرقم (٢٥) والشكل الرقم (١٦)؛ إذ يتبين من خلالهما ما تمثّله التحويلات الرسمية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات والواردات عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤، ويلاحظ ارتفاع نسبة هذه التحويلات في المغرب إلى ٨,٤ في المئة و٤٣,٣ في المئة و٢٣,٩ في المئة على التوالي خلال هذه الفترة. وهناك بلدان عربية ترتفع فيها النسب أكثر من المغرب، مثل الأردن ولبنان، إذ بلغ مجموع التحويلات إلى هذه المنطقة ٢٥,١٦٢ مليار دولار عام ٢٠٠٦، وهو يمثل ضعفي المبلغ عام ٢٠٠٠

(١١٣) للمزيد عن العلاقة بين الهجرة والتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية، انظر: هاشم نعمة فياض، **الهجرة الدولية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية** (فاس، المغرب: منشورات مقاربات، ٢٠٠٩).

(١١٤) محمد الأمين فارس، «تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية: السمات والآثار،» ورقة قدمت إلى: «اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص،»، ص ٥.

البالغ ١٢,٩٢٠ مليار دولار، في حين ارتفع المبلغ بمعدل أقل في تسعينيات القرن الماضي، إذ كان ١١,٤٣٢ مليارًا عام ١٩٩٠. ويمثل مبلغ عام ٢٠٠٦ نحو ٣ في المئة من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة، و٣٧ في المئة من صادرات الخدمات التجارية، و٣١ في المئة من الصادرات الصناعية، و٨٧ في المئة من معونات التنمية الرسمية. وقد تساوت نسب المغرب ومصر ولبنان من مجموع التدفقات المالية لسنة ٢٠٠٦، فبلغت ١٤ في المئة لكل منهما، في حين بلغت حصة كل من الجزائر والأردن ٧ في المئة، واقتسمت الباقي (٤٣ في المئة) بلدان المنطقة الأخرى[١١٥]. وتوضح هذه الأرقام مدى أهمية عائدات الهجرة واندماجها في اقتصادات هذه الدول.

الجدول الرقم (٢٥)

التحويلات الرسمية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات والواردات لعدد من البلدان العربية لعامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤

الدول	نسبة التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي		نسبة التحويلات من إجمالي الصادرات		نسبة التحويلات من إجمالي الواردات	
	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٠	٢٠٠٤
الأردن	١٩,٦	١٧,٩	٨٧,٤	٧١,٤	٣٣,١	٢٥,٢
تونس	٤,١	٤,٩	١٣,٦	١٤,٣	٩,٣	١٠,٨
سورية	-	٢,٩	-	١٣,٤	-	١٠,٣
مصر	٣,٣	٣,٤	٤٠,٤	٢٧,٢	١٧,٥	١٦,٩
اليمن	١٣,٥	٩,٩	٣٣,٩	٢٧,٢	٥٥,٤	٣٤,٣

يتبـــع

(١١٥) عارف، «حركة الكفاءات العربية، الإقليمية والدولية،» ص ٤٩.

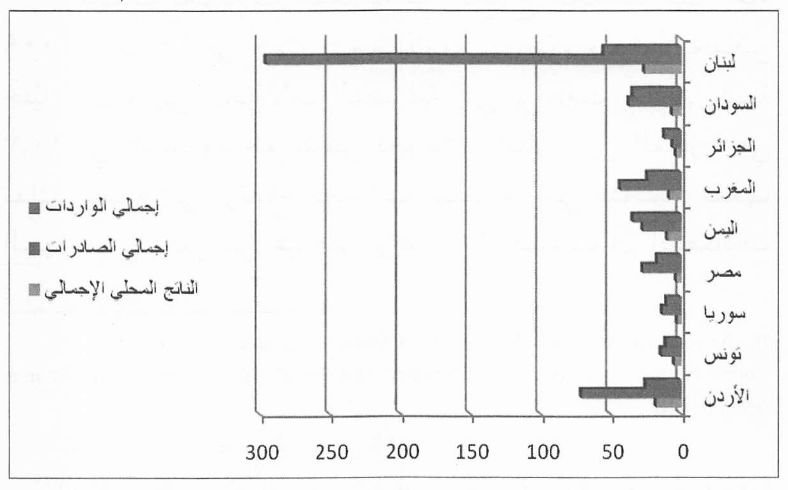
تابـــع

المغرب	٦,٥	٨,٤	٢٩,٥	٤٣,٣	١٨,٧	٢٣,٩
الجزائر	-	٣,٦	-	٦,١	-	١٢,٠
السودان	٤,٩	٦,٤	٣٥,٣	٣٧,١	٤١,١	٣٤,٤
لبنان	-	٢٦,٢	-	٢٩٦,٠	-	٥٥,١

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٥** (الكويت: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، [٢٠٠٦])، نقلًا عن: محمد الأمين فارس، «تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية: السمات والآثار،» ورقة قدمت الى: «اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص،» (الإسكوا، دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بيروت، أيار/ مايو ٢٠٠٦)، ص ١٦.

الشكل الرقم (١٦)

التحويلات الرسمية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات والواردات لعدد من البلدان العربية لعام ٢٠٠٤



ملاحظة: الشكل البياني من رسم الباحث استنادًا إلى الجدول الرقم (٢٥).

في ما يتعلق بالمغرب، ارتفعت التحويلات من ١٩٧٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ٤٢١٨ مليون دولار عام ٢٠٠٥، وارتفعت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي من ٦ في المئة إلى ٨,٥ في المئة، وارتفع نصيب الفرد منها من ٧٣ دولارًا إلى ١٣٤ دولارًا على التوالي في السنتين ذاتهما[١١٦]. واستنادًا إلى وزارة المالية المغربية، بلغت الأموال التي حولها المغاربة المقيمون في الخارج عام ٢٠٠٧ نحو ٤,٨ مليار يورو، أي ١٥,١ في المئة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يتركز ٦٥ ـ ٧٢ في المئة من مجملها في القطاع العقاري[١١٧]. وبلغت التحويلات ٦,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨ ممثلة نسبة ٩ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغت بالنسبة إلى مصر ولبنان ٩,٥ و٦ مليار دولار ممثلة نسبة ٥,٩ في المئة و٢١,٧ في المئة على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي في العام ذاته[١١٨].

وشهدت تحويلات المغاربة في الخارج انخفاضًا كبيرًا عام ٢٠٠٩ بنحو ١٤ في المئة نتيجة الأزمة المالية، وبدا الانخفاض جليًا بالنسبة إلى الحوالات المصرفية التي تراجعت بدورها بنسبة ١٠,٧ في المئة. ويرجع تقلص تحويلات المهاجرين المغاربة في تلك الفترة إلى ارتفاع معدلات البطالة التي يتحمل ثقلها المهاجرون أكثر من غيرهم. وتفيد الإحصاءات أن اقتصادات

(١١٦) *The International Migration Report 2006: A Global Assessment* (New York: United Nation, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, 2009), p. 242.

(١١٧) عارف، المصدر نفسه، ص ٤٩.

(١١٨) الإسكوا، «آثار الأزمة المالية على الهجرة الدولية في المنطقة العربية،» ص ٨.

البلدان التي تستقبل جالية مغربية مهمة من ناحية العدد، وخصوصًا إسبانيا، وإيطاليا، وفرنسا، إضافةً إلى بلجيكا، وهولندا، بدأت تنتعش مع بداية عام ٢٠١٠. وتمثّل تحويلات المغاربة من فرنسا وبلجيكا وهولندا وحدها ٥٠ في المئة من مجموع المبلغ الإجمالي. لكن ظهرت في الأعوام الماضية القوة الاقتصادية والاستثمارية التي أضحى يمثلها المغاربة القاطنون في إيطاليا، إذ يعد المغاربة أكبر جالية في هذا البلد[١١٩]. وفي حين يمثل المغاربة المجموعة الأكثر عددًا في إسبانيا، فإن دولًا أوروبية أخرى تبقى أكثر أهمية كدول للهجرة إذا ما نُظر إلى حجم التحويلات، إذ تمثّل التحويلات المتأتية من فرنسا مثلًا خمسة أضعاف التحويلات المرسلة من إسبانيا مثلًا[١٢٠].

وتظل التحويلات مؤشرًا على الارتباط الوثيق بين المهاجرين وبلدهم الأصلي؛ ففي حالة المغرب يشير بحث ميداني إلى أن أكثر من ٩ من أصل ١٠ مهاجرين (٩٤ في المئة) أرسلوا تحويلات مالية إلى المغرب خلال الأعوام الخمسة التي غطاها البحث، وقد أكّد ما يقرب من ٦٠ في المئة أنهم حولوا ربع دخلهم السنوي على الأقل[١٢١]. وتؤكد هذا الارتباط حقيقة الزيارات السنوية التي يقوم بها المهاجرون المغاربة لبلدهم، وخصوصًا في العطلة الصيفية التي تساهم في دعم النشاط السياحي ومن ثم الاقتصادي.

(١١٩) <http://www.hespress.com> (19 june 2010).

(١٢٠) Carling, «Unauthorized Migration from Africa to Spain,» p. 9.

(١٢١) خشاني، «التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاثة: المغرب ـ الجزائر وتونس،» ص ٧.

في ما يتعلق بالتحويلات العينية، يقدّر تحقيق شمل معقلين رئيسيين للهجرة، هما مدينة الناظور في الشمال وتادلة وسط المغرب، نسبتها بـ ٣٠ ـ ٥٠ في المئة من مجموع التحويلات المالية، لكن يمكن تقديرها إجمالاً بحدود ٢٠ ـ ٣٠ في المئة من المجموع(١٢٢). تبدو هذه النسبة معقولة من وجهة نظرنا في ضوء الانفتاح التجاري في مجال الاستيراد الذي شهده المغرب في السنوات الماضية.

على أي حال، تبقى تحويلات المهاجرين مفهومًا مبهمًا يصعب ضبطه بسبب تنوع هذه التحويلات، والقنوات المستعملة في إرسالها، فهناك مسالك مرئية وأخرى غير مرئية. ويتكون الشكل الأول من القنوات الرسمية، في حين يضم الشكل الثاني عمليات مختلفة، مثل السيولة المالية التي يدخلها المهاجر معه لقضاء العطلة، أو تلك التي يرسلها مع الأشخاص، والتحويلات العينية مثل السيارات والأثاث وأدوات التجهيز المنزلي والآلات الالكترونية. . . إلخ، والمقاصة بين المواطنين وهي أن يسدد المهاجر في بلد المهجر لحساب مواطن من معارفه المشتريات أو غيرها من الأشياء، وفي المقابل يدفع المواطن لحساب المهاجر في بلده الأصلي أو حساب أسرته بالعملة الوطنية. تنتشر هذه الممارسة بسبب عدم قابلية النقود المغاربية للتحويل إلى العملة الصعبة(١٢٣). وهنا يكمن أحد المظاهر المهمة لضعف اقتصادات هذه الدول.

أمّا العلاقة بين التحويلات والتنمية في المغرب فيبدو أنه

---

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ٦ ـ ٧.

(١٢٣) المصدر نفسه، ص ٦.

يُفاد من معظمها في دعم الاستهلاك والاستثمار في القطاع العقاري، في حين يوجَّه القليل منها مباشرة نحو المشاريع الإنتاجية. ولدعم نقاشنا في شأن هذه العلاقة، نستفيد هنا من بعض المعطيات المتوافرة على مستوى بعض مناطق المغرب، فعمل الجالية المغربية مثلًا المنحدرة من سيدي أفني في الخارج في القطاع التجاري في المغرب يظل محدودًا نسبيًا، إذ يمثل ١٥ في المئة. وقد تبين أنه من مجموع ١٠٠ مهاجر استُجوبوا عام ٢٠٠٠ يستمثر ١٤ في المئة منهم فقط في التجارة كمقاولة عائلية، بينما توجه أغلبية المهاجرين (أكثر من ٧٠ في المئة) استثماراتها في قطاع العقارات، وهي استثمارت في مجملها غير منتجة، ولا تتعدى نسبة استثمار الجالية الأفنية في الخارج في مجال الصيد البحري في المغرب ٥ في المئة[١٢٤].

ولا توظف عائدات المهاجرين بالقدر والشكل المطلوبين، بل في عقارات جامدة (٣٨ في المئة)، أو في أرصدة عقارية (٣٢ في المئة)، ويستمثر جزء ضئيل عائليًا في التجارة والخدمات والصيد البحري، وتأتي بعض الاستثمارت العصرية في الملاهي والمقاهي ودور اللعب التي لا تنتج قيمة مضافة. ويظل الرأسمال الموظف ضعيفًا جدًا في وقت تصل التحويلات المصرفية للمهاجر الباعمراني (نسبة إلى قبائل الباعمران في سيدي أفني) إلى نحو ٢٥٠ مليون درهم في الشهر، الأمر الذي يولد لدى المهاجر فكرة المضاربة العقارية على المبني من العقارات والعقارات الفارغة، إذ عوضًا من العمل على الاستثمار في السياحة أو الصيد البحري

(١٢٤) بنعتو، «سيدي أفني: إشكالية الموارد البشرية والهجرة السرية،» ص ١٨ ـ ١٩.

نجد المهاجر يتحول إلى فاعل مضارب[١٢٥]، ويساهم في رفع أسعار العقارات أكثر من قيمتها الحقيقية وبالتالي في تفاقم أزمة السكن بالنسبة إلى المواطن العادي.

ساهمت الهجرة بوجه عام، ولو لفترة محدودة، في التخفيف من حدة البطالة في المغرب، علاوة على أن تحويلات المهاجرين ومدخراتهم من العملة الصعبة أصبحت تمثل موردًا مهمًا لخزينة الدولة، وهي تشمل ما يلي: تحويلات مصرفية؛ حوالات بريدية؛ تحويلات التأمينات الاجتماعية؛ مبالغ مصرفة في المصارف المغربية من جانب المهاجرين في أثناء إجازاتهم؛ قيمة وسائل النقل المستوردة من المهاجرين في أثناء إجازاتهم.

لذلك تعير الحكومة المغربية اهتمامًا خاصًا لقضايا المهاجرين، وتحرص على إبقاء علاقاتهم بالبلد وتمتينها، ويتجلى ذلك في مختلف الإجراءات المتخذة لتأطير المهاجرين في الخارج. من هذه الإجراءات:

- إنشاء وزارة شؤون الجالية المغربية في الخارج وهي تمثل في القنصليات بواسطة ملحقين اجتماعيين.

- إنشاء صندوق الهجرة لمساعدة المهاجرين (جمعية الحسن الثاني).

- تشجيع المهاجرين على استثمار أموالهم في مشاريع إنمائية داخل البلد.

---

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ٢٩.

على الرغم من كل هذا، فإن ما تقدمه الدوائر المغربية هو دون المطلوب، ذلك أن كثيرًا من مدخرات المهاجرين يُستثمر في المهجر في التجارة، مثل المطاعم والمقاهي والبناء.

غير أن الاقتصاد المغربي يحتاج إلى مزيد من أموال المهاجرين، لذلك تحرص الدولة على مضاعفة تحويلاتهم أكثر مما تحرص على طريقة توظيفها في المشاريع الهادفة التي تعود على المجتمع بالتقدم. وتستخدم كل تحويلات ومدخرات المهاجرين في تسديد عجز ميزان المدفوعات، وتبقى الاستثمارات مشروطة بمبادرات المهاجرين الفردية[١٢٦]. من هنا يفترض التركيز على استثمار الجزء الأكبر من التحويلات في القطاع الإنتاجي الذي يخلق بدوره مزيدًا من فرص العمل ويدعم قوة الاقتصاد، على الرغم من إقرار الحكومات بأن الإنفاق العام يعمل على مضاعفة الدخل، وكذلك تفعل التحويلات، إذ بينت الدراسات أن كل دولار من التحويلات يمكن أن يخلق ٢ ـ ٣ دولارات أو أكثر من الدخل الجديد في المناطق المرسلة للمهاجرين، غالبًا لكون العائلات التي تتسلّم التحويلات تنفق دخلها على شراء السلع والخدمات التي يوفرها آخرون في الاقتصاد المحلي، وحتى إذا أنفقت كل التحويلات على الاستهلاك فإنها يمكن أن تحفز الاستثمارات من جانب عائلات أخرى نتيجة ارتفاع دخلها.

إن مضاعفة الدخل التي تنتج من التحويلات هي مثال لما

---

(١٢٦) البكاي، وضعية الطفل المغربي في المهجر: هولندا نموذجًا، ص ١٩ ـ ٢٠.

يسميه الاقتصاديون «التوازن العام» لتأثيرات الهجرة في اقتصادات البلدان المرسلة للمهاجرين. وهناك أنواع أخرى من تأثيرات التوازن العام؛ فمثلًا، يمكن أن يؤدي الطلب الجديد الذي تحفزه الهجرة إلى رفع الأسعار على نحوٍ غير تجاري بالنسبة إلى السلع والخدمات التي يكون عرضها في الاقتصاد المحلي ثابتًا، مثل الأراضي. وهناك أدلة تثبت أن الأجور وأسعار الأراضي تكون أعلى في المناطق المرسلة للمهاجرين بأعداد كبيرة[(١٢٧)]. أما حالة المغرب، فيمكن أن ينطبق عليها ارتفاع أسعار الأراضي، أمّا بالنسبة إلى ارتفاع الأجور فلا توجد مؤشرات تدعم ذلك.

ويقود نقص التنمية إلى الهجرة التي تؤثر بدورها في نقص التنمية؛ ففي البلدان التي تشهد زيادة في الدخل والإنتاج الزراعي تعكس الهجرة النجاح، وتستطيع تحويلات المهاجرين أن تجد الأرض الخصبة للمساهمة في التنمية. لكن في الاقتصادات الراكدة والمخربة بفشل الأسواق تعكس الهجرة التنمية الفاشلة، والأرجح أن تكون تأثيراتها الإيجابية أكثر محدودية. لذا، تحتاج الحكومات إلى المشاركة النشطة في الهجرة الدولية من أجل جعلها وسيلة للتنمية الناجحة[(١٢٨)] من خلال تبني مجموعة من الإجراءات تصب في هذا الهدف وتقلل من التأثيرات السلبية.

توجد علاقة ذات حدين بين الهجرة والتنمية، فهناك علاقة إيجابية وأخرى سلبية، إذ يمكن أن تكون الهجرة سببًا ونتيجة

---

(١٢٧) Edward J. Taylor, «International Migration and Economic Development,» Paper Presented at: «The International Symposium on International Migration and Development,» p. 9.

(١٢٨) المصدر نفسه، ص ١١ ـ ١٥.

للتخلف في الوقت نفسه، بينما يزداد التخلف أو يقل نتيجة الهجرة. لذا، لا يمكن رؤية الهجرة بالمطلق على أنها عقبة في وجه التنمية أو أحدى إستراتيجيات تحقيقها. وعلى الصعيد العالمي، من الواضح أن للهجرة تأثيرًا إيجابيًا، إذ يعتمد تأثيرها في التنمية في البلدان والمجتمعات، كل على حدة، على البيئة السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية لتلك المجتمعات التي تحدث الهجرة فيها، كذلك يعتمد على خصائص المهاجرين وسلوكياتهم.

في السنوات الأخيرة، ازداد الاعتراف بعنصر التنمية الكامن في الهجرة، وتحول تركيز التفكير على الصعيد الدولي من الانطباع السلبي المهيمن سابقًا عن العلاقة بين الهجرة والتنمية، الذي يؤكد الحاجة إلى استئصال المسببات الرئيسية للهجرة وهجرة العقول واستنزاف العمالة والهجرة من المناطق الرعوية، إلى الاهتمام المتزايد بالتأثيرات والاحتمالات الإيجابية للهجرة في التنمية، بما في ذلك المساهمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمهاجرين وتخفيف الضغط الديمغرافي وضغط سوق العمل في كل من بلدان الأصل والاستقبال[١٢٩].

وباستخدام معطيات مسوحات عائلية من ٧١ دولة نامية، وجدت دراسة أن تحويلات العمال المهاجرين تقلل كثيرًا من مستوى الفقر وعمقه وشدته في العالم النامي. ووجدت أن زيادة في تحويلات كل عامل بنسبة ١٠ في المئة إلى بلده الأصلي تؤدي في المتوسط إلى انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون في

(١٢٩) «International Migration and Development: Perspective and Experience of the International Organization for Migration, IOM,» (Geneva, April 2006), p. 4.

مستوى الفقر في حدود ٣,٥ في المئة، وأن زيادة مشابهة في حدود ١٠ في المئة ستقلل مستوى الفقر في المتوسط في حدود ٣,٩ في المئة في البلد[١٣٠]. وهذا ما يلاحظ بوضوح في مناطق المغرب المرسلة للمهاجرين بكثرة.

يُشَك أحيانًا في الدور الإيجابي للتحويلات في عملية التنمية، وذلك لما تخلفه من حالة الاعتماد عليها، وخصوصًا حين ترتفع نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي كما في المغرب والأردن ولبنان واليمن، أو يكون دورها في تمويل الواردات كبيرًا كما في لبنان والسودان واليمن والأردن. وقد تعمل على رفع قيمة العملة المحلية وتضخم الأجور في البلدان الأصلية، الأمر الذي يخلق صعوبات للتصدير والإنتاج. بل يذهب البعض إلى أنها تخلق حالة المرض الهولندي (Dutch Disease)، كما هي حال البلدان التي تعتمد على مصدر واحد للإنتاج، مثل النفط أو بعض المواد الأولية الأخرى. وقد اختبرت البلدان العربية بعض هذه السلبيات، لكن عوائق التنمية تكمن في أسباب أخرى[١٣١] تتعلق بضعف البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لهذه البلدان، ومنها المغرب.

من جانب آخر، مثّلت الهجرة الخارجية أحد العناصر

---

(١٣٠) Richard H. Adams, Jr., «Migration, Remittances and Development: The Critical Nexus in the Middle East and North Africa,» Paper Presented at: «United Nation Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region,» (Population Division, Department of Economic and Social Affairs, United Nation Secretariat, Beirut, 15-17 May 2006), p. 5.

(١٣١) فارس، «تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية: السمات والآثار،» ص ١٩.

الأساسية في تطور المجال الحضري في المغرب؛ فابتداء من عام ١٩٦٣ مثلًا، تغير النسيج الحضري لمدينة الناظور الواقعة شمال البلد وهي من المعاقل الأساسية للهجرة المغادرة، وذلك عبر انتشار سريع للمباني في جميع الاتجاهات، إذ بدأت المدينة تتوسع من الوسط نتيجة التحولات التي طرأت على الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية لسكانها بفعل التدفق الكثيف للمهاجرين، والاندماج في تيارات الهجرة الدولية، ومن ثم تدفق أموال الهجرة، وإقامة سلسلة من المشاريع الاقتصادية الكبرى المهمة التي تزامنت مع اتساع المدينة بفضل النشاط التجاري وعائدات الهجرة. وتبين من خلال بعض الدراسات أن أكثر من ٥٠ في المئة من مجموع المباني في مدينة الناظور شيّدها العمال القاطنون في الخارج من جهة، والذين يعملون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في التهريب من جهة أخرى. والإشكالية التي تُطرح هنا هي أن إقليم الناظور يعرف ظاهرة متناقضة يعبر عنها بضعف نمو السكان الحضريين في مقابل تطور كبير للسكن الحضري[(١٣٢)] الذي يستغل لفترة محدودة في العام من جانب المهاجرين لقضاء عطلتهم في المغرب، وبالتالي فإن مردوداته الاقتصادية تكون محدودة.

١٦ ـ سياسات الهجرة

يتضح جليًا أن الحكومة المغربية تشجع الهجرة إلى الخارج، وهذا يعود إلى عدد من الأسباب التي تدفع العمالة إلى الهجرة

(١٣٢) جميلة السعيدي، «التوسع الحضري وأشكال استغلال المجال: نموذج مدينة الناظور،» مجلة جغرافية المغرب، السنة ٢٤، العددان ١ ـ ٢ (شباط/ فبراير ٢٠٠٨)، ص ١١٧ ـ ١٢٦.

والتي قمنا بتحليلها. ويعود موقف الحكومة هذا إلى سياستها التي ترى أن إيجابيات الهجرة أكثر من سلبياتها. لذا، نرى أن وجهة نظرها تجاه الهجرة في الفترة ١٩٧٦ ـ ٢٠٠٩ تتمثل بأنها تراها إما مرضية، وإمّا منخفضة جدًا. أمّا السياسة تجاهها فتتمثل ببقائها أو زيادتها، باستثناء عام ١٩٩٦ عندما أشارت الحكومة إلى عدم تدخلها، إلّا أن هذا الموقف لم يستمر. وفي ما يخص تشجيع عودة المهاجرين إلى المغرب، لم يكن للحكومة المغربية موقف تجاهها طوال هذه الفترة، باستثناء عام ٢٠٠٩ حينما أشارت سياستها إلى التشجيع، ويبدو أن هذا الموقف مرتبط بتشجيع عودة المهاجرين الذين يمكن أن تكون لديهم مشاريع استثمارية في المغرب.

الجدول الرقم (٢٦)
سياسة ورؤية المغرب للهجرة الدولية

الأهداف الرئيسية لسياسة الهجرة	تقوية الروابط الثقافية بين المهاجرين والمغرب؛ تقديم المساعدة القانونية والثقافية والتعليمية للمهاجرين في بلاد الهجرة.
هل أقرت قوانين وتشريعات تخص الهجرة؟	توجد قوانين تخص مختلف أوجه الهجرة أقرت منذ أوائل التسعينيات، ما عدا الهجرة العائدة.
هل توجد قاعدة بيانات تخص الهجرة؟	لا، بصدد الإنشاء
مردود الهجرة في نظر الدولة	إيجابي في الغالب
الإيجابيات الرئيسية	تحسين دخل الأسرة وبعض المناطق التبادل الثقافي والحضاري بين المجتمعات الانتفاع من التحويلات خفض الضغط على سوق العمل
السلبيات الرئيسية	هجرة الأدمغة خلق نوع من عدم التوازن المجالي

يتبع

تابع

الحجم التقديري للهجرة	خلال الثمانينيات ١,٤ مليون، عام ١٩٩٨ ما يزيد على ٢ مليون
التوقعات	ارتفاع حجم الهجرة
الدراسات المطلوبة	تطور أوضاع المهاجرين في الخارج التأثيرات الحديثة في بلد الأصل دراسة العودة والاندماج

المصدر: أحمد البكاي، وضعية الطفل المغربي في المهجر: هولندا نموذجًا (الرباط: مطبعة إليت، ١٩٩٤)، ص ١٨ ـ ٢٠.

الجدول الرقم (٢٧)
وجهة نظر وسياسة الحكومة المغربية تجاه الهجرة الخارجة

	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦	٢٠٠٩
وجهة النظر	مرضية	منخفضة جدًا	مرضية	منخفضة جدًا
السياسة	بقاؤها	زيادتها	عدم التدخل	بقاؤها
تشجيع عودة المواطنين	-	-	-	نعم

المصدر: *World Population Policies, 2009* (New York: United Nation, 2010), p. 233.

من ناحية أخرى، ونظرًا إلى إقبال اليد العاملة على الهجرة، قامت الدولة بتنظيمها عبر مجموعة من مكاتب العمل والقنصليات التي تشرف أحيانًا على إبرام اتفاقيات جماعية أو تيسير بعض عقود العمل، لكن الإجراءات المتشددة والمحاباة ـ أحيانًا ـ شجعتا على وجود سماسرة ووسطاء نشيطين في مجال سوق عمالة المهاجرين، الأمر الذي عرّض كثيرًا من هؤلاء العمال للاستغلال البشع بواسطة السماسرة في بلدهم والبلدان التي هاجروا

إليها[١٣٣]. وفي تقديرنا، ينطبق هذا الوضع أكثر على بدايات الهجرة حين كان الطلب على العمالة المهاجرة قائمًا، أما الآن فقد تراجعت هذه الترتيبات نتيجة محدودية الطلب على العمالة أو توقفه نتيجة الأسباب التي أشرنا إليها سابقًا.

وتتبنى الحكومة المغربية مقاربة تقوم على تقوية الروابط التي تجمع الجالية المغربية بوطنها بما يحفظ هويتها ويصون خصوصيتها الثقافية، وذلك بموازاة دعم جهودها ومبادراتها للاندماج على نحوٍ أفضل في بلدان الإقامة، وهي ترى أن نجاح المهاجرين في الاندماج الجيد في هذه البلدان يخلق استثمارًا كبيرًا على المدى البعيد، وإغناء، في الآن ذاته، لمجتمعات الإقامة والمغرب.

وإضافةً إلى تعزيز الروابط الثقافية، تهم باقي محاور الإستراتيجيا الحكومية في التعاطي مع قضايا الجالية المغربية، ولا سيما الدفاع عن حقوق المغاربة المقيمين في الخارج ومصالحهم وتحسين أوضاعهم القضائية والاجتماعية، سواء داخل المغرب أو في بلدان الاستقبال، وتشجيع مغاربة المهجر على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية للمغرب[١٣٤].

لذلك أفرد الدستور المغربي الجديد الذي أقر في استفتاء

(١٣٣) البكاي، وضعية الطفل المغربي في المهجر: هولندا نموذجًا، ص ١٨.

(١٣٤) من حديث الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج، محمد عامر، الأحد في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ في ألمانيا، في أثناء لقائه الجالية المغربية. انظر الموقع: <http://www.hespress.com>.

شعبي بتاريخ ١ تموز/ يوليو ٢٠١١ ثلاثة فصول تتعلق بالهجرة إلى الخارج(١٣٥).

ونظرًا إلى الحجم الضخم للعمالة المهاجرة والمقيمة بصفة دائمة في البلدان المستقبلة، وخصوصًا في أوروبا، يبقى المغرب بحاجة إلى تبني سياسات مدروسة وعملية لدمج الهجرة بالتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية في المغرب، وجعلها عنصرًا إيجابيًا ومنتجًا من خلال وضع خطط على المديين القريب والبعيد لاستثمار العائدات المتأتية من المهاجرين في القطاع الإنتاجي من الاقتصاد، والعمل على التخفيف من الآثار السلبية لهجرة العمالة الماهرة، وخصوصًا أصحاب الكفاءات العلمية التي يحتاج المغرب إليها في تنميته من خلال توفير فرص العمل الملائمة وذات المردود المجزي.

---

(١٣٥) ينص الفصل ١٦ من الدستور على ما يلي: «تعمل المملكة على حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين والمواطنات المغاربة المقيمين في الخارج، في إطار احترام القانون الدولي، والقوانين الجاري العمل بها في بلدان الاستقبال. كما تحرص على الحفاظ على الوشائج الإنسانية معهم، ولا سيما الثقافية منها، وتعمل على تنميتها وصيانة هويتهم الوطنية. تسهر الدولة على تقوية مساهمتهم في تنمية وطنهم المغرب، وكذا على تمتين أواصر الصداقة والتعاون مع حكومات ومجتمعات البلدان المقيمين بها، أو التي يُعَدون من مواطنيها». ويشير الفصل ١٧ إلى أنه «يتمتع المغاربة المقيمون في الخارج بحقوق المواطنة الكاملة، بما فيها حق التصويت والترشّح في الانتخابات. ويمكنهم تقديم ترشيحاتهم للانتخابات على مستوى اللوائح والدوائر الانتخابية، المحلية والجهوية والوطنية. ويحدد القانون المعايير الخاصة بالأهلية للانتخابات وحالات التنافي. كما يحدد شروط وكيفيات الممارسة الفعلية لحق التصويت وحق الترشّح، انطلاقًا من بلدان الإقامة». ويذكر الفصل ١٨ ما يلي: «تعمل السلطات العمومية على ضمان أوسع مشاركة ممكنة للمغاربة المقيمين في الخارج، في المؤسسات الاستشارية، وهيئات الحكامة الجيدة، التي يحدثها الدستور أو القانون». انظر: «مسودة مشروع الدستور الجديد،» **الاتحاد الاشتراكي** (الرباط)، ١٨ ـ ١٩/ ٦/ ٢٠١١.

أخيرًا، نجد أن فرضيات البحث الأساسية قد تحققت، ولا سيما تلك المتعلقة بارتباط هجرة العمالة على نحو وثيق باستعمار بلدان المغرب العربي واستمرارها حتى بعد حصول هذه البلدان على استقلالها، وبالأخص في حالة المغرب، وأن ضعف التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية يمثّل العامل الحاسم في انطلاق واستمرار الهجرة وتزايد حجم المهاجرين على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها البلدان المستقبلة للمهاجرين للحد من دخولهم. وتوجد تباينات في البنية العمرية والنوعية ومعدل الخصوبة والوفيات والبنية العائلية والتعليم والبنية المهنية بين المهاجرين المغاربة والمهاجرين الآخرين والهولنديين الأصليين، لكن التباينات تكون أكبر مع المجموعة الأخيرة؛ ومع مرور الوقت تتقلص فجوة التباين مع هذه المجموعة. كما أن لتحويلات المهاجرين تأثيرات متشعبة ومتبادلة التأثير في البنية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان الأصل، لكنها لا تزال غير مستثمرة على نحو فعال للمساهمة في التنمية. وظلت العمالة المهاجرة المغربية ترتبط بعلاقات قوية، اجتماعية واقتصادية وثقافية، بالمغرب.

خلاصة

يتضح من تحليل تطور هجرة العمالة من بلدان المغرب العربي أن مجموعة من المفاهيم النظرية تنطبق عليها، إذ ارتبطت الهجرة بدرجة كبيرة باستعمار هذه البلدان من جانب فرنسا وكانت حصيلة لنتائجه. واستمرت الهجرة، بوتيرة متصاعدة، من بداية الستينيات نتيجة النمو الاقتصادي الذي شهدته بلدان أوروبا الغربية

حتى عام ١٩٧٤ حين بدأت تطبّق الإجراءات التي تحد من دخول المهاجرين نتيجة الركود الاقتصادي الذي شهدته. لقد طرأ تغير على أعداد المهاجرين، فأصبحت العمالة المغربية تحتل المرتبة الأولى عدديًا في أوروبا، تليها العمالة الجزائرية التي كانت تحتل المرتبة الأولى، ثم التونسية التي تحتل المرتبة الثالثة.

وشهد المغرب، منذ بداية القرن الماضي، هجرة العمالة إلى أوروبا، لكنها كانت بأعداد قليلة. وخلال النصف الثاني من القرن، أصبح المغرب واحدًا من البلدان الرئيسية المرسلة للعمالة، وظلت فرنسا لفترة طويلة تمثل مركز الجذب الأول للهجرة.

توجد عدة أسباب دافعة إلى الهجرة، وفي مقدمها الاستعمار وما نجم عنه من استيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة، وتحطيم البنى الاجتماعية التقليدية، وعدم إدماجها بالبنى الحديثة، والطلب على اليد العاملة في أوروبا الغربية. والملاحظ أنه بعد استقلال هذه البلدان ازدادت الهجرة منها وامتدت إلى بلدان أخرى غير فرنسا، مثل بلجيكا وألمانيا وهولندا وإسبانيا وإيطاليا، وكذلك ارتفاع نسب البطالة الناتجة من عدم التوازن بين التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية التي ظلت متعثرة، والنمو السكاني المرتفع.

ارتفع عدد المغاربة في هولندا سريعًا منذ عام ١٩٧١، إلّا أنه نتيجة تباطؤ هجرة العمالة، ومن ثم توقفها، تقريبًا، ارتفعت نسبة الجيل الثاني مقارنة بالجيل الأول، وهذا يعني أن نمو المهاجرين بات يعتمد أساسًا على الزيادة الطبيعية وعلى جمع

شمل الأسر أو الزواج من المغرب بعدما كان يعتمد أساسًا على المهاجرين الجدد.

تنحدر أغلبية مهاجري الجيل الأول إلى هولندا من منطقة الريف في شمال المغرب، حيث تأتي ثلاثة أقاليم في القمة، هي: الناظور، والحسيمة، وتطوان. وينحدر قسم كبير أيضًا من إقليم تازة، ومن المناطق ما بين جبال الريف والأطلس المتوسط، ومن أقاليم ومدن كبيرة، مثل ورزازات وطنجة والدار البيضاء ومكناس وفاس ومراكش والرباط. ونظرًا إلى أن معظم منطقة الريف كانت تحت الحماية الإسبانية، فإن تيار الهجرة منها أظهر اتجاهًا مختلفًا جدًا عن ذلك الذي انطلق من المغرب الذي كان واقعًا تحت الحماية الفرنسية. لذلك تركز توجه الهجرة من الريف نسبيًا نحو هولندا وبلجيكا وألمانيا والسويد، منذ الثمانينيات، نحو إسبانيا.

تقطن أغلبية المغاربة في المدن الأربع الكبرى كغيرها من الجوالي غير الغربية، مع وجود تباينات في النسب. ويفسر هذا النمط كون المغاربة من العمالة المهاجرة في الأساس مثل الأتراك، لذا فإن فرص العمل تستقطبها، وهي موجودة أكثر في هذه المدن.

وتظهر البنية العمرية للمغاربة أن نسبة الأطفال تحت عمر ١٩ عامًا أعلى بصورة لافتة للنظر مقارنة بالهولنديين الأصليين وأعلى مقارنة بالأتراك والعراقيين أيضًا. لذلك تكون نسبة الأشخاص في سوق العمل أقل مقارنة بالمجموعات الأخرى. وتبلغ نسبة الجنس للمغاربة وللأتراك ١٠٦، وهي لا تزال تعد

مرتفعة نسبيًا وستنخفض إلى ٩٧ و٩٨ على التوالي.

ويشير تحليل تطور معدل الخصوبة إلى انخفاضه على الرغم من بقائه مرتفعًا مقارنة بالجوالي الأخرى، ومن أسبابه انخفاض متوسط عمر المرأة عند ولادة طفلها الأول للجيل الأول من النساء وارتفاعه لدى الجيل الثاني. ويعد هذا أحد المؤشرات المهمة كون هذا الجيل أكثر اندماجًا في المجتمع المضيف.

كما يشير تطور معدل وفيات المغاربة إلى انخفاضه كثيرًا مثل كل الجوالي غير الغربية، ومع هذا يبقى دائمًا أعلى وسط المغاربة والجوالي غير الغربية عامة مقارنة بالهولنديين الأصليين.

كما أن أغلبية المغاربة من المتزوجين، كما الأتراك، تقريبًا، لكن النسبة تنخفض وسط العراقيين، لكون المغاربة والأتراك هم في الأساس من العمالة المهاجرة، أمّا العراقيون فجميعهم تقريبًا جاؤوا بصفتهم لاجئين.

ويعد مستوى التحصيل الدراسي منخفضًا وسط المغاربة والأتراك مقارنة بالسوريناميين والأنتيليين، أمّا الجيل الثاني في عمر ٢٥ ـ ٣٤ عامًا فإن تحصيله الدراسي أعلى مقارنة بالفئة العمرية نفسها من الجيل الأول. ويُعد انخفاض مستوى التعليم حالة عامة يشترك فيها معظم المهاجرين المغاربة في البلدان الأوروبية، وهي تنطبق أكثر على الجيل الأول وبالأخص في بدايات الهجرة الكثيفة في الستينيات. وهذا يمكن تفسيره بتخلف البنية الاجتماعية والاقتصادية لمناطق الأصل وانخفاض المستوى التعليمي للوالدين.

وتُعد العمالة المغربية أكثر خبرة مهنيًا مقارنة بالمهاجرين القادمين من البلدان العربية الأخرى، نتيجة تاريخ هجرتها الطويل نسبيًا. ويحصل كثيرون منهم، وخصوصًا ذوي التعليم الهولندي، على فرص عمل في مختلف القطاعات الاقتصادية. ومع ذلك فإنهم، مقارنة بالجوالي غير الغربية والهولنديين الأصليين، أقل مشاركة في سوق العمل. وينخفض الدخل السنوي للمغاربة المتزوجين ولديهم أطفال بنسبة ٣٠ في المئة مقارنة بالهولنديين، ويعود ذلك إلى ضعف بنيتهم المهنية والتعليمية، وخصوصًا الجيل الأول.

شهدت تحويلات المغاربة من الخارج نموًا مستمرًا منذ عام ١٩٧٠ لتتراجع عام ٢٠٠٩ بسبب الأزمة المالية العالمية، وتمثّل التحويلات من فرنسا وبلجيكا وهولندا ٥٠ في المئة من إجمالي التحويلات. وتظل هذه التحويلات مؤشرًا على الارتباط الوثيق بين المهاجرين وبلدهم. أمّا العلاقة بين التحويلات والتنمية في المغرب، فيبدو أن معظمها يُفاد منه في دعم الاستهلاك والاستثمار في العقار، والقليل يوجه مباشرة إلى المشاريع الإنتاجية. وساهمت الهجرة، ولو لفترة محدودة، في التخفيف من حدة البطالة، علاوة على أن تحويلات المهاجرين ومدخراتهم من العملة الصعبة أصبحت تمثل موردًا مهمًا لخزينة الدولة. ويفترض التركيز على استثمار الجزء الأكبر من التحويلات في القطاع الإنتاجي الذي يخلق بدوره مزيدًا من فرص العمل ويدعم قوة الاقتصاد. وتوجد علاقة ذات حدين بين الهجرة والتنمية، فهناك علاقة إيجابية وأخرى سلبية، إذ يمكن أن تكون الهجرة سببًا ونتيجة للتخلف في الوقت نفسه،

في حين يزداد التخلف أو يقل نتيجة الهجرة. ويشك أحيانًا في الدور الإيجابي للتحويلات في عملية التنمية، وذلك لما تخلفه من حالة الاعتماد عليها، وخصوصًا حين ترتفع نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي كما في المغرب، لكن عوائق التنمية تكمن في أسباب أخرى تتعلق بضعف البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

وساهمت الهجرة في تطور المجال الحضري كما في حالة مدينة الناظور في شمال المغرب، حيث بدأت المدينة تتوسع من الوسط نتيجة التحولات التي طرأت على الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية لسكان المدينة بفعل تدفق الهجرة بكثافة، والاندماج في تيارات الهجرة الدولية، ومن ثم تدفق أموال الهجرة وإقامة سلسلة من المشاريع الاقتصادية الكبرى المهمة.

من ناحية الاندماج في المجتمع الهولندي، يلاحظ أن كثيرين من المغاربة تكون علاقاتهم أكثر بأبناء بلدهم، كما الأتراك، أمّا الجيل الثاني فيكون اندماجه أقل مع مجموعته الأصلية. وبات الوجود المغربي يساهم في خلق واقع المجتمع الهولندي من كل جوانبه، لكن مع ذلك لا يزال الاندماج ضعيفًا ويبقى قضية إشكالية مطروحة للنقاش، إذ إن هناك عوائق كثيرة تحول دون سرعة الاندماج، منها تباين الخلفية الدينية والثقافية والحضارية، والإرث الاستعماري للدول المستقبلة للمهاجرين.

وتشجع الحكومة المغربية الهجرة إلى الخارج، وهذا يعود إلى عدد من الأسباب التي تدفع إلى الهجرة. ويعود موقف

الحكومة هذا إلى سياستها التي ترى أن إيجابيات الهجرة أكثر من سلبياتها. ويبقى المغرب بحاجة إلى تبني سياسات مدروسة وعملية لدمج الهجرة بالتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية من خلال وضع خطط على المدى القريب والبعيد لاستثمار العائدات المتأتية من المهاجرين في القطاع الإنتاجي من الاقتصاد. وبهذا تكون الفرضيات الأساسية للبحث قد تحققت.

المراجـــع

١ ـ العربية

كتب

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). **سياسات الهجرة والسكان في المنطقة العربية**. نيويورك: الإسكوا، ٢٠٠١.

البارودي، عبد الله. **المغرب الإمبريالية والهجرة**. نقله إلى العربية المركز العربي للوثائق والدراسات. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.

البكاي، أحمد. **وضعية الطفل المغربي في المهجر: هولندا نموذجًا**. الرباط: مطبعة إليت، ١٩٩٤.

البهالي، عثمان. **الكفاءات العلمية المغربية بالخارج: بلجيكا كنموذج**. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ٢٠١٠.

بولعوالي، التجاني. **المسلمون في الغرب: بين تناقضات الواقع وتحديات المستقبل**. القاهرة: مركز الحضارة العربية، ٢٠٠٦.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٥**. الكويت: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، [٢٠٠٦].

حسن، صالح ياسر. **العلاقات الاقتصادية الدولية: الإبستمولوجيا، الأنطولوجيا، الأكسيولوجيا**. بغداد: دار الرواد للطباعة والنشر، ٢٠٠٦.

فياض، هاشم نعمة. **أفريقيا: دراسة في حركات الهجرة السكانية**. سبها، ليبيا: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ١٩٩٢.

ـــــ . **سمات البنية السكانية للمهاجرين العراقيين في هولندا**. بغداد: دار الرواد للطباعة والنشر، ٢٠٠٦.

ـــــ . **العراق: دراسات في الهجرة السكانية الخارجية**. بغداد: دار الرواد للطباعة والنشر، ٢٠٠٦.

ـــــ . **الهجرة الدولية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية**. فاس، المغرب: منشورات مقاربات، ٢٠٠٩.

كيمليكا، ويل. **أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع**. ترجمة إمام عبد الفتاح إمام. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١١. ٢ ج. (عالم المعرفة؛ ٣٧٨)

الهاشمي، حميد. **العرب وهولندا الأحوال الاجتماعية للمهاجرين العرب في هولندا**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.

دوريات

أبو الخير، كارن. «ملامح الجلد الأوروبي حول الهجرة والإسلام.» السياسة الدولية، <http://www.siyassa.org.eg>.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

(الإسكوا). «آثار الأزمة المالية على الهجرة الدولية في المنطقة العربية.» **نشرة التنمية الاجتماعية (عمّان)**: العدد ٦، ٢٠٠٩.

الأهرام الدولي (لندن): ١٨/١/٢٠١٠.

بنعتو، محمد. «سيدي أفني: إشكالية الموارد البشرية والهجرة السرية.» **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**: العدد ٤، ٢٠٠٧.

جمال، عبد اللطيف وإسماعيل خياطي. «التزايد الديمغرافي والتحول الزراعي بإقليم دكالة.» **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**: العدد ٤، ١٩٩٢.

الدهان، محمد. «جاك بيرك والمغرب.» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ٧، ٢٠٠٩.

رفيق، محمد وعبد الغني كرطيط. «الجفاف في المناطق المجاورة لفاس: الانعكاسات وتدهور المنظومة البيئية بهوامش المدار الحضري والأخطار الناجمة عنها.» **مجلة البحث العلمي**: العدد ٥٢، حزيران/يونيو ٢٠١٠.

الزين، سهيل. «محددات هجرة اليد العاملة إلى أوروبا.» **الوحدة**: السنة ١، العدد ٨، أيار/مايو ١٩٨٥.

السعيدي، جميلة «التوسع الحضري وأشكال استغلال المجال: نموذج مدينة الناظور.» **مجلة جغرافية المغرب**: السنة ٢٤، العددان ١ ـ ٢، شباط/فبراير ٢٠٠٨.

الشرق الأوسط: ١١/٨/٢٠١٠.

عارف، محمد. «حركة الكفاءات العربية، الإقليمية والدولية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٣، العدد ٣٧٧، تموز/يوليو ٢٠١٠.

العلم (الرباط): ١٦/٣/٢٠١٠.

غربال، أ. ، أ. شعبان وأ. عموس. «حول الهجرة العربية إلى أوروبا: بعض الملاحظات الاجتماعية والسياسية.» **الوحدة**: السنة ١، العدد ٨، أيار/مايو ١٩٨٥.

فياض، هاشم نعمة. «تعليم اللغة العربية في هولندا.» **الشرق الأوسط**: ١٢/٥/٢٠٠١.

قرنفل، حسن. «مجانية التعليم العالي وهجرة الأدمغة.» **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**: العددان ٨ و٩، ٢٠٠٤.

«مسودة مشروع الدستور الجديد.» **الاتحاد الاشتراكي** (الرباط)، ١٨ ـ ١٩/٦/٢٠١١.

مؤتمرات

«اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص.» (الإسكوا، دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الإسكوا، بيروت، أيار/مايو ٢٠٠٦).

«تقرير ورشة عمل اقليمية حول احصاءات الهجرة الدولية.» (الأمم المتحدة، القاهرة، ٣٠ حزيران/يونيو ـ ٣ تموز/يوليو ٢٠٠٩).

تقارير

الوحيشي، خالد. «الهجرة والأسرة: حالة البلدان العربية المرسلة للعمالة.» (الإسكوا، ١٩٩٨).

٢ ـ الأجنبية

Books

African Statistical Yearbook, 2010. [Addis Ababa]: Economic Commission for Africa, United Nations, [2010].

Centraal Bureau voor de Statistiek (CBS). *Allochtonen in Nederland 2004*. Voorburg: CBS, 2004.

______. *Jaarrapport Integratie, 2008*. Heerlen: CBS, 2008.

______. *Jaarrapport Integratie, 2010*. Heerlen: CBS, 2010.

The International Migration Report 2006: A Global Assessment. New York: United Nation, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, 2009.

MacMaster, Neil. *Colonial Migrants and Racism: Algerians in France, 1900-1962*. New York: Macmillan Press, 1997.

Phalet, Karen and Jessika ter Wal (eds.). *Moslim in Nederland*. Den Haag: Sociaal Cultureel Planbureau, 2004.

World Population Policies, 2009. New York: United Nation, 2010.

Periodicals

Akcapar, Sebnem Soker. «Do Brain Really Going down the Drain: Highly Skilled Turkish Migrants in the USA and the «Brain Drain» Debate in Turkey.» *Revue Européenne des Migrations Internationales*: vol. 22, no. 3, 2006.

Bernardi, Fabrizio, Luis Garrido and Maria Miyar. «The Recent Fast Upsurge of Immigrants in Spain and Their Employment Patterns and Occupational Attainment.» *International Migration*, vol. 49, no. 1, February 2011.

Bevolkingstrends: Statistisch kwartaalblad over de demografie van Nederland: jaargang 51, 3e kwartaal 2003; jaargang 55, 4e kwartaal 2007; jaargang 57, 4e kwartaal 2009, and jaargang 58, 4e kwartaal 2010.

Carling, Jørgen. «Unauthorized Migration from Africa to Spain.» *International Migration*, vol. 45, no. 4, October 2007.

Fokkema, Tineke, Carel Harmsen and Han Nicolaas, «Herkomst en vestiging van de eerste generatie Marokkanen in Nederland,» *Bevolkingstrends: Statistisch kwartaalblad over de demografie van Nederland*: jaargang 57, 3e kwartaal 2009.

Fullin, Giovanna and Emilio Reyneri, «Low Unemployment and Bad Jobs for New Immigrants in Italy.» *International Migration*: vol. 49, no. 1, February 2011.

Garssen, Joop and Coen van Duin, «Allochtonenprognose 2008-2050: naar 5 miljoen allochtonen.» *Bevolkingstrends: Statistisch kwartaalblad over de demografie van Nederland*: jaargang 57, 2e kwartaal 2009.

Haas, Hein de. «Morocco's Migration Transition: Trends, Determinants and Future Scenarios.» *Global Migration Perspective*: no. 28, April 2005.

Khoo, Siew-Ean [et al.]. «Temporary Skilled Migration to Australia: Employers' Perspectives.» *International Migration*: vol. 45, no. 4, October 2007.

Martin, Philip, Susan Martin and Sarah Cross, «High-Level Dialogue on Migration and Development.» *International Migration:* vol. 45, no. 1, March 2007.

Nijkamp, Peter, Mediha Sahin, and Tüzin Baycan-Levent. «Migrant Entrepreneurship and New Urban Economic Opportunities: Identification of Critical Success Factors by Means of Qualitative Pattern Recognition Analysis.» *Tijdschrift voor economische en sociale geografie = Journal of Economic and Social Geography*: vol. 101, no. 4, September 2010.

Schuerkens, Ulrike. «Transnational Migrations and Social Transformations: A Theoretical Perspective.» *Current Sociology:* vol. 53, no. 4, July 2005.

Vela, Carlos Martinez. «World Systems Theory.» *ESD*: no. 83, Fall 2001.

Thesis

Fayad, Hashim N. «The Spatio-Temporal Processes of Morocco's Population.» (Ph.D. Dissertation, Budapest, 1988).

Conferences

«The International Symposium on International Migration and Development.» (Population Division Department of Economic and Social Affairs, United Nation Secretariat, Turin, Italy, 28-30 June 2006).

«United Nation Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region.» (Population Division, Department of Economic and Social Affairs, United Nation Secretariat, Beirut, 15-17 May 2006).

Documents

«Persbericht.» (centraal Bureau voor de Statistick, PB 10.005, 4 Februari 2010).

«International Migration and Development and Experience of the International Organization for Migration, IOM.» (Geneva, April 2006).

فهرس عام

ـ ت ـ

- ش -

- ص -

- ط -

- ع -

ـ ف ـ

- و -

- ي -